TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/RBP/CONF.4/3
26 June 1995
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

جنيف، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

(أ) استعراض السنوات الـ ١٥ لتطبيق المجموعة وتنفيذها؛

(ب) النظر في مقترحات تهدف إلى تحسين المجموعة وإلى زيادة تطويرها، بما في ذلك التعاون الدولي في ميدان مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

الاستعدادات لوضع دليل عن التشريعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية

دليل التشريعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٣
	تعليقات على تشريعات الممارسات التجارية التقييدية	٥
أولا -	تعليق من حكومة ليتوانيا على المرسوم رقم ٧٨٥: قانون المنافسة	٥
ثانيا -	تعليق مقدم من حكومة المكسيك على "القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية" ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	١٢
ثالثا -	تعليق من حكومة الجمهورية السلوفاكية على قانونها رقم ١٨٨: حماية المنافسة الاقتصادية	٤٠
رابعا -	تعليق من حكومة جمهورية زامبيا على قانون المنافسة والتجارة النزيه رقم ١٨ لعام ١٩٩٤	٥١

المرفق

الأول -	Lithuania: Decree No. 785 "The Law on Competition"	٥٥
الثاني -	Mexico: "Ley Federal de Competencia Económica", 24 December 1992	٧٢
الثالث -	Slovak Republic: Act No. 188 "Protection of Economic Competition"	٩٦
الرابع -	Republic of Zambia: "The Competition and Fair Trading Act" No. 18, 1994	١٠٨

مقدمة

١- تنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، في الفرع واو - ٦ (ج) منها، على تجميع دليل عن التشريعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية.

٢- وبالإضافة إلى ذلك، طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية، في دورته الثانية عشرة، من أمانة الأونكتاد أن تواصل تجميع واستيفاء دليل لتشريعات الممارسات التجارية التقييدية، والدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد أو التي اعتمدت تشريعات جديدة أو نقحت تشريعاتها، مدعوة لتقديم نص قوانينها المتعلقة بالمنافسة إلى الأمانة بلغة (أو أكثر) من لغات الأونكتاد الرسمية. وكذلك ما تراه مناسباً من تعليقات على هذه التشريعات، وفقاً لشكل الإسهامات الوارد في مقدمة الوثيقة TD/B/RBP/94 (انظر الاستنتاجات المتفق عليها، المرفق الأول، في الوثيقة TD/B/RBP/98 - TD/B/40(2)/2).

٣- وبناء عليه، أعدت الأمانة هذه المذكرة التي تتضمن تعليقات حول تشريعات الممارسات التجارية التقييدية في زامبيا وجمهورية سلوفاكيا وليتوانيا والمكسيك* فضلاً عن نصوص هذه التشريعات.

٤- وحتى هذا التاريخ قامت أمانة الأونكتاد بإصدار مذكرات تتضمن تعليقات ونصوصاً خاصة بتشريعات الممارسات التجارية التقييدية في ٢٦ بلداً هي: اسبانيا، المانيا، ايطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، رواندا، جامايكا، جمهورية كوريا، الدانمرك، زامبيا، سري لانكا، جمهورية سلوفاكيا، السويد، شيلي، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، كندا، كينيا، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- وطلب الموظف المسؤول عن الأونكتاد، في مذكرته المؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤، من الدول التي لم تزود أمانة الأونكتاد حتى الآن بتشريعاتها، وأحكام المحاكم وتعليقاتها ذات الصلة، أو التي استحدثت تشريعات جديدة في مجال الممارسات التجارية التقييدية أو عدلت هذه التشريعات منذ آخر رسالة لها إلى أمانة الأونكتاد، أن تفعل ذلك على أساس الشكل المقدم (انظر أدناه). (إلا أنه في حالة الدول التي تعتمد تشريعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية، قد لا يكون التعليق متوافقاً بالضرورة مع هذا الشكل). وبغية تيسير استنساخ نصوص التشريعات بأكثر من لغة واحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية، دعيت الدول، حسبما طلبه الفريق الحكومي الدولي، إلى تقديم نصوص تشريعاتها، إن أمكن، بلغة أو أكثر من لغات الأمم المتحدة.

٦- وتعرب أمانة الأونكتاد عن امتنانها للدول التي أسهمت بالبيانات المطلوبة لتجميع الدليل، وترجو مرة أخرى الدول التي لم تفعل ذلك بعد، أن تستجيب لطلب الموظف المسؤول عن الأونكتاد المشار إليه أعلاه.

---

* استنسخت الإسهامات باللغة والشكل اللذين قدمت بهما إلى الأمانة.

شكل الإسهامات في الدليل

ألف- بيان أسباب استحداث التشريع

باء - بيان أهداف التشريع ومدى تطورها منذ بدء العمل بالتشريع الأصلي.

جيم - بيان ما يخضع للمكافحة من ممارسات أو أفعال أو أوجه سلوك، مع بيان ما يلي لكل منها:

(أ) نوع المكافحة، مثل: الحظر الصريح، أو الحظر المبدئي، أو دراسة كل حالة على حدة؛

(ب) مدى شمول هذه المكافحة للممارسات أو الأفعال أو أوجه السلوك الوارد ذكرها في الفقرتين ٣ و٤ من الفرع دال من مجموعة المبادئ والقواعد، فضلاً عن أي ممارسات أو أفعال أو أوجه سلوك أخرى يمكن أن تشملها، بما في ذلك تلك المشمولة بضوابط تتعلق على وجه التحديد بحماية المستهلك، ومن ذلك مثلاً، الضوابط المتعلقة بالإعلانات المضللة.

دال - وصف نطاق انطباق التشريعات، مع بيان:

(أ) ما إذا كانت تنطبق على جميع التعاملات في السلع والخدمات، وإن لم يكن الأمر كذلك، تحديد التعاملات المستثناة؛

(ب) ما إذا كانت تنطبق على جميع الممارسات أو الأفعال أو أوجه السلوك التي لها آثار على ذلك البلد، بصرف النظر عن مكان ارتكابها؛

(ج) ما إذا كانت تتوقف على وجود اتفاق أو على وضع ذلك الاتفاق موضع التنفيذ.

هاء - وصف جهاز التنفيذ (الإداري و/أو القضائي) مع بيان أي اتفاقات إشعار وتسجيل، والصلاحيات الأساسية للهيئة (للهيئات).

واو - وصف أي تشريعات موازية أو مكملة، بما في ذلك المعاهدات أو اتفاقات التفاهم مع بلدان أخرى مما ينطوي على تعاون أو إجراءات لحل المنازعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية.

زاي - بيان القرارات الرئيسية التي تتخذها الهيئات الإدارية و/أو القضائية، والقضايا المحددة المشمولة بها.

حاء - ثبت مرجعي موجز يورد مصادر التشريعات والقرارات الرئيسية، فضلاً عن المنشورات التفسيرية التي تصدرها الحكومات، أو التشريعات أو أجزاء معينة منها.

تعليقات على تشريعات الممارسات التجارية التقييدية

أولا - تعليق من حكومة ليتوانيا على المرسوم رقم ٧٨٥: قانون المنافسة

بدأ نفاذ قانون المنافسة لجمهورية ليتوانيا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وتم انشاء مكتب الأسعار والمنافسة الخاضع لوزارة الاقتصاد، وزُوِّد بالموظفين وبدأ أنشطته العملية منذ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ من أجل ضمان مراقبة التقيد بالقانون.

ألف- بيان أسباب ضرورة اقرار هذا القانون

يجري تنفيذ الاصلاح الاقتصادي المعقد في جمهورية ليتوانيا بهدف إعادة تنظيم الاقتصاد الموجه مركزياً لتحويله إلى اقتصاد سوقي. وأثناء عملية تنفيذ الاصلاحات، جرى تنفيذ تحرير الأسعار الواسع النطاق فمكّن في آن واحد من ضمان حرية الكيانات الاقتصادية فيما تتخذه من قرارات ووفر للمستهلكين فرصاً للاختيار. وتمضي عملية الخصخصة للقطاع الاقتصادي التابع للدولة في نفس الوقت وهي لا تزال جارية حتى الآن. ويجري تنفيذ الاصلاحات السالفة الذكر في حالة البناء الاقتصادي الموروث البالغ التركيز والاحتكار.

وظهرت أثناء عملية تحرير الأسعار مشاكل حقيقية تتصل بقوى السوق الضخمة وسوء استخدام المركز المهيمن للكيانات الاقتصادية الكبيرة. وأمكن أيضاً ملاحظة اتفاقات الكيانات الاقتصادية وممارساتها المتفق عليها والمتعلقة بتحديد الأسعار وتقاسم السوق. وهكذا أدى هدف زيادة تطوير الاصلاحات والتقدم الاقتصادي إلى ضرورة اقرار قانون المنافسة وتنفيذ مراقبة التقيد به من أجل منع التصرفات التي يمكن أن تقيد المنافسة. وقد لعبت تجربة البلدان الصناعية في تنمية الاقتصادات السوقية دوراً عظيم الأهمية في إرساء أساس قانون المنافسة. وكان مما لا يقل عن ذلك أهمية مراجع المنظمات الدولية مثل الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والبنك الدولي وأمثلة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد أُخذت في الاعتبار مهمة ادماج ليتوانيا في النظم الاقتصادية الاقليمية والعالمية النطاق.

إن التنسيق المتوافق لقانون المنافسة وممارستها مع الممارسة الحالية الاقليمية والعالمية النطاق يشكل عاملاً أساسيا في السعي إلى تحقيق أهداف التكامل.

باء - بيان الأهداف الملائمة والنصوص التشريعية التكميلية للقانون

يتمثل الهدف الرئيسي لقانون المنافسة في منع الممارسة التجارية التقييدية (السلوك المضاد للمنافسة) من أجل خلق ظروف مناسبة للمنافسة الفعلية في أسواق السلع الأساسية. وبناء على ذلك، فهو يرسي أساس الفعالية الاقتصادية ورفاهية المستهلك.

ولم يتغير شيء في قانون المنافسة منذ دخوله حيز التنفيذ أي منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

جيم - بيان الممارسات الملائمة التي تتعين مكافحتها

يتضمن قانون المنافسة لجمهورية ليتوانيا حظراً على الكيانات الاقتصادية التي تحتل المركز المهيمن في السوق بأن تتصرف بطريقة تقيّد فعلاً أو يمكن أن تقيّد المنافسة وبالتالي قد تضر بالمصالح الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، ينص قانون المنافسة لجمهورية ليتوانيا على أوجه الحظر التالية:

- الاتفاقات (التصرفات المتفق عليها) فيما بين الكيانات الاقتصادية، التي تقيد المنافسة أو تمنعها؛

- تقييد المنافسة بفعل هيئات تابعة لسلطات الدولة والحكومة (يحظرها القانون أيضاً): المنافسة غير المشروعة؛

- تجري مكافحة وحظر تركز الهياكل السوقية إذا ترتب على هذا التركز إمكان ملاحظة هيمنة المركز السوقي وإذا قيدت المنافسة أو كان من المحتمل تقييدها في المستقبل.

حظر سوء استخدام المركز السوقي المهيمن

ينص القانون على أنه لا يجوز اعتبار الكيان الاقتصادي كياناً مهيمناً إذا لم يتجاوز نصيبه السوقي من سلع معينة ٤٠ في المائة. ويرد في قانون المنافسة قائمة عينات للتصرفات المحظورة للكيان الاقتصادي وتشتمل هذه القائمة على ما يلي:

(١) الأعمال المتصلة بوضع عقبات أمام الكيانات الاقتصادية المنافسة في محاولاتها دخول السوق؛

(٢) التصرفات الهادفة إلى استبعاد منافسين؛

(٣) التمييز بين الشركاء وممارسة فرض أسعار البيع.

وباختصار فإن هذه التصرفات تكون رأسية وأفقية على السواء، وهي تقيد المنافسة ويحظرها القانون.

وتنص المادة ٥ من قانون المنافسة "الاستثناءات من الأنشطة المحظورة" في نفس الوقت على أنه يجوز اعتبار أنشطة الكيانات الاقتصادية المهيمنة التي يحظرها قانون المنافسة أنشطة تتفق مع القانون إذا ثبت أنها تؤدي إلى ما يلي:

- استمرار تخفيض الأسعار للمستهلكين؛

- تحسين نوعية السلع.

ويعني ذلك في الواقع أنه ينبغي التحقيق في كل حالة محددة لسوء استخدام المركز المهيمن وتقييمها على حدة.

وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس المنافسة قرارا يحدد معايير المركز السوقي المهيمن.

وعلاوة على ذلك، يتوقع إقرار نص تشريعي يحكم حالات سوء استخدام المركز المهيمن.

حظر الاتفاقات (التصرفات المتفق عليها) بين الكيانات الاقتصادية التي تقيد أو تعوق المنافسة.

وترد في قانون المنافسة قائمة أمثلة لاتفاقات وتصرفات متفق عليها تعتبر محظورة إذا كانت تقيد أو تعوق المنافسة. وهي الاتفاقات بشأن تحديد الأسعار، وحجم الانتاج، وتقاسم السوق حسب المبدأ الاقليمي وكذلك مبادئ حجم المبيعات والمشتريات من السلع، وأنواع السلع، ومجموعات المشترين أو البائعين. وعلاوة على ذلك، فإن استبعاد المنافسين من الأسواق ووضع عقبات في طريق دخولهم السوق (والقيام بذلك من خلال الاتفاق)، وكذلك رفض ابرام عقود مع بائعين أو مشترين معنيين، هي ممارسات تشكل أيضاً انتهاكاً للقانون وبالتالي فهي محظورة قانوناً.

وتنص المادة ٥ من قانون المنافسة أيضا على قاعدة استثناء من الاتفاقات المحظورة (التصرفات المتفق عليها) التي تقيد أو تعوق المنافسة. ويعني ذلك أن كل حالة اتفاق محددة (تصرفات متفق عليها) يجب بحثها (التحقيق فيها) وتقييمها من الناحية القانونية على حدة.

حظر قيام هيئات الدولة أو الحكومة بتقييد المنافسة

يحظر على السلطات اتخاذ قرارات من شأنها:

(١) أن تقيد حرية الكيانات الاقتصادية أو ابرام عقود اقتصادية؛

(٢) إعاقة انشاء كيانات اقتصادية أو اعادة تنظيم الكيانات الاقتصادية القائمة أو اعادة تشكيلها؛

(٣) اعطاء كيانات اقتصادية مزايا أو حرمانها من مزايا أو تقييد المنافسة بطرق أخرى.

وتؤخذ في الاعتبار في هذا الحظر الحالة المحددة للانتقال إلى الاقتصاد السوقي ويسري هذا الحظر بقدر ما يتفق مع ما تنص عليه القوانين الأخرى فيما يتعلق بصلاحيات هيئات الدولة.

حظر الأنشطة المنطوية على منافسة غير مشروعة

يحظر على الكيانات الاقتصادية نشر بيانات (بما في ذلك الدعاية) مضللة وغير صحيحة ومشوهة يمكن أن تسبب خسائر لكيان اقتصادي آخر أو يمكن أن تضر بسمعته.

ويحظر أيضا تضليل المستهلكين بواسطة معلومات خاطئة تتعلق بنوعية السلع، وخصائص استعمالها، ومكان الصنع وطريقته، ومقادير المبيعات وسعر البيع. وإن تعمّد استخدام اسم كيانات اقتصادية أخرى أو اسمها التجاري أو علامتها أو شكل تغليف منتجاتها أو هيئتها الخارجية يعتبر أيضا من ممارسات المنافسة غير المشروعة المحظورة وبالاضافة إلى ذلك، تحظر على الكيانات الاقتصادية التصرفات المتصلة بالتجسس الصناعي.

وليس هناك استثناءات تنطبق على المنافسة غير المشروعة المحظورة. وفي عام ١٩٩٣ صدق مجلس المنافسة على "الأمر التنفيذي لمراقبة التصرفات المتصلة بالمنافسة غير المشروعة" والذي ينظم بالتفصيل هذه التصرفات ويقيمها من الناحية القانونية وينص على عقوبات اقتصادية.

مراقبة تركز الهياكل السوقية

ينص القانون على أنه يجب على الكيانات الاقتصادية أن تُعلم مكتب الأسعار والمنافسة بشأن التركز المتوقع للهياكل قبل اتخاذ أية خطوات لتركيز الأسواق إذا كان مجموع البارامترات التي تبين الأنشطة الاقتصادية للكيانات الاقتصادية التي يحتمل أن تتركز، يتجاوز حدوداً معينة يقررها القانون. وينبغي لمكتب الأسعار والمنافسة أن يمنع التركيز إذا كان سيؤدي إلى كيان اقتصادي جديد بالغ التركيز يكون قادراً على الهيمنة على السوق أي استحواذ نصيب في السوق لا يقل عن ٤٠ في المائة.

وينص القانون على استثناء مؤداه أنه يجوز السماح بتركيز للهياكل السوقية لم يوافق عليه مكتب الأسعار والمنافسة وذلك بصفة استثنائية عن طريق إذن كتابي تعطيه حكومة جمهورية ليتوانيا.

وكان من المتوقع أن يتم في عام ١٩٩٣ اقرار القانون المتعلق "بمراقبة تركز الهياكل السوقية" الذي سيحدد قواعد التركز بالتفصيل.

دال - بيان نطاق تطبيق القانون

ينطبق القانون على تنظيم العلاقات التي تنشأ عن كل من التصرفات المقيدة للمنافسة والمنافسة غير المشروعة في جميع أنحاء جمهورية ليتوانيا.

وينص قانون المنافسة الذي ينظم سير عمل مختلف المجالات الاقتصادية وعلاقاتها الاقتصادية على أنه يعتبر ساري المفعول طالما لم يتعارض مع القوانين الأخرى لجمهورية ليتوانيا. ويعني ذلك أن قانون المنافسة ينظم جميع أنواع النشاط الاقتصادي - التجاري عدا الاستثناءات المناسبة المنصوص عليها في القوانين والمعاهدات الدولية الأخرى.

هاء - آلية تطبيق القانون والحقوق الأساسية للهيئات

يقوم بمراقبة التقيد بقانون المنافسة في جمهورية ليتوانيا مكتب الأسعار والمنافسة الذي تعين الحكومة مديره. ويتخذ مجلس المنافسة الخاص الذي يتألف من سبعة أعضاء يعينون لمدة ثلاث سنوات قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالمنافسة والتي ينظمها هذا القانون. وتعين حكومة ليتوانيا أربعة أعضاء على اساس توصيات منظمات للمستهلكين وكذلك منظمات علمية وتجارية وصناعية.

ويقوم مكتب الأسعار والمنافسة باجراء تحقيقات في التصرفات التي تقيد المنافسة (المنافسة غير المشروعة) ويبلغ استنتاجاته إلى مجلس المنافسة الذي يبت فيما إذا كانت هناك انتهاكات لقانون المنافسة ترتكب من خلال التصرفات المذكورة أعلاه.

فإذا ثبت أن هذا الافتراض صحيح، يكون من حق مجلس المنافسة أن يوقع عقوبات اقتصادية على الكيانات الاقتصادية. ويجوز تقرير حجم العقوبات لغاية ١٠ في المائة من مجموع الايراد الاجمالي السنوي للكيانات الاقتصادية. ويجوز فرض غرامات على الكيانات الاقتصادية تصل إلى ٣ في المائة من مجموع الايراد الاجمالي السنوي بسبب تقديم معلومات مضللة. وعلاوة على ذلك، من حق مجلس المنافسة فرض غرامات على موظفي كل من الهيئات الحكومية التابعة للدولة والكيانات الاقتصادية تعادل ما يصل إلى ٣ شهور من متوسط كسبهم بسبب تجاهلهم الالتزامات التي يفرضها مجلس المنافسة أو بسبب التأخر في الوفاء بهذه الالتزامات، وأيضاً بسبب تقديم معلومات مضللة. وتحول الغرامات التي يفرضها مجلس المنافسة إلى ميزانية الدولة.

وتنظم القوانين العادية بالتفصيل العقوبات الموقعة على الكيانات الاقتصادية بسبب انتهاكها قانون المنافسة.

ويجوز استئناف قرارات مجلس المنافسة أمام المحاكم.

والخسائر التي تتكبدها الكيانات الاقتصادية أو المستهلكون بسبب انتهاك هذا القانون من جانب كيانات اقتصادية أخرى يجب أن تعوض عنها الكيانات التي ارتكبت الانتهاك وذلك من خلال الاجراءات التي يقررها القانون.

واو - بيان الترتيبات والاتفاقات المشروعة المعقودة مع بلدان أخرى

يضع مجلس المنافسة نظام تطبيق قانون المنافسة وهو يملك هذا الحق بقرار من برلمان ليتوانيا. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، أقرت حكومة جمهورية ليتوانيا النظام الأساسي لكل من مكتب الأسعار والمنافسة ومجلس المنافسة. واعتمد مجلس المنافسة القرار المتعلق بمراقبة ممارسات المنافسة غير المشروعة.

ونتوقع أن توضع قواعد المنافسة ونظام التعاون في معاهدات التجارة الحرة المبرمة مع بلدان منفردة وكذلك مع بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

وفي هذه الأثناء، لم تدخل قواعد المنافسة وشروط التعاون حيز النفاذ حتى في واحدة من المعاهدات المذكورة.

زاي - بيان القرارات العامة والمشاكل المحددة المناقشة أعلاه

نظرا لأن مكتب الأسعار والمنافسة لا يقوم بوظائفه إلا منذ ٤ شهور فقط، فإن التقرير السنوي عن أنشطته لم يتم اعداده بعد. وخلال هذه الفترة، تم الاضطلاع بأنشطة هذا المكتب في مجال مراقبة قانون المنافسة وقانون الأسعار والتشجيع على المنافسة.

وكانت مهمة المكتب الرئيسية هي اعداد نظام تطبيق قانون المنافسة ومراقبة تنفيذ نصوص هذا القانون. وقد تمثلت المهمة الرئيسية في تحليل الأسواق في مجالات الاقتصاد الرئيسية واجراء تحقيقات في الشكاوى المقدمة من كيانات اقتصادية. وبعد الانتهاء من هذه التحقيقات، قدمت المستندات التي تم اعدادها إلى مجلس المنافسة الذي اتخذ القرارات بشأن كل حالة.

ومنذ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣، اقترح مكتب الأسعار والمنافسة ادخال عدة تعديلات على مختلف قوانين جمهورية ليتوانيا. وأجبر المكتب بعض الكيانات الاقتصادية على موافاته بتقاريرها المالية والتقارير المتعلقة بالأسعار. وأن معظم انتهاكات قانون المنافسة ارتكب من جانب كيانات اقتصادية ذات مركز مهيمن. ووُقعت على بعض منها عقوبات وغرامات مالية وفقاً لقانون المنافسة.

ويقوم مكتب الأسعار والمنافسة بتحليل مستمر للأسواق في مجالات الاقتصاد الرئيسية.

وستوجه أنشطة مكتب الأسعار والمنافسة أيضاً نحو حل المشاكل المتعلقة بالمنافسة في المستقبل.

حاء - ثبت مرجعي موجز يبين مصادر القوانين والقرارات الأساسية

للعلم، تتاح ترجمة إلى الانكليزية لنص قانون المنافسة لجمهورية ليتوانيا وكذلك لنص النظام الأساسي لكل من مكتب الأسعار والمنافسة ومجلس المنافسة وهما معتمدان من حكومة جمهورية ليتوانيا في ترجمة غير رسمية بالانكليزية. ونأسف لأنه لا تتوفر لدينا ترجمة رسمية لهذين النصين التشريعيين.

التعاون التقني في مجال سياسة المنافسة

إن الهدف الرئيسي للتعاون التقني في مجال سياسة المنافسة هو الاستفادة من المؤسسات المختصة بالمنافسة في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي وأيضا تدريب موظفي مكتب الأسعار والمنافسة لجمهورية ليتوانيا.

وتحقق هذا الهدف أساساً من خلال إقامة علاقات مع المنظمات الدولية والمؤسسات المختصة بالمنافسة في البلدان الأخرى.

ومنذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أقيمت علاقات مع منظمات دولية مثل اللجنة الاقتصادية للجماعة الاقتصادية الأوروبية ومؤسسة فير (PHARE) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووقعنا أيضاً اتفاق تعاون مع الدانمرك في مجال المنافسة.

ومع ذلك، فإن أكثر أشكال التعاون تطورا كان تنظيم حلقات تدارس ودورات دراسية تدريبية. وقد جنى موظفو مكتب الأسعار والمنافسة لجمهورية ليتوانيا فوائد خاصة من حلقات التدارس التي دامت أسبوعين في فيلنيوس وأجراها اخصائيون من شعبة مكافحة الاحتكار التابعة لوزارة العدل واللجنة الفيدرالية للتجارة بالولايات المتحدة. ولم يقتصر حضور حلقة التدارس هذه على موظفي مكتب الأسعار والمنافسة فحسب بل لقد اشتمل أيضاً على ممثلي وزارات وإدارات أخرى.

وإلى جانب ذلك، حصل عدة موظفين من مكتب الأسعار والمنافسة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير على فرص لزيادة معارفهم في ميدان سياسة المنافسة في حلقات التدارس التي نظمت في فيينا (واشتملت على برامج عن تعريف السوق، وسوء استخدام المركز المهيمن، والاتفاقات الأفقية).

وكانت نتيجة حلقات التدارس هذه هي أن موظفي مكتب الأسعار والمنافسة قد حصلوا على كل ما يلزمهم لحل مشاكل المنافسة في البلدان الأجنبية وشاركوا في تجربة حل حالات معينة.

ومن الضروري ملاحظة أنه تم تمويل هذا التعاون تمويلاً كاملاً تقريباً من مصادر الدعم.

وقدم مستشار المؤسسة الدانمركية للمنافسة الذي يقوم بمهمة طويلة الأجل في ليتوانيا مساعدة إلى موظفي مكتب الأسعار والمنافسة في حل مشاكل راهنة.

وعلاوة على ذلك، بدأ مكتب الأسعار والمنافسة لجمهورية ليتوانيا في التعاون مع مؤسسة مكافحة الاحتكار لجمهورية بولندا. ومنذ عهد قريب، بدأ إعداد مشروعي اتفاقين بشأن التعاون بين هذين البلدين في ميدان سياستي المنافسة ومكافحة الاحتكار. ومن المتوقع التوقيع عليهما قريباً.

ويجب مع ذلك ملاحظة ان التعاون مع البلدان الأجنبية في مجال سياسة المنافسة لم يتطور بدرجة كافية خلال الفترة الماضية. فلم تكن هناك ممارسة في الخارج ولا تعاون أوثق مع المؤسسات المعنية بالمنافسة في البلدان الأخرى.

ثانيا - تعليق مقدم من حكومة المكسيك على "القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية"، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

مقدمة

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وافق الكونغرس المكسيكي على اقتراح الحكومة الاتحادية باعتماد قانون جديد "القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية" وإلغاء القانون الأساسي المنظم لتنفيذ المادة ٢٨ من الدستور المتعلقة بالاحتكارات لعام ١٩٣٤، والقانون المتعلق بسلطات الحكومة الاتحادية في الشؤون الاقتصادية لعام ١٩٥٠، وقانون الصناعات التجهيزية لعام ١٩٤١، والقانون المتعلق برابطات المنتجين لأغراض توزيع وبيع منتجاتهم لعام ١٩٣٧.

ونشر القانون الاتحادي الجديد المتعلق بالمنافسة الاقتصادية في عدد الجريدة الرسمية للاتحاد المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ودخل حيز التنفيذ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وينشئ هذا القانون وكالة مستقلة - اللجنة الاتحادية للمنافسة - وتقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ هذا القانون. ويعتبر اعتماد القانون الجديد وإنشاء اللجنة نقطة تحول في سياسة المنافسة في المكسيك.

والغرض من هذه المذكرة هو تقديم معلومات عن السمات الرئيسية للقانون الجديد؛ وتقدم المذكرة أيضاً شرحاً موجزاً للعملية التي تضطلع بها اللجنة في تقييم الممارسات والتركيزات الاحتكارية. والأمثلة المذكورة قدمت لأغراض التوضيح فقط ومن ثم ينبغي النظر إليها باعتبارها محض افتراضية وليس لها أي آثار قانونية فيما يتعلق بالإدارة الحالية أو المقبلة لأي مؤسسة فردية أو مجموعة من المؤسسات. وتشمل المذكرة أيضاً بعض المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتقديم الشكاوي والإخطار المسبق بشأن التركيزات المخطط لها ودليلاً للجنة.

ولا تمثل المعلومات الواردة في هذه المذكرة تفسيراً إدارياً للقانون الاتحادي الجديد للمنافسة الاقتصادية بل إن هدفها الوحيد هو مساعدة جميع الأطراف المعنية على فهم القواعد الجديدة لتشجيع المنافسة في السوق.

المحتويات

أولا - سياسة المنافسة الجديدة

ثانيا - الممارسات الاحتكارية

ثالثا - تقييم الممارسات الاحتكارية النسبية

رابعا - التركيزات

خامسا - اللجنة الاتحادية للمنافسة

سادسا- الدعاوى والعقوبات والاستثنافات

المرفق: دليل بشأن إجراءات إقامة الدعاوى

أولا - سياسة المنافسة الجديدة

ما هي أهداف القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية؟

الهدف من هذا القانون هو تعزيز الكفاءة الاقتصادية وحماية حرية المنافسة والعملية التنافسية. ولإنجاز هذا الهدف يتناول القانون سلوك الوكلاء الاقتصاديين ولتحقيق هذه الغاية ينشئ القانون سياسة وقائية أساساً فيما يتعلق بالتركيزات، وينص على عقوبات على الممارسات الاحتكارية، عند الاقتضاء.

لماذا الاعتراض على الممارسات الاحتكارية؟

في السوق الاحتكارية تكون كمية السلع أو الخدمات المورّدة أقل من كمية السلع أو الخدمات المتاحة في سوق تخضع لحرية المنافسة وللعملية التنافسية، والأسعار المفروضة ربما تكون أعلى من الأسعار في السوق التنافسية، أو أنها قد تكون معادلة لتلك الأسعار ولكن مقابل منتجات أقل جودة. هذا فضلاً عن الآثار الضارة بمستوى العمالة والمترتبة على كون مستوى الإنتاج أقل من المستوى الملاحظ في السوق التي تسود فيها المنافسة، ومن وجهة النظر هذه تكون الاحتكارات غير كفؤة وتنتقص من الرفاه الاجتماعي.

هل يتسق هذا القانون مع السياسة الاقتصادية؟

نعم. فهذا القانون يدخل في إطار التدابير المتخذة لتحديث الاقتصاد الوطني ووضعه في طريق النمو القوي والمستدام. وهو يدعم سياسات الانفتاح للتجارة الدولية، وإزالة القيود، والخصخصة، وإنشاء إطار قانوني يساعد على تأمين الأداء السليم للأسواق من خلال فرض حظر وعقوبات على الممارسات التجارية التي تستهدف تقييد الوصول إلى الأسواق على نحو غير ملائم أو استبعاد المنافسين، ولا تحقق أرباحاً إلا لقلة من الأفراد أو التي تؤدي إلى نشوء الكارتلات. ويقلل القانون إلى أدنى حد استخدام أدوات لممارسة سيطرة مباشرة على المؤسسات ويمكّن الأسواق من أداء وظيفتها، ومن ناحية أخرى، يرفض هذا القانون الفرضية القائلة بأن قوى السوق تقود دائماً إلى أوضاع مثالية، غير انه يعترف بأن مشكلة الاحتكار هي مشكلة متكررة وتتطلب مراقبة مستمرة.

على من ينطبق هذا القانون؟

ينطبق القانون على أي شخص طبيعي أو اعتباري، سواء كان مكسيكياً أو يحمل جنسية أجنبية بصرف النظر عن طبيعة النشاط الذي يمارسه داخل البلد. ويشمل أيضاً وكالات الإدارة العامة على المستوى الاتحادي أو مستوى الولايات أو البلديات وكذلك الرابطات المهنية. والاستثناءات الوحيدة هي الاستثناءات المنصوص عليها في الدستور - الوظائف التي تمارس بواسطة الدولة على سبيل الحصر في المجالات الرئيسية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من الدستور؛ رابطات العاملين المنشأة وفقاً للتشريع ذي الصلة لحماية مصالحها الخاصة؛ والمزايا الممنوحة لفترات محددة للمؤلفين والفنانين فيما يتعلق بنتاج أعمالهم وكذلك المزايا الممنوحة للمخترعين فيما يتعلق بالاستخدام الحصري لمخترعاتهم؛ والرابطات أو الجمعيات التعاونية التي تبيع منتجاتها مباشرة في الأسواق الخارجية شريطة أن تستوفي الشروط المنصوص عليها.

هل ينطبق هذا القانون على احتكارات البائعين فقط؟

لا. فهو ينطبق على كل ممارسات الموردين التي تكون ضارة بالموزعين أو بالمستهلكين كما ينطبق على ممارسات الوكلاء التي تكون ضارة بالموردين.

ما هي السلطة المختصة بشؤون المنافسة؟

أنشأ القانون لجنة المنافسة الاتحادية. وهي وكالة إدارية لا مركزية تابعة لوزارة التجارة والتنمية الصناعية ولكنها تتمتع باستقلال ذاتي تقني وتنفيذي؛ ومهمتها هي منع الاحتكارات والممارسات والتركيزات الاحتكارية والتحقيق فيها ومكافحتها.

ثانيا - الممارسات الاحتكارية

ما هي أنواع الممارسات الاحتكارية؟

هناك نوعان: المطلقة والنسبية. ويميز القانون بين النوعين. فالأولى تعتبر على نحو لا لبس فيه ودون قيد أو شرط ممارسات مانعة للمنافسة. أما الثانية فآثارها الصافية على المنافسة والعملية التنافسية لا تكون واضحة دائماً، ومن ثم ينبغي تقدير ما إذا كانت تعتبر ضارة.

ما هي الممارسات الاحتكارية المطلقة؟

الممارسات الاحتكارية المطلقة هي الاتفاقات بين المتنافسين لتحديد الأسعار، والدخول في عمليات تواطؤ في المناقصات العامة أو بغرض تقاسم إنتاج أو توزيع البضائع. والاتفاقات من هذا النوع لا تنطوي على أي تكامل في العمليات الإنتاجية؛ وبالتالي فهي لا تحقق أي مكاسب في الكفاءة. والغرض منها واضح، وهو احتكار السوق. وبالتالي، تكون الممارسات من هذا النوع محظورة بصفة دائمة ويعاقب عليها بأشد العقوبات. وفضلاً عن ذلك، تكون الاتفاقات المبرمة على هذا النحو باطلة وغير ملزمة قانوناً؛ ومعنى ذلك أنها ليست قابلة للتنفيذ. والممارسات من هذا النوع يشار إليها عموماً باسم "الممارسات الأفقية" نظراً لأنها تتم بين شركات متنافسة؛ وهي أشد الممارسات إضراراً بالعملية التنافسية.

وتعرف المادة ٩ من القانون الممارسات الاحتكارية المطلقة بأنها جميع العقود أو الاتفاقات أو الترتيبات أو الارتباطات التي تعقد بين فعاليات اقتصادية، تتنافس فيما بينها، وذلك إذا كانت أهدافها أو آثارها تشمل أياً من الأمور التالية:

أولا - تحديد أسعار بيع أو شراء سلع أو خدمات يتوفر عرض لها أو طلب عليها في السوق أو زيادة هذه الأسعار أو الاتفاق عليها أو التلاعب بها أو تبادل المعلومات من أجل هذه الغاية؛

ثانيا - إنشاء التزام بالامتناع عن انتاج سلع أو تجهيزها أو توزيعها أو تسويقها إلا بكميات مقيدة أو محدودة أو توفير خدمات مقيدة أو محدودة من حيث العدد أو الحجم أو التواتر؛

ثالثا- تقسيم أو توزيع أو تخصيص أو فرض أجزاء أو قطاعات من سوق قائمة أو محتملة لسلع وخدمات فيما يتعلق بعملاء أو موردين معينين أو فترات زمنية أو مناطق جغرافية محددة أو قابلة للتحديد؛

رابعا - اتخاذ المواقف أو الاتفاق عليها أو تنسيقها (أو الامتناع عن اتخاذها) فيما يتعلق بالمناقصات أو العطاءات التنافسية أو المزادات أو العروض العامة.

وفي جميع هذه الحالات، وبصرف النظر عن حجم السوق أو حجم المؤسسات المشتركة في ممارسات احتكارية، يعتبر أن انتهاكاً للقانون قد ارتكب وبالتالي تترتب عليه عقوبات إدارية بالإضافة إلى أي مسؤولية جنائية قد تترتب على ذلك.

تعريف الممارسات الاحتكارية النسبية؟

الممارسات المعرفة في القانون باعتبارها "ممارسات احتكارية نسبية" هي تلك التي تكون لها عموماً آثار إيجابية وسلبية، تبعاً للطريقة التي تنفذ بها؛ ومن ثم فإنه من الخطأ فرض حظر عام على هذه الممارسات. فربما يكون المقصود منها هو تعزيز التكامل أو التنسيق في الإنتاج أو التوزيع بغية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية وبالتالي خفض الأسعار التي يتحملها المستهلك النهائي. ومن ناحية أخرى فقد يتضح في بعض الظروف، أن هذه الممارسات ضارة بالمنافسة - وعلى وجه التحديد، عندما تتجاوز الاثار السلبية لهذه الممارسات آثارها الإيجابية. وبناء عليه، ينص القانون على معيار تقييمي وعلى الشروط التي ينبغي أن تتوفر كيما تعتبر الممارسة النسبية احتكارية وبالتالي مخالفة للقانون.

ما هي الممارسات التي تعتبر ممارسات احتكارية نسبية؟

تحدد المادة ١٠ من القانون الممارسات التي تعتبر ممارسات احتكارية نسبية إذا استوفت المعايير القانونية لذلك. وتلى ذلك تفسيرات للممارسات الاحتكارية النسبية المختلفة، وقد أدرجت تحت الأسماء التي يشار إليها بها عموماً؛ ويتصدر كل قسم فرعي النص القانوني الذي يصف الممارسة المعنية. ويشار إلى هذه الممارسات أيضاً باعتبارها "رأسية"، نظراً لأنها تمارس من قبل مؤسسات أو وكلاء يشتركون في علاقات رأسية مثل العلاقة بين المنتج والموزع.

التجزئة الرأسية للأسواق

أولا - بين فاعلين اقتصاديين لا يتنافسون فيما بينهم، تحديد سلع أو فرض أو استحداث توزيع حصري للسلع والخدمات على اساس أصناف محددة أو موقع جغرافي معين أو لفترات زمنية محددة، بما في ذلك تقاسم العملاء أو الموردين أو توزيعهم أو تخصيصهم؛ وكذلك القيام بفرض التزام بعدم صناعة أو توزيع سلع أو توفير خدمات معينة لفترة زمنية محددة أو قابلة للتحديد.

وتنطوي التجزئة "الرأسية" للأسواق بحكم تعريفها على تقييد عدد المنافسين في وضع معين. ويمكن أن تستند إلى اعتبارات زمنية أو جغرافية أو إلى خصائص السلع المعنية أو الأشخاص المعنيين. وهذا النوع من التجزئة يختلف عن التجزئة "الأفقية" للأسواق نظراً لأنه لا ينبع من اتفاق أو ترتيب مبرم بين

المتنافسين؛ ويتفق عليه عادة بين مورد الجملة وتجار التجزئة المتعاملين معه أو بين تاجر تجزئة كبير وعدد من الموردين.

ومن أمثلة التجزئة الجغرافية للسوق حالة مورد سلعة معينة يخصص لكل واحد من موزعيه منطقة جغرافية معينة لعمليات البيع التي يقوم بها. وكثيراً ما يحدث ذلك على نحو مشروع تماماً في قطاعات مثل قطاعات منح التراخيص والامتيازات وتوزيع السلع المعمرة. وحالة الموزع الذي يشتري منتجات من موردين مختلفين وباختلاف فصول السنة يمكن أن تندرج أيضاً داخل تعريف تجزئة الأسواق على أساس فترات زمنية محددة. وربما كانت إحدى الحالات الأخرى لتجزئة الأسواق هي حالة المورد الذي يقسم موزعيه إلى نوعين - تجار الجملة وتجار التجزئة؛ ولا يمثل هذا النوع من الحالات أيضاً ممارسة يعاقب عليها. ومع ذلك فقد يتخذ اتفاق الكارتل شكلاً مقنعاً باعتباره تجزئة رأسية للأسواق؛ ومن ناحية أخرى، يمكن لتاجر الجملة الاحتكاري أن يقسم السوق لتقييد المنافسة بين الموزعين التابعين له من تجار التجزئة؛ وقد يعتبر مثل هذا الترتيب احتكارياً. وهكذا، فإن كل حالة تتطلب دراسة منفصلة.

القيود على أسعار بيع أو إعادة بيع المنتج النهائي

ثانيا - فرض سعر، أو شروط أخرى، يمتثل لها الموزع أو المورد لدى بيع أو توزيع السلع أو توفير الخدمات.

كثيراً ما يفرض الموردون شروطاً تتعلق بأسعار التجزئة لمنتجاتهم، أو ببناء أو زخرفة نقاط البيع أو بالخدمات التي ينبغي أن يوفرها الموزعون للمستهلك النهائي. وتستند هذه الممارسات عموماً إلى اعتبارات مشروعة وتهدف إلى تعزيز الكفاءة؛ وربما كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالقيود الخاصة بتقنيات التسويق، بما في ذلك الممارسات التي تستهدف الإعلام أو ضمان صورة معينة أو مستوى جودة أو خدمة معينة.

ومن ناحية أخرى، يستطيع المورد الذي يستحوذ على قوة احتكارية أن يفرض سعراً أدنى لإعادة البيع للقضاء على المنافسة بين الموردين وللتمييز بين أجزاء السوق أو لمنع المنافسة بين موزعي السلع والخدمات. وهذا أمر غير مشروع، نظراً لأن الموزع ينبغي أن يكون في وضع يتيح له المنافسة على السعر ما لم يتعلق الأمر ببضائع الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق بين المتنافسين لتحديد الأسعار - وهو ما يعتبره القانون ممارسة احتكارية مطلقة - يمكن أن يكون مستتراً في صورة اتفاق على سعر أدنى لإعادة البيع من أجل تفادي خطر التعرض لشكوى بشأن اللجوء إلى ممارسة احتكارية مطلقة. ونظراً لهذه الاعتبارات فإن القانون، لا يقترح تقييم شكل الاتفاقات فحسب، وإنما جوهرها أيضاً وفي معظم الحالات يؤدي تحديد الأسعار وغير ذلك من شروط إعادة البيع إلى تحسين الكفاءة. ولكن ذلك قد يشكل أيضاً طريقة مستترة لفرض اتفاق احتكاري بل ويوفر وسيلة للتهرب من مقتضيات القانون.

المبيعات المشروطة

ثالثا- المبيعات أو الصفقات التي يجري اخضاعها لشرط شراء أو حيازة أو بيع أو توفير سلعة أو خدمة إضافية تكون عادة متميزة أو قابلة للتمييز بهذه الصفة، أو على اساس المعاملة بالمثل.

كثيراً ما تشمل المبيعات من مجموعة واسعة من السلع سلعاً أخرى تعتبر، رغم أنها تشكل أجزاء من الصفقة الشاملة، منفصلة ومتميزة ويمكن الحصول عليها بصورة مستقلة. وفي معظم الحالات لا تكون هذه الممارسة احتكارية، ما دام للمستهلكين الخيار في حيازة السلع بصفة منفصلة، إذا كانت تلائم مصالحهم، بسعر أعلى أو أدنى من السعر الإجمالي. ومن ناحية اخرى، عندما يشتري المستهلك سلعة أو خدمة "ألف" لا تباع إلا مع السلعة أو الخدمة المنفصلة "باء"، ولا توجد بدائل متاحة، نتيجة للقوة الكبيرة للمورد في هذه السوق، يمكن عندها اعتبار الأعمال من هذا النوع ممارسات احتكارية نسبية.

العقود الحصرية

رابعا- المبيعات أو الصفقات التي يجري اخضاعها لشرط الامتناع عن استخدام أو حيازة أو بيع أو توفير سلع أو خدمات ينتجها أو يجهزها أو يوزعها أو يسوقها طرف ثالث.

العقود التي تنص على التعامل الحصري مع مورد أو موزع معين تستخدم على نطاق واسع في مجالي التجارة والصناعة. وهي تستند عموماً الى معيار الكفاءة، والغرض منها هو التنميط أو تأمين درجة من الاستقرار في البيع أو الشراء أو النوعية أو أسعار السلع أو الخدمات. ونفس هذه الممارسات يمكن أن تعتبر احتكارية إذا قامت مؤسسة ذات قوة كبيرة، استناداً الى عقد حصري، بمنع منافسين آخرين من الناحية العملية من الوصول الى قنوات التوزيع أو الانتاج أو قضت على المنافسين الذين يحظون فعلاً بإمكانية الوصول هذه.

رفض التعامل

خامسا- إجراء يتخذ من جانب واحد ويتمثل في رفض بيع أو توريد سلع أو خدمات معينة لأشخاص معينين رغم كونها متاحة وتوفر عادة لأطراف ثالثة.

إن رفض الدخول في تعاملات تجارية مع شخص معين هو أمر ربما تكون له مبررات مثل الاعتبارات الأخلاقية أو الحاجة الى الإبقاء على درجة معينة من مراقبة الجودة. ومع ذلك، فإن رفض التعامل هو إجراء يمكن أن تمارسه قوة احتكارية لوقف توسع موردين آخرين أو لمنع عملائهم من التماس مصادر عرض أخرى. وفي الحالة الأخيرة يمكن أن تعتبر الممارسة غير مشروعة.

المقاطعة

سادسا- الاتفاق بين جهات اقتصادية مختلفة على ممارسة ضغط على عميل أو مورد معين لحثه على الامتناع عن سلوك معين، أو للانتقام منه أو لإجباره على التصرف على نحو معين، أو دعوتها الى ذلك.

تشكل عمليات المقاطعة أدوات للضغط على أفراد معينين وبالتالي يمكن أن تكون لها آثار ايجابية وسلبية على العملية التنافسية. وهناك أنواع كثيرة من المقاطعة لها أهداف غير اقتصادية مثل حماية المستهلك أو حماية البيئة أو غير ذلك من الأهداف التي لا تترتب عليها أي آثار على العملية التنافسية إلا بصعوبة بالغة. ومن ذلك مثلاً أن مجموعة من المتاجر يمكن أن تقوم بمقاطعة مورد أجهزة كهربائية لا يمتثل لمعايير السلامة دون أن تكون لهذا الإجراء آثار احتكارية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تتواطأ نفس هذه المتاجر لاستبعاد موردي السوق الذين يرفضون قبول قراراتهم المتعلقة بالأسعار؛ وفي مثل هذه الحالات من المرجح تماماً أن يكون للمقاطعة طابع احتكاري.

ممارسات أخرى

سابعاً- هي بوجه عام أي إجراءات تضر على نحو مفرط بحرية المنافسة خلال عمليات انتاج السلع أو الخدمات أو تجهيزها أو توزيعها أو تسويقها.

من المستحيل عملياً إعطاء وصف تفصيلي لكل نوع من أنواع السلوك التي قد يترتب عليها آثار ضارة على المنافسة، لا بسبب العدد الكبير من الحالات القائمة فحسب، وإنما أيضاً بسبب أنماط السلوك التجاري المتغيرة بصفة مستمرة، وما يترتب على ذلك من بقاء القانون متخلفاً دائماً عن مجاراة هذه التغيرات، مما يفسر الحاجة إلى هذا الحكم العام. ومع ذلك، فإن الطابع العام لهذا الحكم ينبغي أن يفهم في سياق القانون. فهو لا يعطي تفويضاً مطلقاً للجنة الاتحادية للمنافسة لاتخاذ إجراءات استنسابية، نظراً لأن إجراءات التقييم التي يتطلبها القانون، عند الاقتضاء، تكون صارمة ويجب أن تقدم دليلاً حاسماً على أن نوع السلوك مانع للمنافسة بالفعل. وخلال مناقشات الهيئة التشريعية التي أدت الى اعتماد هذا القانون، تم التوصل الى استنتاج بأن الممارسات الاحتكارية الست المشار اليها أعلاه تشمل الأنشطة الرئيسية والأكثر شيوعاً. ومن ناحية أخرى، ونظراً لأن ظهور نوع جديد أو نوع خاص من الممارسات يظل احتمالاً قائماً، ينبغي للقانون أن يغطي هذا الاحتمال، وأن يحرص في نفس الوقت على أن يقلل الى أدنى حد من مخاطر عدم اليقين في النشاط الاقتصادي التي يسببها تدخل السلطات. وبالتالي ينص القانون على عقوبات أخف بالنسبة لهذه الحالة الخاصة. وتجدر الاشارة الى أنه في البلدان التي تنتهج سياسات مكافحة احتكار نشطة (وهي مجموعة تشمل شركاءنا التجاريين الرئيسيين) تنفذ أحكام ذات طابع أعم بكثير على أنواع السلوك التي قد تشكل خرقاً للقانون؛ وهكذا فإن القانون الجديد لا يضعف على أي نحو مركز الفعاليات الاقتصادية التي تمارس نشاطها في المكسيك.

هل يشكل القانون عقبة أمام منح الامتيازات؟

لا. فأنظمة منح الامتيازات تشمل عادة قيوداً تفرض على أعضائها الذين يبدون أنهم يخلون بالقانون. ومع ذلك، فإن هذه الحالات لا تنشأ في الأغلبية العظمى للحالات. وبالإضافة الى ذلك، أدخل رئيس السلطة التنفيذية تغييرات كبيرة على القانون المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين وذلك لتسهيل تطوير أنظمة منح الامتيازات كأداة لتحديث النظام التجاري. ولا يمثل القانون الاتحادي المتعلق بالمنافسة الاقتصادية تغييراً في التوجه؛ بل هو يعزز الاتجاه الحالي حيث يمنع أشكال السلوك التعسفية لصالح غالبية الوكلاء الاقتصاديين.

ثالثا- تقييم الممارسات الاحتكارية النسبية

ما هي الإجراءات المتبعة لتقرير ما إذا كانت هناك ممارسة احتكارية نسبية أم لا؟

ينص القانون على أنه كيما تكون الممارسة الاحتكارية النسبية غير مشروعة، ينبغي أن يكون الغرض منها أو أثرها هو استبعاد وكلاء آخرين من السوق على نحو غير مشروع أو منع وصولهم إليها بصفة أساسية أو خلق مزايا حصرية لصالح شخص واحد أو أكثر. وتكون لإقامة الحواجز أمام إمكانية الدخول وتوفير المزايا الحصرية نفس الآثار، طالما أن الوكلاء الاقتصاديين الذين يتمتعون بالسوق المحمية نتيجة لوجود هذه الحواجز أو المزايا يستطيعون التصرف على نحو احتكاري. ومع ذلك، فإن البت فيما إذا كانت الممارسة "غير مشروعة" هو أمر لا يتوقف، على تقدير السلطات، وإنما على المعايير المنصوص عليها في القانون نفسه.

ما هي الخطوات التي تتخذها اللجنة في تحليلها؟

تتمثل عملية تقييم الممارسات النسبية في تطبيق سلسلة من التقييمات على مستويات مختلفة، ويساعد كل عنصر من عناصر التحليل فيها على التمييز بين الممارسة التي تكون غالباً احتكارية والممارسة التي تعزز الكفاءة. وفي الحالة الأخيرة يمكن أن تكون الممارسة مشروعة. وتضمن مستويات التقييم المختلفة هذه ألا يعاقب إلا على الممارسات التي يثبت أنها تمثل عقبة أمام المنافسة أكثر من كونها محفزاً لها. ويوضح الجدول ١ هذه الإجراءات.

الجدول ١- إجراءات استعراض الممارسات النسبية

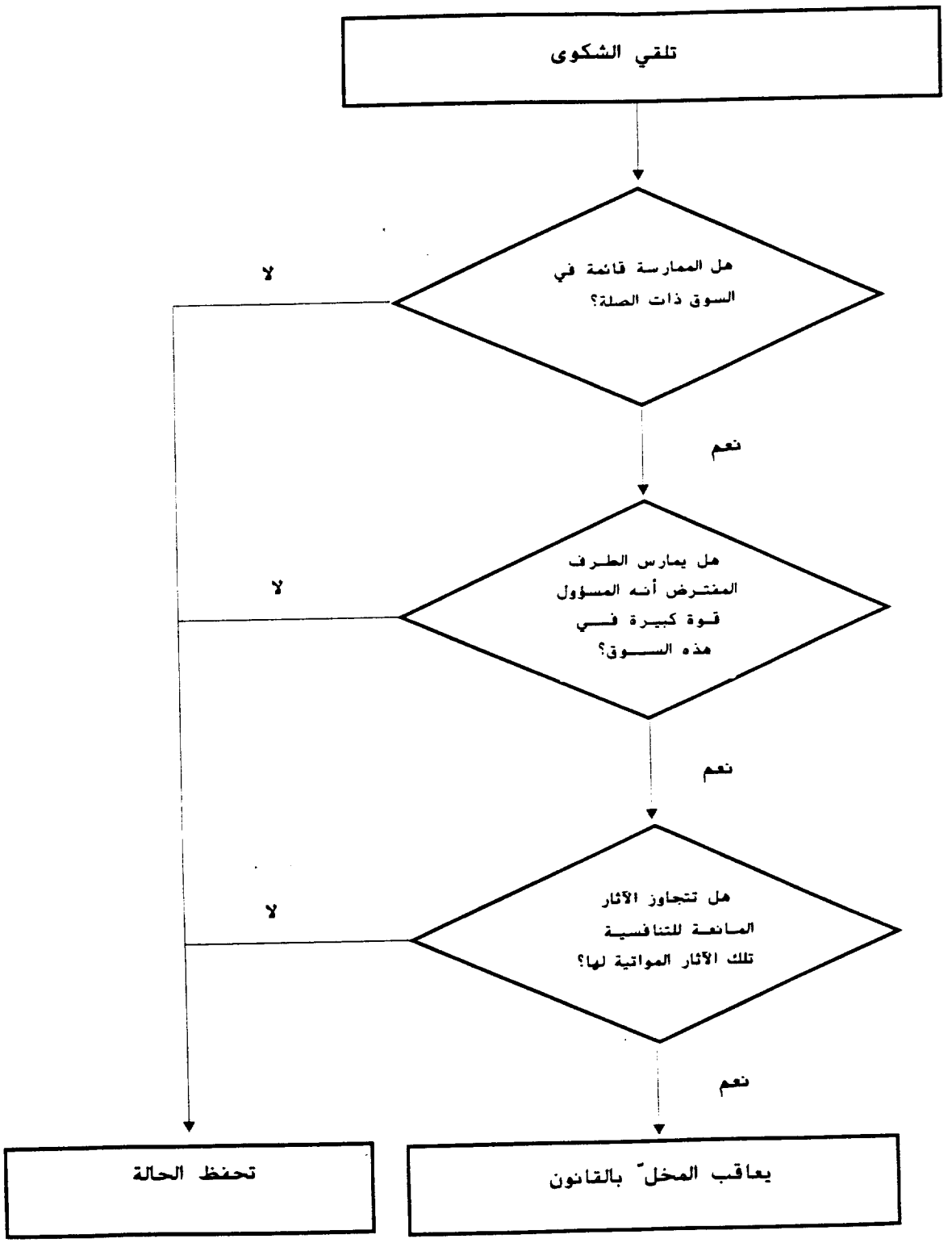

والخطوة الأولى التي تتخذها اللجنة لدى تلقيها شكوى هي دراسة السوق المعنية لتحديد الآثار المحتملة للممارسة. وإذا تبين في هذه المرحلة أن الممارسة تحدث في جزء صغير جداً من السوق، ترفض اللجنة الحالة. فعلى سبيل المثال، إذا كان التعامل في السلعة يجري على نحو حر في الأسواق الدولية، ولم تكن الأسعار المحلية مختلفة بشكل ملموس عن الأسعار العالمية، فمن غير المرجح أن تكون هناك أي ممارسة احتكارية. ومن ناحية أخرى، إذا كان هناك اختلاف جوهري في السعر، يرجح أن تكون السوق خاضعة للتلاعب، وبالتالي تقوم اللجنة بتقييم مدى قوة الطرف المفترض أنه المسؤول عن حدوث ذلك في السوق؛ وهذا هو المستوى الثاني من التحقيق. وإذا تبين من التحليل أن الطرف المفترض أنه المسؤول لا يتمتع في الواقع بقوة كبيرة في السوق المعنية، يجري عندها رفض الحالة وبالتالي فإن الممارسة يمكن أن تستمر. وإذا كان الأمر على عكس ذلك، تستمر الإجراءات ويبدأ التحقيق على المستوى الثالث، أي تحليل آثار هذه الممارسة على حرية المنافسة والعملية التنافسية. وعلى ضوء استنتاجات هذا التحليل، يسمح باستمرار الممارسة المعنية إذا لم تكن لها آثار مانعة للتنافسية أو إذا كانت هذه الآثار ضئيلة بالمقارنة بالآثار الايجابية للممارسة، وإذا ثبت أن ثمة خرقاً للقانون قد حدث، يجوز الأمر بوقف الممارسة وفرض غرامات. وبالإضافة الى ذلك، يمكن للأطراف المتأثرة أن تطلب تعويضاً عن الأضرار من خلال رفع دعاوى مدنية.

كيف تعرّف "السوق ذات الصلة"؟

"هي السوق التي يتبين فيها أن الممارسة قائمة، وهي سوق السلعة أو الخدمة المعنية. وللسوق عادة ثلاثة أبعاد - البعد الخاص بالمنتج؛ والبعد الجغرافي؛ والبعد الزمني. ويتعلق البعد الأول بتحديد المنتج بالنسبة لغيره من المنتجات. ويشمل ذلك تحديد إلى أي مدى يعتبر المستهلكون أن سلعتين أو خدمتين هما متعادلتان أو متشابهتان إلى حد أنه إذا زاد سعر إحداهما أو انخفض العرض منها، فسيكون المستهلكون مستعدين لاعتبار السلعة أو الخدمة الأخرى بديلاً للأولى. ويتعلق البعد الجغرافي للسوق بحجم انتاج وتوزيع السلع والخدمات؛ وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية إمداد سوق معينة من مناطق أخرى. وهذا البعد لا يكون مقيداً بالحدود الوطنية أو الدولية، ذلك لأن ارتفاع تكاليف النقل أو وجود حواجز تجارية اصطناعية يعني، بالنسبة لبعض المنتجات، أن السوق المعنية تكون محصورة في نطاق منطقة صغيرة جداً، بينما يكون العكس هو الحال فيما يتعلق بأسواق أخرى حيث يمكن للإمدادات أن تورد من مناطق بعيدة تشمل بلدان أخرى. وبوجه عام، ستكون المنافسة الخارجية معياراً هاماً في تعريف الأسواق ذات الصلة. وأخيراً، فإن الإمدادات التي ترد في مناطق أخرى ينبغي أن تورد في الوقت المناسب، بحيث تكون آثار الممارسة الاحتكارية النسبية على الأسعار والإمدادات آثاراً مؤقتة فقط. وهنا يصبح البعد الزمني وثيق الصلة بالموضوع.

هل هناك قواعد احصائية لقياس السوق؟

لا. بل سيكون هناك إجراء موحد واستمرارية في قرارات اللجنة، ولكن لا توجد قواعد احصائية لتقييم المؤسسات. ويتسم قياس حجم السوق المعنية بأهمية خاصة فيما يتعلق بكل حالة، نظراً لأن أي ممارسة معينة قد تمثل أو لا تمثل خرقاً للقانون وفقاً للظروف التي تحدث فيها. وبعبارة أخرى، إذا كانت الممارسة تقلل عدد المنافسين الذين يتعاملون في سلعة معينة، وإذا كان من الممكن مع ذلك أن يستعاض عن هذه السلعة على نحو ملائم، بمنتجات أخرى تعتبر بصورة عامة معادلة أو مشابهة للسلع أو الخدمات المعنية - ولا يترتب على ذلك آثار معاكسة على الأسعار أو الإمدادات - فلا تكون الممارسة في هذه الحالة غير مشروعة. ولهذه الأسباب ستؤخذ في الاعتبار لدى تحليل السوق المعنية بعض العوامل مثل وجود الحواجز

الصناعية (على سبيل المثال، الرسوم الجمركية والمعايير التقنية واللوائح المتعلقة بصحة النباتات والحيوانات) أو الحوافز الطبيعية (مثل ارتفاع تكاليف النقل أو سهولة استبدال السلع) التي تعوق حرية التجارة في السلع والخدمات، أو ترفع تكاليف انتاجها أو توزيعها، الى ما يفوق المستويات التي تتيح لها المنافسة في السوق. وينبغي التأكيد أيضاً على أهمية الإمدادات من مناطق أو بلدان أخرى. ففيما يتعلق بكثير من السلع، أدت إزالة الحواجز التجارية الى توسيع الأسواق؛ ومن ثم ينبغي أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار في عملية التقييم.

ما هو المقصود بالقول بأن مؤسسة تتمتع بقوة كبيرة في السوق ذات الصلة؟

لكي يشار الى ممارسة نسبية باعتبارها احتكارية، ينبغي تقديم أدلة تثبت أن الطرف المفترض أنه مسؤول عن تلك الممارسة يتمتع بقوة كبيرة في السوق. فالأسواق المختلفة والسمات التي تميزها عن بعضها، هي من الكثرة والتنوع بحيث لا يكون من الممكن دائماً استخدام معيار واحد لتحديد ما إذا كانت هناك قوة كبيرة في السوق. ويمثل نصيب المؤسسة المعنية في مجموع مبيعات السوق معياراً هاماً وإن لم يكن المعيار الوحيد، نظراً لأن الوضع يختلف وفقاً لما إذا كان المنتهك المزعوم يستحوذ مثلاً، على ٦٠ في المائة من السوق ويواجهه ١٠ آخرون من صغار المنافسين أو منافس واحد فقط. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي لدى قياس مدى القوة أن تؤخذ معايير أخرى في الاعتبار، مثل ما إذا كان للطرف المفترض أنه المسؤول القدرة على تحديد الأسعار من جانب واحد أو على خفض عرض السلع أو الخدمات المعنية بقدر كبير دون أن يستطيع منافسوه مواجهة هذه القوة؛ وما إذا كانت هناك حواجز طبيعية أو اصطناعية تعترض سبيل الدخول إلى السوق، وقدرة المنافسين على الوصول الى مصادر أخرى للمنتجات؛ وسلوك الطرف المفترض أنه المسؤول في الفترة الأخيرة، لأن ذلك ربما يكون مؤشراً جيداً على قدرته على التصرف من جانب واحد.

رابعا- التركيزات

ما هو موقف السياسات العامة تجاه التركيزات؟

ينبع اهتمام القانون بتركيزات المؤسسات من أن اللجوء الى الممارسات الاحتكارية يمكن أن يعزز أو يُسهل من خلال هذه التركيزات. ولا يعني حجم المؤسسة في حد ذاته أن المؤسسة تتصرف على نحو احتكاري.

هل هناك أي علاقة بين "التركيزات" و"الممارسات الاحتكارية"؟

يقتضي القانون أن تقوم اللجنة بتقييم التركيزات من خلال تطبيق مفهومي "السوق ذات الصلة" و"القوة الكبيرة في السوق ذات الصلة" وهما نفس المفهومان المستخدمان لتقييم الممارسات النسبية. ولا يجوز للجنة أن تعترض على ترتيب ما إلا إذا كان يمثل تهديداً جدياً للمنافسة في السوق.

هل ينبغي الإخطار بالتركيزات؟

ينص القانون على سياسة وقائية تجاه الاندماجات والحيازات. وينبغي إخطار السلطات بالعمليات الكبيرة قبل تنفيذها فعلياً؛ وتنفذ شروط مشابهة في كندا والولايات المتحدة واليابان واستراليا ونيوزيلندا وفي جميع بلدان الاتحاد الأوروبي تقريباً. والسبب من ذلك هو منع التركيزات التي يمكن أن تكون لها آثار ضارة واضحة على المنافسة، قبل حدوثها فعلاً. كما أن شرط الإخطار المسبق يعزز سلامة المركز القانوني للمؤسسات، نظراً لأنه حالما تقوم السلطات بتقييم التركز وإقراره لا يعود بإمكان اللجنة أن تعارضه أو أن تحاول عكسه. وهذا، من ناحية أخرى، لا يعني أن المؤسسة التي تشترك في تركيز سبق أن جرى الإخطار به ولم تعترض عليه السلطات، مصرح لها باللجوء الى ممارسات احتكارية.

متى ينبغي تقديم الإخطار؟

يجب إخطار اللجنة بالتركيزات التي تنطوي على صفقات بمبالغ تتجاوز السقوف المنصوص عليها في القانون، أو التي يتم من خلالها حيازة أكثر من ٣٥ في المائة من أسهم أو أصول المؤسسة الاقتصادية. ويبين الجدول ٢ أدناه الظروف التي ينبغي فيها إحالة العملية الى اللجنة للنظر فيها.

ماذا يحدث إذا لم يقدم الإخطار؟

إن الصفقات التي لا تندرج في نطاق الشروط المنصوص عليها في الجدول ٢ تخضع أيضاً للقانون، ولكن لن يكون من الضروري تقديم إخطار مسبق بشأنها للسلطات. ومن ناحية أخرى، يمكن للجنة الاتحادية للمنافسة أن تطعن في هذه الصفقات إذا كانت ضارة بحرية المنافسة أو بالعملية التنافسية. وهذه الإمكانية تصبح غير جائزة قانوناً بعد سنة من اتمام العملية؛ ومن ثم، لن تستطيع اللجنة الاتحادية للمنافسة الطعن في عمليات تمت قبل أكثر من ١٢ شهراً من إنشائها رسمياً.

ما هو الإجراء الذي ستتبعه اللجنة في استعراض التركيزات؟

يبين الجدول ٣ الإجراء الذي ستتبعه اللجنة لاستعراض التركيزات. فالعناصر الاقتصادية التي ترغب في الدخول في تركيز لا يتطلب إخطاراً يمكنها القيام بذلك، بينما يجب إخطار اللجنة بالتركيزات في حالات أخرى؛ وتقوم اللجنة بتحليل المعلومات المتاحة لها ويمكنها إذا شاءت طلب معلومات إضافية. وبعد ذلك تتخذ اللجنة قرارها، الذي يمكن أن يكون ايجابياً أو سلبياً أو خاضعاً لشروط معينة. وفي الحالة الأخيرة، ينبغي للأفراد المعنيين، من أجل اتمام العملية، إجراء التغيرات التي تطلبها اللجنة قبل القيام بالعملية. وقد تتعلق الشروط المطلوب استيفاؤها إما بتدابير مصاحبة للعملية أو بتدابير تتخذ بعد اتمامها. وإذا كان القرار بالموافقة، يمكن القيام بالعملية فوراً.

الجدول ٢

التركيزات التي يجب تقديم إخطار مسبق بشأنها

الحالة	الإبلاغ ضروري
تتألف العملية من استثمار جديد في مؤسسة	لا
تتمثل العملية في شراء أو إدماج أو عرض شراء علني أو أي عملية مماثلة تتعلق بمؤسسات قائمة	إذا كان الرد على أي من النقاط الثلاث أدناه بالإيجاب، توجب الإخطار بالعملية
ألف- تتعلق العملية بمبلغ يفوق بما يعادل ١٢ مليون مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية (١٧١ مليون بيزو جديد تقريباً)	
باء- العملية، أو سلسلة من العمليات المتتالية، تعطي للمؤسسة السيطرة على ٣٥ في المائة من أصول أو أسهم عنصر اقتصادي تتجاوز قيمة أصوله أو مبيعاته بما يعادل ١٢ مليون مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية (١٧١ مليون بيزو جديد تقريباً)	
جيم- تتعلق العملية بمؤسستين أو أكثر تتجاوز مبيعاتهما السنوية أو أصولهما مجتمعتين بما يعادل ٤٨ مليون مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية (٦٨٥ مليون بيزو جديد تقريباً) وتنطوي الصفقة على تراكم اضافي للأصول أو الرأسمال السهمي يتجاوز بما يعادل ٤,٨ مليون مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية (٦٨,٥ مليون بيزو جديد)	

الجدول ٣
عملية استعراض التركيزات

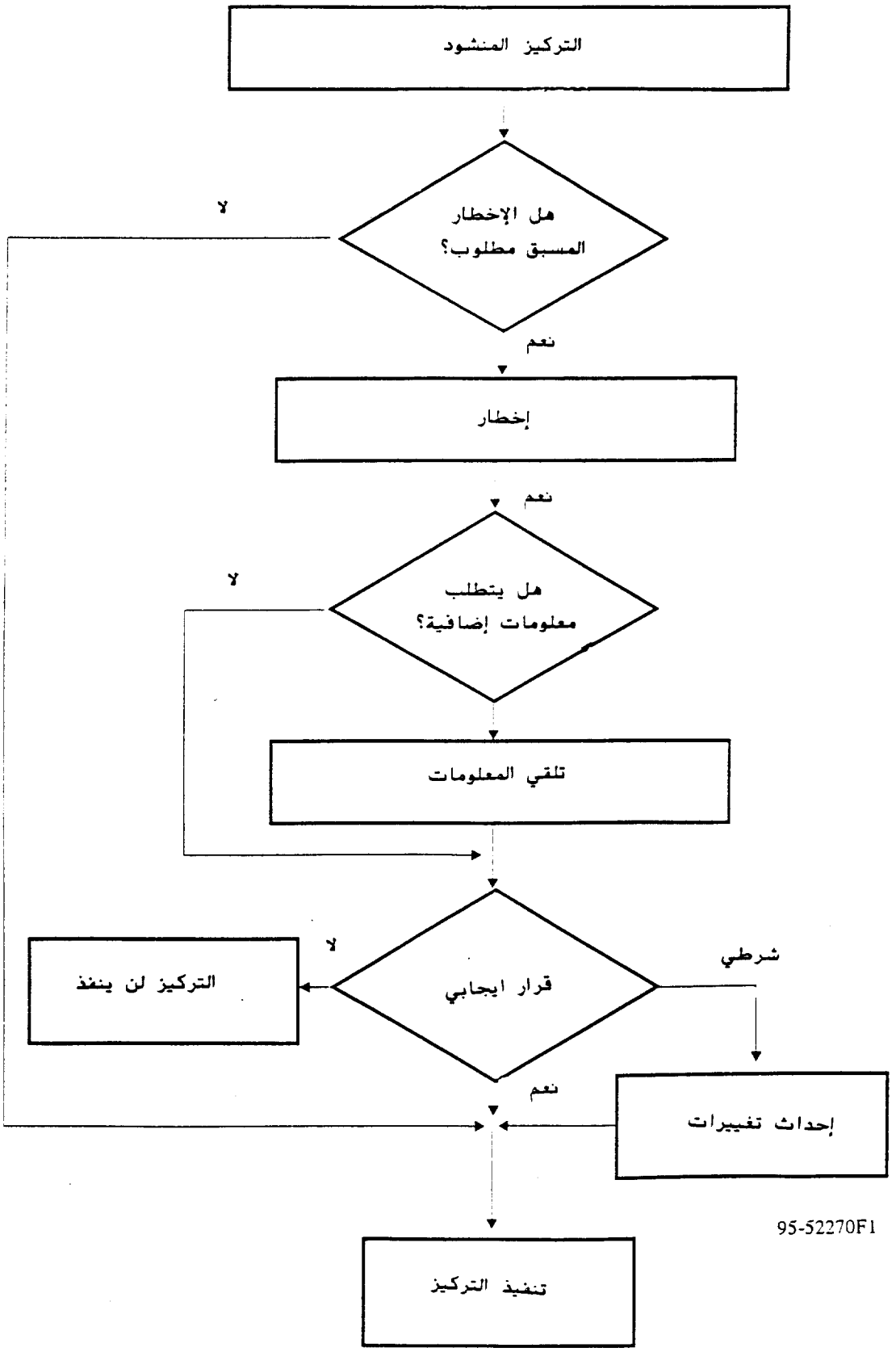

95-52270F1

ما هي الحدود الزمنية التي يضعها القانون لإصدار القرارات؟

في الحالات التي تتطلب إخطاراً مسبقاً، تقوم السلطات بإصدار قرارها في غضون ٤٥ يوماً. وفي الحالات المعقدة، يجوز للسلطة الاتحادية للمنافسة تمديد هذه الفترة لمدة ٦٠ يوماً أخرى لتحليل الحالة. وبالإضافة الى ذلك، يكون أمام الأفراد المعنيين ٤٥ يوماً للرد على ما تطلبه اللجنة من معلومات. ومن ثم فإن أبسط الحالات ستعالج في غضون ٤٥ يوماً أو أقل، بينما ربما تتطلب الحالات الأشد تعقيداً ٢٦٠ يوماً تقريباً قبل صدور القرار النهائي.

ما هي الأسس التي تستند إليها القرارات؟

الالتزام بالإخطار لا يعني بأي حال من الأحوال أن التركيز المنشود سيصنف باعتباره ضاراً بالمنافسة أو أنه سيجري الطعن فيه بالضرورة. بل إن الأثر الوحيد الذي يترتب على ذلك هو أنه سيكون مطلوباً من السلطات إجراء تقييم من أجل تحليل الكيفية التي سيؤثر بها التركيز أو يمكن أن يؤثر بها على العملية التنافسية في السوق التي سينفذ فيها. والمقصود في القانون هو منع التركيز قبل حدوثه، إذا كان يمكن أن تكون له آثار ضارة على المنافسة. ويطبق شركاؤنا التجاريون الرئيسيون أيضاً هذه السياسة.

الموافقة الضمنية

يضمن الإجراء الذي ستتبعه اللجنة استكمال تقييم حالات التركيزات على وجه السرعة، نظراً لأن هناك حدوداً زمنية للتقييم ضمن إطار قانوني "للموافقة الضمنية" أو "الصمت الإداري". وبعبارة أخرى، إذا لم تصدر اللجنة قراراً فيما يتعلق بالعملية قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في القانون، لا يجوز بعد ذلك الاعتراض على العملية. وبالإضافة الى ذلك، فإن الحدود الزمنية المنصوص عليها في القانون مشابهة لتلك المنصوص عليها فيما يتعلق بتقييم التركيزات في بلدان أخرى؛ وبالتالي فإن تركيزات المؤسسات المكسيكية لن تكون بعد الآن في موقف ضعيف بسبب خضوعها لإجراءات إدارية بطيئة.

خامسا - اللجنة الاتحادية للمنافسة

من هم أعضاء اللجنة الاتحادية للمنافسة؟

تتكون اللجنة من خمسة مفوضين (بمن فيهم رئيسها)، يعينهم رئيس السلطة التنفيذية الاتحادية. ويجب أن تتوفر لدى المفوضين كفاءات مهنية عالية في مجالات لها صلة جوهرية بأغراض القانون، ضمن مؤهلات أخرى. ويعين المفوضون لمدة عشر سنوات، ولا يجوز اقالتهم من منصبهم إلا إذا هناك أسباب خطيرة تستدعي ذلك، الأمر الذي يضفي طابع الاستمرارية على سياسة المنافسة.

ما هي وظائف وزارة التجارة والتنمية الصناعية؟

ليس لهذه الوزارة وظائف تتعلق بتنفيذ القانون الاتحادي الخاص بالمنافسة الاقتصادية عدا عن تلك الوظائف التي يسندها إليها القانون في مجال الأسعار القصوى. وتشكل اللجنة جزءاً من الوزارة، ولكنها تحتفظ بموجب القانون باستقلال ذاتي تنفيذي وتقني كامل تجاه هذه المؤسسة وجميع الهيئات الأخرى. وهذا يعني أن مقررات وقرارات اللجنة لا تخضع إلا للتقييمات والتحقيقات التي تقوم بها هي نفسها وفقاً للقانون.

هل هناك أي مخاطر فيما يتعلق بسرية المعلومات؟

المعلومات والوثائق التي تحصل عليها اللجنة مباشرة خلال تحقيقاتها، وكذلك المعلومات التي تقدم إليها، تكون سرية تماماً. وهذه السرية تشمل أيضاً المعلومات التي يحصل عليها عندما يقدم كيان اقتصادي إخطاراً بعملية تركيز. ويكون الموظفون العموميون مسائلين عن الكشف عن المعلومات ما لم يكن ذلك قد تم بناء على أمر من السلطة القضائية المختصة.

ما هي وظائف اللجنة الأخرى؟

يمكن للجنة أن تعرب عن آرائها بشأن الآثار التي تخلفها على المنافسة الاقتصادية القوانين واللوائح والتعاميم وغيرها من الصكوك أو مشاريع النصوص القانونية وبشأن أي تدبير آخر تتخذه السلطات الإدارية. ولا تكون لهذه الآراء أي آثار ملزمة، ولكنها تصلح لتحديد الميادين التي تتسبب فيها القوانين واللوائح أو التدابير الإدارية في خلق مشاكل تتعلق بالمنافسة. وعلى هذا النحو يجري إضفاء صبغة مؤسسية على سياسة رفع الضوابط الاقتصادية وتلافي الآثار الثانوية السلبية للوائح على عملية المنافسة.

كيف تمارس اللجنة عملها؟

تعتبر اجتماعات اللجنة بكامل عضويتها الهيئة العليا للجنة، وتتكون من المفوضين الخمسة وتكون مسؤولة عن التوصل الى قرارات في الحالات التي يعرضها كل واحد من المفوضين وفقاً لما يكلفهم به رئيس اللجنة وبعد أن يكون قد تم تجميع الملفات ذات الصلة بواسطة الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية وللتركيزات والتحقيقات والشؤون القانونية والمنازعات في إطار عملية تنسيق يتولاها الأمين التنفيذي.

سادسا - الإجراءات والعقوبات والاستثناءات

من هم الذين يمكنهم تقديم شكاوى؟

في حالات الممارسات الاحتكارية المطلقة، يجوز لأي شخص تقديم شكوى؛ وفي حالات الممارسات الأخرى والتركيزات أو التصرفات المحظورة أو المقيدة بموجب القانون، يجوز للشخص المتأثر أن يقدم بلاغاً كتابياً الى اللجنة عن الشخص المفترض أنه مسؤول، يبين فيه طبيعة الممارسة والتركيز. وينبغي أن تقدم الشكاوى الى اللجنة، حيث لا يجوز القيام بإجراءات ذات طابع قضائي أو إداري استناداً الى القانون بخلاف الاجراءات المنصوص عليها في القانون نفسه.

ألن يتسبب هذا القانون في إثارة عدد مفرط من المنازعات كما حدث في بلدان أخرى؟

الأفراد المتأثرون مباشرة من جراء ممارسة نسبية هم وحدهم الذين يمكنهم اتخاذ اجراء ضد المنتهكين المشتبه فيهم؛ وهذا يحول دون تقديم الشكاوى التي تستند الى أسس غير سليمة والتي تعوق نمو المؤسسات أو الشكاوى التي يجري معالجة موضوعها في صكوك قانونية أخرى. فالقانون الاتحادي المتعلق بالمنافسة الاقتصادية يتضمن أحكاماً تستهدف ضمان عدم معالجة المنازعات ذات الطابع المدني أو التجاري بموجب تشريع المنافسة.

ما هي الحدود الزمنية التي يفرضها القانون بالنسبة لهذه الاجراءات؟

بعد استلام الشكوى وفقاً للقانون يُخطر بها رسمياً الطرف المفترض أنه مسؤول؛ وتتاح له فترة ٣٠ يوماً لتقديم جميع المواد اللازمة لدعم قضيته. وبعد تقديم جميع الأدلة، تقوم اللجنة بتحديد فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً لتحضير المرافعات. وبعد إتاحة جميع الأدلة يتعين على اللجنة أن تتخذ قرارها في غضون فترة لا تتجاوز ٦٠ يوماً. وتتفاوت الحدود الزمنية المطبقة على التحقيق في التركيزات وفقاً للحالة ويمكن التحقق منها لدى الإدارة المسؤولة.

ما هي مبالغ العقوبات؟

العقوبات المالية المطبقة هي كما يلي:

في حالة تقديم بيانات مزورة أو معلومات مزورة للجنة: تفرض غرامة لا تتجاوز ما يعادل ٥٠٠ ٧ مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية.

في حالة الاشتراك في ممارسات احتكارية مطلقة: تفرض غرامة لا تتجاوز ما يعادل ٠٠٠ ٣٧٥ مرة الحدة الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية.

في حالة الاشتراك في ممارسات احتكارية نسبية: تفرض غرامة لا تتجاوز ما يعادل ٠٠٠ ٢٢٥ مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية؛ وفي حالة الممارسات الضارة بالمنافسة المشار اليها في الفرع السابع من المادة ١٠ من القانون، تفرض غرامة لا تتجاوز بما يعادل ٠٠٠ ١٠٠ مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية.

في حالة الاشتراك في تركيز محظور: تفرض غرامة لا تتجاوز ما يعادل ٠٠٠ ٢٢٥ مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية.

في حالة عدم الإخطار بعملية اندماج أو حيازة حيثما يكون الإخطار إجبارياً: تفرض غرامة لا تتجاوز ما يعادل ٠٠٠ ١٠٠ مرة الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية.

في حالة تكرار المخالفة، يجوز فرض غرامة إضافة لا تتجاوز ضعف مبلغ الغرامة المفروضة فيما يتعلق بالمخالفة الأولى.

إذا كانت حالة الممارسة الاحتكارية النسبية أو المطلقة أو التركيز المحظور المنشأ فعلاً حالة خطيرة بصفة خاصة، لا يجوز للجنة، بدلاً من فرض الغرامات المذكورة أعلاه، أن تفرض غرامة تبلغ ما نسبته ١٠ في المائة من قيمة المبيعات السنوية للمنتهك خلال السنة السابقة، أو ١٠ في المائة من قيمة أصوله، أيهما أعلى.

هل تعتبر العقوبات مفرطة؟

إن هذه الغرامات هي أعلى من تلك المفروضة في صكوك تشريعية أخرى. غير أن لذلك مبررات تتمثل في الأرباح الهائلة التي يمكن الحصول عليها باللجوء الى الممارسات الاحتكارية والأضرار التي يمكن أن تسببها للمجتمع. ويضاف الى ذلك أن الغرض من العقوبات هي تكون رادعاً للممارسات الاحتكارية والتركيزات المحظورة. ويجدر أيضاً ملاحظة أنها مماثلة للعقوبات المنصوص عليها في تشريعات المنافسة لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، أو أقل منها، مع أخذ الأحجام النسبية لاقتصاداتهم في الاعتبار.

ما هي العقوبات الأخرى التي يمكن فرضها؟

بالإضافة الى ذلك، يمكن فرض العقوبات التالية:

'١' **تعليق أو تصحيح أو إلغاء الممارسة المعنية أو التركيز المعني.**

'٢' **التفكيك الجزئي أو الكلي للتركيز غير المشروع.**

'٣' **بالإضافة الى ذلك، لا يكون للممارسات الاحتكارية المطلقة أي أثر قانوني.**

هل يُحمّل المديرون التنفيذيون للمؤسسات ومثلوها أية مسؤولية؟

يخضع المديرون التنفيذيون المؤسسات الذين يشتركون بصفة مباشرة في الممارسات الاحتكارية أو التركيزات المحظورة، ممن يمثلون شخصيات اعتبارية أو يتصرفون باسمها أو بناء على أوامرها، تزيد بما يعادل لغرامات ٥٠٠ ٧ مرة عن الحد الأدنى العام للأجور الساري في المقاطعة الاتحادية (٠٠٠ ١١٤ بيزو جديد تقريباً).

ما هي سبل الانتصاف المتاحة ضد قرارات اللجنة؟

ينص القانون على حق استئناف ضد قرارات اللجنة يتمثل في تقديم طلب لإعادة النظر، يوجه الى اللجنة نفسها، ويكون الغرض منه هو عكس أو تعديل أو تأكيد القرار المطعون فيه، وينبغي أن تشمل الطلبات المقدمة تحديد الإجراء المطعون فيه، والأسس القانونية المدفوع بها وأغراض القرار. وتحدد القواعد المنظمة الملحقة بالقانون الحدود الزمنية وغيرها من الشروط اللازمة لتقديم وتسبيب الاستئناف.

المرفق

دليل بشأن إجراءات إقامة الدعاوى

يبين هذا الدليل العناصر الأساسية لاجراءات إقامة الدعاوى. وهدفه ذو شقين: الأول هو ضمان أن تكون التدابير التي تتخذها اللجنة ممتثلة لأحكام القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية؛ أما الثاني فهو تسهيل رفع الدعاوى من جانب الأفراد وضمان ألا تعوق العناصر المذكورة الأشخاص الذين يحق لهم التمتع بحماية القانون في سعيهم الى الحصول على هذه الحماية.

إقامة الدعاوى

قبل إقامة الدعوى أمام اللجنة، ينبغي للطرف المعني أن يحدد ما اذا كان طلبه هو شكوى رسمية (أو إخطاراً الغرض منه هو مباشرة اجراءات دعوى رسمية تؤدي الى قرار ذي آثار قانونية) أو التماسا لفتوى أو معلومات مقدمة الى اللجنة. واذا كان الأمر يتعلق بشكوى رسمية، ينبغي للطرف المعني أن يضمن أن يتعلق الإخطار أو الشكوى بحالة يجيز القانون إقامة الدعوى بصددها. وينبغي له أيضاً أن يحدد نوع السلوك أو التدبير الذي يطلب توقيع العقوبة بصدده؛ وعلى هذا النحو، ينبغي أن يتعلق الطلب بما يلي:

- شكوى من ممارسة احتكارية مطلقة؛
- شكوى من ممارسة احتكارية نسبية؛
- إخطار مسبق لأغراض إنشاء تركيز (حيثما يكون مطلوباً)؛
- شكوى تتعلق بتركيزات احتكارية.

ومن أجل تفادي رفض الطلب أو الشكوى لأسباب تتعلق بشكليات إجرائية ومن ثم اعتباره غير مقبول على نحو جلي، ينبغي للطرف المعني أن يضمن أن يشير طلبه الى حالة تندرج، في نظر القانون، في نطاق اختصاص اللجنة. ومع ذلك، لا يخل ما سبق بإمكانية إخطار اللجنة بوقائع محتملة يمكن أن تتسبب في إثارة تحقيق تباشره اللجنة نفسها بشأن ممارسات يعاقب عليها بموجب القانون، أو استشارة اللجنة فيما يتعلق بإجراءاتها وتفسير القانون.

وتتلقى اللجنة البلاغات من هذا النوع في مكاتبها الرئيسية. ولا تكون الردود على طلبات الفتاوى من اللجنة ملزمة بأي حال كما لا تكون لها آثار قانونية. بل إن الغرض منها هو ارشاد الأطراف المعنية على النحو الملائم فيما يتعلق بالقيام مستقبلاً بتقديم طلبات رسمية لإقامة دعاوى ذات مفعول قانوني.

الإخطارات أو الشكاوى

إن جميع الطلبات التي تقدم الى اللجنة بغرض إقامة دعاوى ذات آثار قانونية يجب أن تستوفي ما يلي:

'١' أن تقدم كتابة (أربع نسخ)، باللغة الاسبانية، الى سجل اللجنة، إما بالبريد المسجل مع إشعار بالوصول أو تسلم باليد لدى مكاتب التسجيل؛

'٢' أن يذكر فيها اسم مقدم الشكوى وعنوانه ورقم هاتفه وغير ذلك من البيانات المتعلقة بهويته. وعند الاقتضاء، تقدم هذه البيانات أيضاً فيما يتعلق بالمدعى عليه. وينبغي أن تكون هذه البيانات مصحوبة عند الاقتضاء بالتوكيلات أو الشهادات الموثقة ذات الصلة؛

'٣' أن تشمل أسماء وعناوين وأرقام هواتف الأشخاص المصرح لهم بسماع وتلقي الإخطارات والوثائق؛

'٤' أن يبين فيها الأساس القانوني للطلب أو الشكوى، مع الإشارة الى ما يؤيدها من أحكام أو أحكام فرعية مطبقة في القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية؛

'٥' أن يحدد فيها تاريخ ومكان تحريرها وأن تحمل توقيع مقدمها.

الممارسات الاحتكارية المطلقة

يحدد القانون شروطاً معينة لإقامة الدعاوى ضد الممارسات الاحتكارية المطلقة. وبالإضافة الى الشروط العامة المتعلقة بالإجراءات المشار اليها آنفاً، من الأساسي تحديد نوع الممارسة المطلقة موضوع الشكوى. إلا أنه من أجل تلافي رفض الشكوى باعتبارها غير مقبولة على نحو جلي، ينبغي لهذه الشروط الأخيرة أن تشمل ما يلي:

- وصف موجز وواضح ودقيق للوقائع المفترض أنها تمثل خرقاً للقانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية؛
- أدلة مستندية، واحصاءات ومستندات محاسبة أو دراسات مدعمة للشكوى.

الممارسات الاحتكارية النسبية

يشترط القانون على الشاكي فيما يتعلق بالحالات من هذا النوع أن يقدم بيانات تحدد الممارسات موضع الشكوى وتثبت أنه قد تكبد أو يمكن أن يتكبد ضرراً أو إجحافاً ملموساً. وهكذا، بالإضافة الى الشروط الإجرائية العامة المشار اليها في الفقرات الفرعية '١' الى '٥' أعلاه، ينبغي أن تشمل الشكوى ما يلي:

- العناصر المحددة للممارسة أو الممارسات المشكو منها؛

- العناصر التي تثبت الضرر أو الإجحاف الذي لحق بمقدم الشكوى.

ولضمان ألا ترد اللجنة الشكوى باعتبارها غير مقبولة على نحو جلي، فلا بد أن تشمل جميع المعلومات والأدلة المدعمة لها. ولهذه الغاية ينبغي إيلاء اعتبار لنوع السلوك والملابسات التي تفضي الى اعتباره خرقاً للقانون.

ولتمكين اللجنة من دراسة الشكاوى المتعلقة بالممارسات الاحتكارية النسبية، يجري فحص مقبولية الشكوى على أساس العناصر المقدمة من الشكاي. ومن ثم من المستصوب أن يدرج صاحب الشكوى في شكواه أكبر قدر ممكن من العناصر التي من شأنها أن تساعد اللجنة في الخلوص الى أن هناك أساساً كافياً لإقامة الدعوى. وتختلف طبيعة العناصر المقدمة، وقيمتها، وفقاً لملابسات كل حالة بعينها. ومن بين العناصر التي يمكن أن تساعد على النحو الأفضل في دعم الطلب بالأدلة، يوصى بما يلي:

- تقديم وصف لخصائص السوق التي تنفذ فيها الممارسات المفترض أنها احتكارية، مثل حجم السوق، وامتدادها الجغرافي ومدى قدرة المستهلكين على استبدال السلع والخدمات بتوريدها من سوق أخرى، وغير ذلك من العناصر التي من شأنها أن تساعد اللجنة في التعرف على السوق ذات الصلة، مع مراعاة الاعتبارات الواردة في الفرع الثالث من هذا الكتيب حول هذا الموضوع؛

- بيان مدى قدرة المدعى عليه في التأثير على الطلب والأسعار وغير ذلك من ظروف السوق (النسبة المئوية للصفقات، المنافسون الحاليون ومصاعب الدخول التي يتعرض لها المنافسون الجدد). وفي هذا السياق ينبغي أن توضع في الاعتبار النقاط الواردة في الفرع الثالث من هذا الكتيب المتعلقة بالقوة الكبيرة في السوق ذات الصلة؛

- تحديد الضرر الذي أصاب الشاكي، مع الإشارة الى التكاليف المتكبدة، وإمكانية تفيض الضرر الذي تسبب فيه الاستخدام البديل للنفقات التي تكبدها الشاكي، وحيثما أمكن، حساب المبلغ المحتمل للضرر غير القابل للجبر. وكبديل لذلك، تقديم العناصر التي تثبت أن الممارسة يمكن أن تسبب له ضرراً كبيراً في المستقبل.

ويتضمن التذييل ١ قائمة بالشروط التي ينبغي استيفاؤها في كل الشكاوى ضد الممارسات الاحتكارية النسبية والعناصر المحددة التي يعتبر من المستصوب تقديمها دعماً للشكوى من حيث وصف الوقائع أو المواقف التي تشكل موضوع الشكوى والضرر أو الأذى المتكبد. ولدى النظر في مقبولية أي شكوى، تقوم اللجنة بتقييم مدى صلة كل حجة بموضوع الشكوى في سياق الحالة بعينها. وفي بعض الحالات يكفي توفر عنصر أو عناصر معينة من المعلومات لتقرير مقبولية الشكوى دونما حاجة الى تسبيب جوانبها الأخرى التي يمكن أن تصبح موضوعاً للنظر والتحليل فور بدء اجراءات الدعوى.

الإخطار المسبق بالتركيزات

نظراً لأن التركيز لا يشكل في حد ذاته نشاطاً غير مشروع، فلا تحظر إلا التركيزات التي تكون بطبيعتها ضارة بالمنافسة الحرة وبالعملية التنافسية. وينص القانون على أنه في هذه الحالات، كما في حالات الممارسات الاحتكارية النسبية، تتولى اللجنة النظر في أوضاع السوق فيما يتصل بأنشطة الشركات التي تشترك في التركيز واحتمال ظهور أوضاع ضارة بالعملية التنافسية نتيجة لتراكم غير مرغوب فيه لقوة كبيرة تؤثر على السوق من خلال اتباع ممارسات مانعة للتنافسية.

وينبغي تقديم الإخطار كتابة مصحوباً بمشروع الصك القانوني المنشئ للتركيز، وأسماء الأشخاص أو الشركات المشتركين فيه، ومركزهم المالي، ونصيبهم في السوق وغير ذلك من العناصر التي تتيح النظر في الصفقة المقترحة.

ويتضمن التذييل ٢ قائمة بالعناصر التي ينبغي إدراجها في الإخطار والعناصر الأخرى التي يوصى بإدراجها فيه لتمكين اللجنة من التوصل الى قرار دون تأخير، مع عدم الإخلال بضرورة تقديم المعلومات والأدلة التي تطلبها اللجنة فيما بعد وفقاً للالتزام بالقيام بذلك. وتجدر الإشارة الى أن اللجنة قد وضعت مخططا عاماً نموذجياً لهذا الغرض.

الإبلاغ عن التركيزات الاحتكارية

يجوز الإبلاغ عن التركيزات الاحتكارية من جانب الأطراف المتأثرة بها؛ ووفقاً لأحكام المادة ٣٢ من القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية، تخضع هذه التركيزات لشروط مماثلة لتلك المطبقة على الممارسات الاحتكارية النسبية. ويجدر التذكير بأن القانون لا يحظر التركيزات بصفتها هذه ولكن، يجوز أن يحظر فرادى التركيزات على أساس آثارها الاحتكارية. وينبغي للشاكي أن يقدم العناصر التي تثبت عدم المشروعية المفترضة للتركيز المطعون فيه وأن يحدد الضرر الذي تكبده أو يمكن أن يتكبده.

ردّ الشكاوى التي تكون غير مقبولة على نحو جلي

تسعى اللجنة الى تسهيل الدعاوى التي تقام أمامها مع ضمان الامتثال لأحكام القانون في نفس الوقت. وبناء عليه، عندما تردّ اللجنة شكوى بسبب كونها غير مقبولة على نحو جلي، فإنها تبين بالأسباب التي جعلتها تفعل ذلك، حتى يكون لدى الشكاي المزيد من العناصر لتمكينه عند الاقتضاء، من تقديم شكوى جديدة تتعلق بنفس الوقائع وتستوفي الشروط المطلوب استيفاؤها لإقامة الدعوى المناسبة.

وعندما يكون ردّ الشكوى لكونها غير مقبولة على نحو جلي متصلاً بمسائل شكلية، لا تترتب على هذا الرفض أية آثار فيما يتعلق برأي اللجنة بشأن مشروعية أو عدم مشروعية الوقائع التي تشكل موضوع الشكوى؛ ومن ثم يمكن تقديم شكوى جديدة بشأن الموضوع نفسه ولكن بالشكل الصحيح. وليس الغرض من هذا الإجراء على الإطلاق محاولة خلق عقبات، وإنما هو مساعدة الأطراف المعنية على الامتثال للشروط الاجرائية المطلوبة.

التذييل ١

مبادئ توجيهية لتقديم الشكاوى المتعلقة بالممارسات الاحتكارية النسبية

١- تقدم الشكوى كتابة (في اربع نسخ) باللغة الاسبانية، إما بالبريد المسجل مع إشعار بالوصول أو تسلّم باليد الى مكاتب اللجنة الاتحادية للمنافسة في العنوان التالي:

Tamaulipas No. 150
Col. Hipodromo Condesa
C.P.06140, México, D.F.

٢- ينبغي أن يذكر في الشكوى الاسم والعنوان ورقم الهاتف وغير ذلك من البيانات المتعلقة بهوية كل من المدعي والمدعى عليه. وتكون هذه البيانات مصحوبة عند الاقتضاء بالتفويضات أو الشهادات الموثقة ذات الصلة.

٣- ينبغي أن تذكر في الشكوى الأسماء والعناوين وأرقام الهواتف الخاصة بالأشخاص المصرح لهم بسماع وتلقي الإخطارات والوثائق بحسب الاقتضاء.

٤- ينبغي أن تشمل الشكوى وصفاً موجزاً وواضحاً ودقيقاً للوقائع المفترض أنها تشكل خرقاً للقانون الاتحادي بشأن المنافسة الاقتصادية.

٥- ينبغي أن تكون الشكوى مصحوبة بأدلة مستندية واحصاءات ومستندات محاسبة أو دراسات داعمة للشكوى، ومن الأفضل أن تكون مصنفة وفقاً لكل واحدة من الوقائع أو النقاط المبلغ عنها.

٦- تكون الوثائق المقدمة بلغات أجنبية مصحوبة بترجمات الى الاسبانية معدة بواسطة خبراء مصرح لهم بذلك. وعندما تقدم وثائق عامة أجنبية، ينبغي توثيقها على النحو الواجب من قبل السلطات القنصلية المختصة.

٧- ينبغي بيان الأسس القانونية للشكوى على أن تكون هذه الأسس متوافقة مع الحالات الافتراضية الواردة في القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية التي تصف نوع السلوك المشكو منه.

٨- ينبغي أن تصف الشكوى العناصر التي تجعل الممارسة المعنية تشكل خرقاً للقانون، وأن تشتمل على الأدلة حيثما أمكن. ولهذه الغاية، يمكن إدراج بيانات ووثائق تتعلق بما يلي:

٨-١ وصف للسوق المتأثرة بالممارسة المطعون فيها يشمل مسائل مثل حجم السوق وامتدادها الجغرافي، الخ. (انظر النص المتعلق بتعريف السوق ذات الصلة في الفرع ثالثاً)؛

٨-٢ عناصر تولّد قرينة على أن للمدعى عليه قوة التدخل على نحو ملموس في أداء السوق ذات الصلة، مثل مستوى مشاركته في هذه السوق (أي نسبة مبيعاته أو مشترياته)؛ وأية مصاعب تواجه في استبدال سلع أو خدمات في أسواق أخرى بسلع وخدمات المدعى عليه؛ ووجود منافسين للمدعى عليه؛ وسهولة دخول منافسين جدد (الاستثمارات اللازمة، اللوائح، الخ). ويوصى بأن توضع في الاعتبار الملاحظات التي تم بحثها في الفرع ثالثا فيما يتعلق بالقوة الجوهرية في السوق.

٨-٣ الاحصاءات ومستندات المحاسبة، أو أي بيانات أو توضيحات أخرى، تدعم المسائل المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين السابقتين.

٩- وصف كمي، مصحوب بأدلة داعمة حيثما أمكن، للضرر الذي تكبده الشاكي أو يمكن أن يتكبده، مثل النفقات المتكبدة التي لا يمكن استردادها وغير ذلك من العناصر ذات الصلة.

التذييل ٢

مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالإخطار المسبق بالتركيزات

١- يقدم الإخطار كتابة (في أربع نسخ)، باللغة الاسبانية، إما بالبريد المسجل مع إشعار بالوصول أو يُسلَّم باليد الى مكاتب اللجنة الاتحادية للمنافسة في العنوان التالي:

Tamaulipas No. 150
Col. Hipodromo Condesa
C.P.06140, México, D.F.

٢- ينبغي أن تذكر في الإخطار الأسماء والعناوين وأرقام الهواتف وغير ذلك من العناصر المحددة لهوية الأطراف المعنية. وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بالمستندات أو الشهادات الموثقة ذات الصلة.

٣- ينبغي أن يشمل الإخطار الأسماء والعناوين وأرقام الهواتف الخاصة بالأشخاص المصرح لهم بسماع وتلقي الإخطارات والمستندات حسب الاقتضاء.

٤- وفقاً للمادتين ١٦ و٢٠ من القانون الاتحادي للمنافسة الاقتصادية، ينبغي للطرف المعني أن يقدم وصفاً واضحاً ودقيقاً ومفصلاً للتركيز المقترح تنفيذه، بالإضافة الى مشروع الصك القانوني المنشئ للتركيز.

٥- ينبغي أن يكون الإخطار مصحوباً بجميع الأدلة المستندية، والاحصاءات ومستندات محاسبة والدراسات الاقتصادية المبررة للإخطار، بالإضافة الى المراكز المالية للأطراف المعينين خلال آخر سنة مالية، وأنصبتهم في السوق وغير ذلك من العناصر التي تتيح النظر في الصفقة المقترحة.

٦- تكون المستندات المقدمة باللغات الأجنبية مصحوبة بترجمات الى الاسبانية معدة بواسطة خبراء مصرح لهم بذلك. وعندما تقدم وثائق عامة أجنبية، ينبغي توثيقها على النحو الواجب من قبل السلطات القنصلية المختصة.

٧- ينبغي أن يشمل الإخطار العناصر التي تبين أن التركيز لا ينطوي في حد ذاته على أي خطر ملموس بأن يفضي التركيز الى ممارسات احتكارية - ومن هذه العناصر مثلاً الأنصبة في الأسواق المتأثرة، قبل نشوء التركيز ونتيجة له، على السواء؛ وتقديم بيان بأسباب إنشاء التركيز؛ ووجود منافسين فعليين أو محتملين؛ والظروف التي يمكن عند الاقتضاء أن تسهل دخول منافسين جدد (القوانين واللوائح، الاستثمارات الدنيا، الخ)؛ وإمكانية استبدال سلع وخدمات من أسواق أخرى بالسلع والخدمات المعروضة (إما لأن هناك مصادر أخرى قريبة متاحة أو بسبب توفر البدائل في المنطقة المشمولة بالأسواق المتأثرة؛ وإمكانية استيراد السلع المنتجة؛ وأي عوامل أخرى تعتبر ذات صلة بالموضوع.

وتجدر الإشارة الى أن اجراءات الدعوى تبدأ تلقائياً فور تقديم الإخطار، وأن مراعاة الحدود الزمنية التي يتعين على اللجنة أن تصل خلالها الى قرار ستتوقف في كل حالة على تقديم المعلومات والوثائق الإضافية التي تطلبها اللجنة وعلى النحو الذي تحظى بقبولها في نطاق ضمن الحدود الزمنية المحددة ووفقاً للشروط المنصوص عيها في القانون. ومن المستصوب إذن أن يكون الإخطار مصحوباً بالأدلة المناسبة الداعمة له لدى تقديمه لأول مرة.

وتجدر ملاحظة أن اللجنة قد وضعت مخططاً عاماً نموذجياً بشأن الإخطارات المتعلقة بالتركيزات. ويمكن الحصول على هذا المخطط النموذجي من اللجنة نفسها.

ثالثا- تعليق من حكومة الجمهورية السلوفاكية على قانونها رقم ١٨٨: حماية المنافسة الاقتصادية

ألف - بيان أسباب استحداث التشريع

القانون الأول لمكافحة القيود المفروضة على المنافسة في تشيكوسلوفاكيا السابقة كان قد اعتُمد في عام ١٩٣٣. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد الأخذ بالاقتصاد المخطط المركزي على يد النظام الشيوعي اختفى قانون مكافحة القيود على المنافسة (المعروف أيضا بقانون مكافحة الاحتكار) من القانون والنظام التشيكوسلوفاكيين. وفي أعقاب "الثورة المخملية" ضد النظام الشيوعي في بداية التسعينات، برزت حاجة حقيقية أيضاً، عند بروز اقتصاد السوق في تشيكوسلوفاكيا، الى إحداث تغييرات جوهرية في التشريعات الاقتصادية. وبات مفهوماً أن المنافسة تشكل، الى جانب التخصيص وتحرير الأسعار، أهم سمة من سمات الانتقال الى اقتصاد السوق. أما قدرة السوق على تلبية طلب المستهلكين على نحو أوفى وحفز أنشطة المقاولة، والتوزيع اللامركزي للموارد فهي عوامل لا تتحقق بالكامل الا اذا عملت المشاريع تحت ضغط المنافسة. وبالتالي تقتضي الحالة وجود وسيلة قانونية لحماية المنافسة واستمرار تطورها. فبعد انقطاع دام ستين سنة تقريباً، اعتمدت تشيكوسلوفاكيا السابقة من جديد في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ قانون مكافحة الاحتكار. وقانون ١٩٩١ هذا، الذي يستند الى النظرية الاقتصادية الداعية الى التنافس العملي، أعلن عدم مشروعية جميع الاتفاقات التي تقيد المنافسة (الأفقية منها والعمودية) بدون اخذ أثرها الفعلي على السوق في الاعتبار. وجميع الاتفاقات المتعلقة بالدمج أو اكتساب السيطرة تعتبر أيضاً غير مشروعة اذا كانت حصة أطرافها من السوق تزيد عن ٣٠ في المائة. وبإمكان مكتب مكافحة الاحتكار أن يستثني بعض الاتفاقات التي تقيد المنافسة والدمج من هذا الحظر بقرار فردي فقط. والمقصود من هذه الأحكام هو زيادة اليقين في تطبيق القانون. غير أنه سرعان ما اتضح أن ذلك القانون أوجد عدداً بالغاً من العقبات في وجه الأنشطة التجارية اليومية. فبدلاً من تعزيز حرية الاختيار والمخاطرة السليمة في المقاولة اقتضى القانون قيام رجال الأعمال بطلب موافقة استثنائية على الاتفاقات التي تقيد المنافسة رغم ان هذه الاتفاقات غالباً ما تكون جيدة وتعزز الكفاءة. ومن الأمثلة الأوضح على هذا النهج الابلاغ الالزامي عن جميع الاتفاقات، بما فيها الاتفاقات الثانوية في مجال البحث والتطوير أو اتفاقات التوزيع الخاص، وكذلك الابلاغ عن النمو الداخلي للمشروع عندما تبلغ نسبة حصته من السوق ٣٠ في المائة (التي تعتبر نسبة بلوغ مركز الهيمنة). وأدت شوائب هذا القانون الى عجزه عن توفير دعم فعال لاستمرار التقدم في عملية الانتقال الى اقتصاد السوق.

وبعد مرور سنوات قليلة على نفاذ هذا القانون اعتمدت سلوفاكيا، وهي احدى الدولتين الخلف لتشيكوسلوفاكيا السابقة، قانوناً جديداً لمكافحة الاحتكار. وبدأ نفاذ القانون الجديد في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ وجاء خلواً من النهج السابق المتصلب ازاء المنافسة. وتم التوصل اليه على أساس مقارنة واسعة بين قوانين مكافحة الاحتكار والنظريات الاقتصادية الحديثة. وقد قلل هذا القانون الى الحد الأدنى من سيطرة الدولة على عمليات السوق، أي الى الحد اللازم فقط لحماية المنافسة الفعالة، ولكنه لا يفرض شروطاً مفرطة على فعاليات السوق. ويحاول الاخذ بنموذج أصلي مصمم خصيصاً لبلد صغير يمر اقتصاده في مرحلة انتقالية.

باء - بيان أهداف التشريع ومدى تطورها منذ بدء العمل بالتشريع الأصلي

الغرض من القانون السلوفاكي الجديد لمكافحة الاحتكار هو حماية المنافسة بإزالة الاجراءات المتضافرة أو الاجراءات المتخذة من طرف واحد التي تقيد المنافسة على نحو غير مناسب. غير أن الهدف من هذا القانون الجديد ليس حماية المنافسة بحد ذاتها بل المنافسة التي تساهم في الكفاءة الاقتصادية. وبذلك يكون القانون الجديد قد أقام توازناً بين الآثار السلبية للقيود المفروضة على المنافسة وبين آثارها الايجابية على الاقتصاد (المستهلكين بصفة خاصة). ويستند هذا النهج الى النظريات الاقتصادية الحالية، لا سيما نظريات جون كلارك في المنافسة الفعالة والأسواق التنافسية. والسمة الأساسية للقانون الجديد هي نموذج التوازن الاقتصادي الثابت. ورفاه المستهلكين (بمعنى رفاه المجتمع) هو الهدف النهائي لهذا القانون. وينبغي للمنافسة أن تعزز التقدم الاقتصادي لمنفعة المستهلكين. واذا مارست الفعاليات الاقتصادية فعلها في إطار المنافسة أمكنها تلبية حاجات المستهلكين على أفضل وجه لأن المنافسة تساهم في توزيع الموارد توزيعا فعالا. غير أنه من الضروري فرض بعض القيود على المنافسة اذا أدت هذه القيود الى مزيد من المنافع للمستهلكين. وبالتالي فإن تقييم جميع أنواع القيود (الاتفاقات، سوء الاستخدام، الدمج) يقوم على الموازنة بين تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية وبين الضرر الذي تُنزله بالمنافسة نتيجة لهذه الممارسات. وهذا هو الجانب الرئيسي الذي يتميز به قانون عام ١٩٩١. ولكن لا بد من أن يُذكر أنه يوجد أيضا، بالاضافة الى الهدف الثانوي للقانون المتمثل برفاه المستهلكين، هدف مراقبة القوة الاقتصادية للمؤسسات المهيمنة للحيلولة دون الاستغلال عن طريق سوء استخدام هذه الهيمنة.

جيم- بيان ما يخضع للمكافحة من ممارسات أو أفعال أو سلوك، مع بيان ما يلي لكل منها:

(أ) نوع المكافحة، وعلى سبيل المثال: الحظر الصريح، أو الحظر المبدئي، أو دراسة كل حالة على حدة

يحظر القانون الجديد من حيث المبدأ تضافر الجهود بهدف تقييد المنافسة وكذلك سوء استخدام مركز الهيمنة من طرف واحد في السوق. ويورد القانون أيضاً أحكاماً مفصلة لمراقبة التركيز (الدمج والاكتساب). وبالتالي فإن القانون يميز بين نوعين من الأنشطة التي تشكل أو قد تشكل انتهاكاً لقواعد المنافسة الحرة. النوع الأول منها (القيود المفروضة من عدة أطراف أو من طرف واحد) يتمثل في قيود غير قانونية معلنة مفروضة على المنافسة والثاني (التركيز) يتمثل في نوع مختلف من أنواع المراقبة يحظرها المكتب في حالات بعينها فقط.

وكما ذُكر آنفاً، لا تعتبر المنافسة هدفاً في حد ذاتها. ولا يوجد حظر مطلق مفروض على اتفاق بذاته من الاتفاقات التي تقيّد المنافسة. ويستند القانون في ذلك الى المبدأ القائل إنه اذا كانت الاتفاقات تمتثل للمعايير التي يحددها القانون لا يمكن تطبيق أي حظر على هذه الاتفاقات التي تقيد المنافسة. ويمكن القول إن هذا المفهوم يجمع بين مبادئ الحظر ومبدأ سوء الاستخدام (أو بعبارة أخرى يجمع بين القاعدة بحد ذاتها والمراقبة التالية للفعل التي تخضع لمبدأ المعقولية). وهناك الافتراض القانوني بأن الاتفاق يقيد المنافسة الفعالة ما لم تثبت أطرافه امتثالها فيه لمعايير القانون (الضرر الذي ينزل بالمنافسة يقابله زيادة رفاه المستهلكين). ويمكن القول إن النهج القائم على مبدأ المعقولية "أكثر تشدداً" (أكثر تشدداً بسبب افتراض الحظر).

(ب) مدى شمول هذه المكافحة للممارسات أو الأفعال أو السلوك الوارد ذكرها في الفقرتين ٣ و٤ من الفرع دال من مجموعة المبادئ والقواعد، فضلاً عن أي ممارسات أو أفعال أو سلوك أخرى يمكن أن تشملها، بما في ذلك تلك المشمولة بأنواع مكافحة تتصل على وجه التحديد بحماية المستهلكين، وعلى سبيل المثال، أنواع المكافحة المتعلقة بالإعلانات المضللة

١- تشمل المكافحة في إطار قانون مكافحة الاحتكار جميع الممارسات أو الأفعال أو السلوك الوارد ذكرها في الفقرتين ٣ و٤ من الفرع دال من مجموعة المبادئ والقواعد. ويشمل نطاق محتوى القانون ما يسمى بالقيود غير المشروعة على المنافسة والتركيز. وينص القانون صراحة على عدم مشروعية نوعين من السلوك. الأول هو الاجراءات المتضافرة (الاتفاقات) التي تقيد حرية تصرُّف المشاركين في السوق وتعتبر لاغية باطلة ما لم تبررها نتيجة التوازن الاقتصادي. والاجراءات التي تتخذها المؤسسات المهيمنة من طرف واحد والتي تمثل إساءة استخدام لمركزها في السوق، تعتبر غير مشروعة أيضا. وفي المقابل، ليست أشكال التركيز بحد ذاتها (التغييرات الهيكلية في السوق) محظورة ولكنها تخضع للمراقبة الوقائية.

هناك ثلاثة أنواع من السلوك المتضافر يُشار اليها بأسم "الاتفاقات التي تُقيِّد المنافسة". ويحظر القانون نصاً الاتفاقات أو الممارسات المتضافرة بين المقاولين وقرارات هيئاتهم التي تستهدف منع أو تقييد أو تشويه المنافسة أو احداث أثر من هذا القبيل. ويشمل هذا الحظر القيود الافقية والعمودية. وينطبق هذا الحظر أيضاً على الاتفاقات المتعلقة بتحويل حقوق الملكية الفكرية في مجال (البراءات) المحمية وكذلك موضوعات (المعرفة الفنية) غير المحمية. وهذه الاتفاقات محظورة اذا لم تكن القيود على المنافسة ضرورية لحماية وجود هذه الحقوق. وينص القانون أيضا على قائمة غير شاملة بأمثلة على الاتفاقات "السيئة" مثل اتفاقات تثبيت الأسعار، وتقسيم الأسواق، والحد من الانتاج، وما الى ذلك. وتكاد هذه الاتفاقات الكارتلية أن تكون محظورة دائماً فيما يفترض. غير أن الحظر على جميع الاتفاقات التي تُقيِّد المنافسة ليس حظراً مطلقاً. فهذه الاتفاقات لا تُحظر الا اذا كانت في معظم أعمالها تُنزل الأذى برفاه المستهلكين. وامتحان ذلك هو التوازن القائم على أربعة أسس هي:

(أ) ما اذا كان الاتفاق يحسِّن الانتاج أو التوزيع أو يساهم في احراز التقدم التقني والاقتصادي؛

(ب) ما اذا كان المستفيدون يستطيعون الحصول على حصة منصفة من المنافع؛

(ج) ما اذا كانت القيود ضرورية لتحقيق المنافع؛

(د) وأخيراً ما اذا كانت هذه الاتفاقات لا تؤدي الى إلغاء المنافسة (المنافسة المحتملة على الأقل) في السوق ذات الصلة.

واذا استوفت الاتفاقات هذه الشروط توقف بصورة آلية انطباق الحظر عليها. وبالتالي فإن القانون لا يشترط الإبلاغ عن الاتفاقات التي تُقيِّد المنافسة، ومكتب مكافحة الاحتكار لا يمنح أية اعفاءات فردية. غير أنه يجوز للمقاولين، اذا رغبوا، طلب مد استصدار قرار بشأن ما اذا كان اتفاقهم يمتثل للشروط المحددة للموافقة. والموافقة لا تعني استثناء اتفاق ما بل هي مجرد شهادة بأن الاتفاق شرعي من تاريخ ابرامه. أما مسؤولية، أو عبء، تقييم الاتفاقات من حيث آثارها المناهضة للمنافسة فتقع على عاتق

المقاولين. فإذا فشلوا في اثبات استيفاء هذه الشروط باتت اتفاقاتهم التي من أهدافها أو آثارها تقييد المنافسة محظورة وباطلة. وللمكتب أيضاً الحق في أن يشترط على المقاولين اثبات أن اتفاقاتهم مستوفية لهذه الشروط في كل حالة من الحالات التي يُشتبه فيها بوجود قيد كبير على المنافسة.

ويفرض القانون الجديد حظراً عاماً على سوء استخدام مركز الهيمنة في السوق. ويتضمن تعريفاً جديداً لمركز الهيمنة في السوق يستند الى معايير اقتصادية أوسع نطاقاً، إذ لا يقتصر على الحصة من السوق كما في القانون القديم. فالهيمنة هي مركز لا تخضع المؤسسة فيه الى منافسة كبيرة، أو تستطيع نتيجة لقوتها الاقتصادية أن تتصرف بصفة مستقلة. وهناك أيضاً قدر مفترض للهيمنة تبلغ نسبته ٤٠ في المائة من السوق ولكنه قابل للطعن فيه، إذ يتاح للشركة التي يُزعم أنها مهيمنة أن تثبت أن لا قوة لها في السوق.

إن سوء استخدام مركز الهيمنة هو سلوك من طرف واحد ضار بالمنافسة. وهذا يعني ممارسة "استبعادية" مثل التسعير بأسعار النهب، والتمييز أو رفض التعامل الذي يضر بالمنافسة خاصة في أسواق العمليات الخلفية والعمليات الأمامية. وكما ذُكر آنفاً، تسمح هذه الأحكام تسمح أيضاً لمكتب مكافحة الاحتكار بمراقبة القوة الاقتصادية للمؤسسات المهيمنة. ويحظر استغلال مركز الهيمنة بطريقة تضر بمصلحة المستهلكين (مثل تطبيق شروط تجارية مفرطة أو المزاوجة). غير أن المقاضاة في حالة سوء الاستخدام "الاستغلالية" محدودة النطاق وتعتمد على حالة السوق المعنية (مثلاً حيث توجد حواجز كبيرة تعترض دخول السوق لا توجد منافسة محتملة). ويتضمن القانون أيضا قائمة غير شاملة بأمثلة على السلوك المسيء مثل التطبيق المباشر أو غير المباشر لشروط غير متناسبة في العقود؛ وتقييد الانتاج أو البيع أو التطوير التكنولوجي للسلع على نحو يضر بالمستهلكين؛ أو اخضاع مقاولين فرادى في السوق لشروط مختلفة في معاملات غير مختلفة أو متماثلة، مما يؤثر سلباً على المنافسة، وما الى ذلك.

وفيما يتعلق بمكافحة الدمج، جاء القانون بتغييرات كبيرة. فقد تخلى عن الحظر السابق على اتفاقات الدمج وعن النص على بطلانها. وأُدخل مصطلح جديد هو "التركيز" الذي يشمل الدمج واكتساب السيطرة، بما في ذلك انشاء المشاريع المشتركة. ويحدد القانون عتبتين للمكافحة: إما ٣٠٠ مليون كورونا سلوفاكي (قرابة ١٠ ملايين دولار أمريكي) كمردود عالمي اجمالي للمشاركين أو ٢٠ في المائة من سوق المنتجات ذات الصلة ومن السوق الجغرافية لسلوفاكيا بأسرها (وذلك بالنسبة لبعض الصناعات التي يصعب حساب مردودها). ونتيجة لذلك، لا يكافح مكتب مكافحة الاحتكارات عمليات الدمج المحلية الصغيرة. ويبسّط القانون الجديد مسألة المشاريع المشتركة. والمشاريع المشتركة التي تتجاوز مردوداتها العتبتين المذكورتين تخضع دائماً لمكافحة الدمج إذا كانت هذه مشاريع "تؤدي وظيفة كاملة" (اذا كان المشروع المشترك يشمل الوسائل المادية والشخصية للمنشأة التجارية واذا وجد في السوق ككيان اقتصادي مستقل) وان أدت هذه المشاريع الى تنسيق السلوك التنافسي للمشاركين فيها. وهذا الحل لمشكلة المشاريع المشتركة يرسم الخط الفاصل بوضوح بين المشاريع المشتركة من نوع الكارتل والمشاريع المشتركة من النوع المندمج، وهو الأمر المطلوب من قبل المقاولين والمكتب.

وأما أشكال التركيز التي تتجاوز العتبة المذكورة أعلاه فتخضع للمكافحة الوقائية. ويتعين لاطرافها الابلاغ عن هذا التركيز في غضون ١٥ يوم بعد ابرام الاتفاق أو اكتساب السيطرة. ويعلّق انجاز هذا التركيز لمدة شهر واحد بعد الابلاغ عنه. وينبغي الابلاغ عن العملية بعد اتمامها في الحالات الخاصة فقط

(مثل الشراء في سوق الاسهم المالية). وتبدأ الاجراءات الادارية بتقديم ابلاغ وتنتهي في غضون شهر واحد، أو في فترة متطاولة تستغرق ثلاثة أشهر، على التوالي.

والمعيار المستخدم للبت في موضوع التركيز هو أيضاً الموازنة بين الضرر الذي يحل بالمنافسة أي نشوء أو تعزيز مركز الهيمنة في السوق، من جهة، وبين المزايا الاقتصادية التي تنشأ عن هذا التركيز، من جهة أخرى. ومطلوب من المكتب أن يوافق على التركيز إذا بيّن المشاركون فيه أن الضرر الذي يصيب المنافسة تقابله وتفوقه المزايا الاقتصادية للعملية (ما يسمى الدفع بالكفاءة).

٢- المنافسة غير المنصفة، قوانين حماية المستهلك

ليس من اختصاصات مكتب مكافحة الاحتكار منع ومكافحة المنافسة غير المنصفة. فالمنافسة غير المنصفة يتناولها جزء مستقل من القانون تتولى المحاكم إنفاذه. ويتضمن القانون التجاري أحكاما تحظر المنافسة غير المنصفة. والقانون يحمي المنافسة المنصفة في الأنشطة الاقتصادية خدمة لمصلحة المقاولين والمستهلكين. والمنافسة غير المنصفة تشمل أي اجراء مخالف للقانون أو العادات الحسنة ويهدد أو ينتهك مصلحة منافسين أو مستهلكين آخرين (الحكم العام). ويتضمن القانون التجاري قائمة غير شاملة بالاجراءات التي تقع في باب المنافسة غير المنصفة (مثل الاعلانات الخاطئة، أو الوصف المضلل للسلع والخدمات، أو الرشوة، أو التشهير أو انتهاك حرمة الاسرار التجارية). والأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم أو تتعرض للخطر بفعل السلوك الذي يقع في إطار المنافسة غير المنصفة يمكن أن يكون أساساً لدعوى في المحكمة. ولهؤلاء الأشخاص أن يطالبوا الشخص المخالف بالامتناع عن سلوكه وتصحيح الحالة المثيرة للاعتراض، والتعويض عن الضرر، أو التنازل عن المكاسب التي تحققت بما لا يبررها.

ومع أن حماية المصالح الاقتصادية الفردية للمستهلكين تتصل اتصالاً وثيقاً بالمنافسة، إلا أن حماية المستهلكين هي موضوع جزء مستقل من القانون وينظمها قانون خاص. ويفرض هذا القانون واجبات على الباعة بشأن المعلومات التي يقدمونها، ويحظر بيع المنتجات الخطرة، والتمييز، والتمييز بين المستهلكين وتضليلهم، ويتضمن بعض القيود على الاعلان (يحظر مثلاً الاعلان عن منتجات التبغ). ويضطلع بالمسؤولية عن حماية المستهلك هيئة ادارية مستقلة من هيئات الدولة المركزية هي وزارة الاقتصاد.

دال - وصف نطاق انطباق التشريعات، مع بيان:

(أ) ما إذا كانت تنطبق على جميع المعاملات في السلع والخدمات، وإن لم يكن الأمر كذلك، ما هي المعاملات المستثناة

موضوع هذا القانون الجديد هو الأنشطة الاقتصادية كافة. وهذا يعني أنشطة الانتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع أو الخدمات ما لم يضطلع بهذه الأنشطة لأغراض فردية لأشخاص طبيعيين. وليس من الضروري الاضطلاع بهذه الانشطة لأغراض الربح. وتشمل أيضاً المعاملات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

القيود على المنافسة محظورة في جميع قطاعات الاقتصاد. غير أن هذا القانون لا ينطبق على بعض القيود إلا بالقدر الذي تسمح به قوانين خاصة. ولذلك فإن الصناعات ككل ليست مستثناة من قانون

مكافحة الاحتكار. فهناك قيود معينة مفروضة على المنافسة تنص عليها قوانين خاصة ضرورية لأداء مهام معينة لمشاريع ذات حقوق خاصة (مثل قانون خدمات البريد الذي أنشأ احتكاراً في مجال تسليم الرسائل) أو قيود ناشئة عن تنظيم الدولة للصناعة (مثل قانون البنك الوطني لسلوفاكيا هذا القانون الذي يسمح للبنك بتحديد أسعار الفائدة الدنيا أو القصوى للودائع أو القروض في البنوك التجارية أو قانون تنظيم الأسعار الذي يحدد شروطاً خاصة لتسعير بعض السلع والخدمات). وبسبب النطاق الاقليمي المحدود للقانون، تستثنى منه أيضا كارتلات التصدير ما لم تنص على خلاف ذلك المعاهدات الدولية الملزمة للجمهورية السلوفاكية.

وينطبق القانون أيضا على الأنشطة الإدارية للدولة والهيئات الإدارية المحلية. فهذه ملزمة ايضاً لدى أداء مهامها الإدارية بعدم منع أو تقييد أو تشويه المنافسة. ويمكن تقييد المنافسة بمرسوم وزاري، أو بقرارات إدارية أو بدعم مباشر لمقاول معين (ما يسمى بالدعم المقدم من الدولة). ولكن إجراء مكافحة الاحتكار في هذه الحالات مختلف عما في غيرها. فليس من واجب المكتب أن يتخذ أي اجراء ضد هذه القيود. غير أنه يجوز لمكتب مكافحة الاحتكار، بالاستناد الى الأدلة والى تقييم للأثر الضار بالمنافسة، أن يطلب الى السلطات الإدارية للدولة أو السلطات البلدية اصلاح الحال بمبادرة منها (انظر المادة ١٨). وينيط القانون أيضا بالهيئات الادارية المركزية والمحلية مسؤوليات معينة في عملية التخصيص (انظر المادتين ١٩ و٢٠). فمطلوب من هذه الهيئات أن تضمن، على النحو المناسب، عدم التركيز للمؤسسات المخصصة التي كانت مملوكة للدولة أو للهيئات البلدية. وأما هيكل السوق التنافسية فيتشكل بصورة رئيسية من خلال الوزارات المعنية. ولا يقدم مكتب مكافحة الاحتكار إلا تعليقات على ما تقترحه تلك الوزارات من قرارات على الحكومة للتخصيص.

(ب) ما إذا كانت تنطبق على جميع الممارسات أو الأفعال أو السلوك مما له آثار على ذلك البلد، بصرف النظر عن مكان ارتكابها

فيما يتعلق بالنطاق الاقليمي لتطبيق القانون، فإن جميع الممارسات أو الأفعال أو السلوك مما له آثار على أسواق سلوفاكيا تخضع لهذا القانون بصرف النظر عن مكان ارتكابها أو حدوثها. ونتيجة لما يسمى بمبدأ الأثر هذا، ينطبق القانون أيضا على سلوك الشركات المحلية أو الأجنبية الذي يُمارس في الخارج إذا كان يؤدي الى تقييد للمنافسة في اقليم سلوفاكيا.

أما من حيث الأشخاص، فإن هذا القانون يشمل أنواعاً مختلفة من الكيانات، ومن أشخاص هذا القانون الجديد: المقاولون وغيرهم من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المشاركين في العلاقات السوقية، بمن فيهم الشركات المملوكة للدولة والهيئات الحكومية والمحلية (في أنشطتها الاقتصادية، مثلاً عندما تكون جهة مشترية). وينطبق على الأشخاص الأجانب ما ينطبق على الأشخاص المحليين من حيث الحقوق والواجبات. فالأفراد (الأشخاص الطبيعيون) مستثنون من نطاق هذا القانون عندما يكونون بمثابة مستهلكين نهائيين. ويُستخدم مصطلح "المقاول" في الإشارة الى كل واحد من هذه الكيانات. غير أن له معنى مختلفاً عن معنى المصطلح نفسه المستخدم في القانون التجاري (حيث يعني الأشخاص العاملين في أنشطة تجارية بناء على اذن فقط). ولذلك يُعتمد لأغراض قانون مكافحة الاحتكار معنى خاص وأشمل لمصطلح "المقاول". فهو يعني كل شخص مستقل (قادر على صنع القرار المستقل) له شخصية اعتبارية تتركز على أنشطة تجارية أو ذات طابع اقتصادي، ويشارك في علاقات السوق إما في جانب العرض أو في جانب الطلب. فهناك أولاً الشركات ورجال الأعمال. وينطبق القانون الجديد على المخترعين والفنانين والمؤلفين إذا كانوا

يشاركون في أنشطة اقتصادية، لا سيما إذا وجدت اتفاقات بشأن نقل حقوقهم الى أشخاص محميين أو أشخاص آخرين. ويشمل أشخاص هذا القانون الجديد أيضاً جمعيات المقاولين بسبب ما يمكن أن يتخذونه من قرارات مناهضة للمنافسة. والمؤسسات العامة التي تشمل الدولة (الهيئات الإدارية للدولة) تعتبر من المقاولين في إطار هذا القانون شريطة أن تشارك هذه المؤسسات في أنشطة اقتصادية (مثلاً، إذا تصرفت كمشترٍ في السوق). وتنبغي الإشارة الى أن المؤسسات العامة (هيئات الدولة والهيئات المحلية) ملزمة أيضاً بمراعاة القانون لدى أداء مهامها الإدارية السيادية.

(ج) ما إذا كانت تتوقف على وجود اتفاق أو على نفاذ ذلك الاتفاق

يعالج القانون مفهوم "الاتفاق المقيِّد للمنافسة". ويشمل هذا المفهوم أنواعاً مختلفة من الاجراءات: الاتفاقات، والممارسات المتضافرة، والقرارات التي تتخذها الجمعيات. والاتفاق لا يشير الى العقود الملزمة قانوناً فحسب. أما الممارسات المتضافرة فهي التنسيق الواعي لسلوك المقاولين الذي يبقى دون مستوى الاتفاق والذي لا يمكن تقييمه في ضوء الظروف المحيطة به بوصفه نسخاً طبيعياً لسلوك المنافس. أما قرارات جمعيات المقاولين فتشير الى أي قرار للقيام بفعل تتخذه الجمعية كهيئة ويكون ملزماً لجميع أعضائها، وكما تشير الى أية توصية غير ملزمة من توصيات الجمعية تؤدي الى فرض قيود على السلوك التنافسي للأعضاء. أما الاتفاق الذي يقيِّد المنافسة فيعتبر محظوراً وباطلاً بصرف النظر عما إذا وضع موضع التنفيذ أم لم يوضع. ووفقاً للمادة ٣ من القانون، تُحظر الاجراءات المتضافرة التي تقيِّد أو يحتمل أن تقيِّد المنافسة الفعالة.

هاء- وصف جهاز التنفيذ (الإداري و/أو القضائي) مع بيان أي اتفاقات إشعار وتسجيل، والصلاحيات الأساسية للهيئة (للهيئات)

توجد في سلوفاكيا أساساً هيئتان مسؤولتان عن سياسة المنافسة هما: مكتب مكافحة الاحتكار ومحاكم القضاء.

يعتبر مكتب مكافحة الاحتكار في الجمهورية السلوفاكية الهيئة الإدارية المركزية في الدولة المسؤولة عن إنفاذ قانون مكافحة الاحتكار. ويرأس مكتب مكافحة الاحتكار رئيس تعينه الحكومة وتلغي تعيينه. وللرئيس سلطة التصرف باسم المكتب بوجه عام. ويُقسم المكتب الى أربعة أقسام تنفيذية متخصصة يرأس كل واحد منها مدير يدير نشاط المكتب في صناعات معينة. وتقع في إطار مسؤوليات مكتب مكافحة الاحتكار مكافحة الاتفاقات التي تقيِّد المنافسة، وسوء استخدام المركز المهيمن في السوق، ومكافحة التركيز، ومن مسؤولياته كذلك الاشراف على الأنشطة الإدارية للهيئات الإدارية للحكومة وللسلطات المحلية التي قد تشكل اجراءاتها تقييداً للمنافسة، وتحديد وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل الدخول الى السوق، وتشجيع المنافسة في عملية التخصيص. وللمكتب صلاحيات واسعة في مجال التحقيق. فيجوز له أن يطلب من المقاولين تقديم جميع المواد والمعلومات اللازمة لأنشطة المكتب، لا سيما السجلات التجارية أو الوثائق القانونية، أو أن يطلب ايضاحات شفوية أو مكتوبة على الفور. وللمكتب أيضا أن يطلب من الهيئات الإدارية الأخرى للدولة تقديم مواد ومعلومات عن المقاولين المحميين بقوانين خاصة. وكما ذُكر آنفاً، ليس من الإلزامي الابلاغ عن الاتفاقات التي تُقيِّد المنافسة أو تسجيل تلك الاتفاقات.

يتخذ إنفاذ قانون مكافحة الاحتكار شكل اجراءات إدارية يضطلع بها المكتب. ويخضع هذا الاجراء لأحكام قانون الاجراءات الإدارية ما لم ينص قانون مكافحة الاحتكار على غير ذلك. وللمكتب أن يباشر اجراءات بناء على طلب من مقاول أو بمبادرة من المكتب نفسه. وبالتالي، ليس المستهلكون (الأفراد) في مركز يمكنهم من طلب مباشرة الاجراءات؛ غير أن بإمكانهم بطبيعة الحال توجيه انتباه المكتب الى أية مسألة من المسائل مقترحين أن يبادر المكتب نفسه الى اتخاذ الاجراءات.

وللمكتب أن يُوقف الاجراءات إذا لم يُكمل مقدم الطلب طلبه أو اذا لم يقدم الوثائق والمعلومات الأخرى المطلوبة، أو إذا لم يدفع رسماً ادارياً، أو لعدم وجود مبرر للاجراءات أو لزوال هذه المبررات، على التوالي. وفي أية حالة أخرى، يكون المكتب ملزماً بمتابعة الاجراءات إذا أبقى مقدم الطلب على طلبه. وتكون الاجراءات في شكل تحقيق وغير علنية، وكما تكون في الغالب مكتوبة. ويبت المكتب في الأمر، إذا اقتضت طبيعة الحالة ذلك، بعد استماع شفوي يُدعى اليه المشاركون. ومع ذلك، يكون للمشاركين الحق في جميع الحالات أن يقدموا قبل اتخاذ القرار ما يودون تقديمه من وثائق تتعلق بموضوع الاجراءات وبنتيجة التحقيقات التي يضطلع بها المكتب. وللمكتب أن يصدر في أثناء الاجراءات حكماً أولياً إذا كان ذلك ضرورياً لضمان المصالح المشروعة، أو إذا كان عدم اصداره يُحبط أو يعرقل على نحو خطير تنفيذ القرار النهائي.

وبعد اجراء التحقيق يمكن للمكتب أن يصدر قراراً يعتبر الاتفاق المُقيِّد للمنافسة محظوراً وباطلاً، أو يرى أن السلوك محظور بسبب سوء استخدم المركز المهيمن. ويمكن أن يصدر أيضاً أمر بوقف هذه الممارسات المناهضة للمنافسة والكف عنها، أو أن يحظر انجاز التركيز. وللمكتب الحق في فرض غرامات على المقاولين؛ وله أن يقدِّر هذه الغرامة حسب تقديره بمبلغ يصل الى ١٠ في المائة من المردود السنوي للمخالف. غير أنه إذا تبين أن المقاول قد حصل على منفعة مادية جراء خرق القانون وجب أن لا تقل قيمة الغرامة عن قيمة ذلك الربح. وهناك أيضاً أحكام خاصة في القانون تحدد الغرامات لعدم الامتثال للقواعد الاجرائية، ولعدم الامتثال لقرارات المكتب، وكذلك للتأخر في دفع الغرامة المفروضة. ولا يمكن فرض جزاءات إدارية (غرامات) على الأفراد.

اذا اختلف المشاركون في الاجراءات حول قرار المدير المختص في الشعبة التنفيذية في المكتب، أمكنهم الاستئناف لدى رئيس المكتب في غضون ١٥ يوماً من تاريخ تسلمهم القرار. والاستئناف المُقدم حسب الاصول يكون له فعل التعليق. فتقوم لجنة استشارية خاصة بتحليل الاستئناف وتقترح على الرئيس قراراً نهائياً لاتخاذه. وللرئيس أن يأخذ بهذا القرار في المرة الأولى أو أن يعدله أو أن يلغيه أو أن يرده الى الشعبة التنفيذية المعنية في المكتب للتحقيق واتخاذ القرار؛ وفي هذه الحالة يكون مدير الشعبة التنفيذية ملزماً بالأخذ بالرأي القانوني للرئيس. وقرار الرئيس نهائي. غير أن للمشاركين الذي يتمسكون باعتراضهم على القرار رفع دعوى لدى المحكمة العليا لمراجعة هذا القرار من وجهة النظر القانونية. ويمكن أن يُقدَّم الإجراء الى المحكمة العليا في غضو ٣٠ يوماً من صدور قرار الرئيس. ولا يكون لهذا الاجراء فعل تعليق إنفاذ قرار معين من قرارات المكتب. والمحكمة العليا ترفض الاجراء إذا وجدت أن القرار يتمشى مع القانون. واذا وجدت المحكمة أن القرار غير صحيح من وجهة النظر القانونية، أو أن الفعل لم يثبت وقوعه تماماً، أو اذا كان غير واضح أو غير كاف، ألغت القرار وردته الى الهيئة الابتدائية في المكتب. والرأي القانوني للمحكمة ملزم للمكتب.

والمحاكم المدنية مسؤولة أيضاً عن إنفاذ قانون مكافحة الاحتكار. والمُدعون الوحيدون الذي يحق لهم رفع الدعاوى المدنية في المحكمة هم المستهلكون (الأفراد). وللمستهلكين وحدم أن يطلبوا من المحكمة اصدار أمر الى الطرف المخالف (المقاول) للامتناع عن السلوك المناهض للمنافسة، أو للتعويض عن الانتهاك (العودة الى الظروف السابقة). ويتضمن القانون المدني أيضاً نصوصاً بشأن المطالبة بالتعويضات أو المكاسب المادية التي لا مبرر لها وذلك في المحاكم ووفقاً للأحكام ذات الصلة في القانون المدني. وفيما يتعلق بهذه الدعاوى، يكون لكل شخص متضرر (المقاول والمستهلك) الحق في تقديم دعوى الى المحكمة المدنية المعنية.

تنظر المحكمة العليا في الجمهورية السلوفاكية في قضايا الاستئناف ضد قرارات صادرة عن رئيس مكتب مكافحة الاحتكار. وسلطتها مستمدة من أحكام قانون الاجراءات المدنية بشأن المراقبة القضائية على القرارات الإدارية.

تكون النيابة العامة للدولة والمحاكم الجنائية مسؤولة عن تطبيق الجزاءات الجنائية ضد الأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن ارتكاب أفعال مثل المشاركة السيئة في المنافسة (انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار وقوانين المنافسة غير المنصفة) وفقاً لقانون العقوبات.

واو- وصف أي تشريعات موازية أو مُكملة، بما في ذلك المعاهدات أو اتفاقات التفاهم مع بلدان أخرى مما ينطوي على تعاون أو اجراءات لحل المنازعات في مجال الممارسات التجارية التقييدية

الى جانب قانون مكافحة الاحتكار، توجد القوانين التكميلية التالية التي تنظم المنافسة:

- القانون التجاري الذي يتضمن أحكاماً عامة بشأن المنافسة؛

- عملاً بقانون شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار، يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية على إنشاء شركات الاستثمار أو صناديق الاستثمار (المشتركة) أو دمجها أو تقسيمها أو شرائها من قِبَل شركة استثمار أخرى أو صندوق استثمار آخر. وتنطبق سلطة مكتب مكافحة الاحتكار على نحو موازٍ؛

- وفقاً لقانون البنوك يتعين الحصول على الموافقة المسبقة من البنك الوطني لسلوفاكيا على عمليات دمج البنوك أو اكتساب الحصص في البنوك القائمة من جانب شخص آخر. وينطبق قانون مكافحة الاحتكار على نحو موازٍ؛

- عملاً بقانون الأسعار يُحظر سوء استخدام المركز الاقتصادي بهدف الحصول على منافع اقتصادية غير مناسبة من طرف متعاقد (التسعير المفرط). ووزارة المالية مسؤولة عن انفاذ هذا القانون.

أبرمت سلوفاكيا بضعة اتفاقات دولية تتصل بمسائل المنافسة تشمل اجراءات التعاون مع وكالات المنافسة الدولية. ويُخَص بالذكر من تلك الاتفاقات ما يلي:

- اتفاق أوروبا (يبدأ نفاذه اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٩٥؛ وهو في الوقت الحاضر مجرد اتفاق مؤقت) بشأن انضمام سلوفاكيا الى الاتحاد الأوروبي. ويحكم هذا الاتفاق نطاق ومبادئ وقواعد حماية المنافسة من القيود التجارية بين الاتحاد الأوروبي وسلوفاكيا. وسوف تتبادل أطراف هذا الاتفاق المعلومات واضعة في اعتبارها الحدود التي تقتضيها أسرار التجارة. وهناك ما يسمى بقواعد التنفيذ لتطبيق أحكام المنافسة الواردة في اتفاق أوروبا والمتفق عليها بين وكالات المنافسة في الاتحاد الأوروبي وفي سلوفاكيا؛

- اتفاق التجارة بين سلوفاكيا والبلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لأوروبا؛

- اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (أطراف هذا الاتفاق هم الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا)؛

- الاتفاق بشأن الاتحاد الجمركي بين الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. يلتزم فيه الطرفان بتنسيق قوانين وسياسات التنافس لديهما.

وتتضمن جميع هذه الاتفاقات أحكاماً على غرار المواد ٨٥ و٨٦ و٩٢ في المعاهدة التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، وتدعو الى التشاور والتنسيق عندما يُرجح أن يؤثر التحقيق في مكافحة الاحتكار في بلد ما على مصالح هامة لبلد آخر.

زاي- وصف القرارات الرئيسية التي تتخذها الهيئات الإدارية و/أو القضائية، والقضايا المحددة المشمولة بها

لا توجد الآن أية قرارات هامة متخذة وفقاً لأحكام القانون الجديد. غير أن هناك قرارات هامة صادرة عن المكتب أو عن المحكمة العليا تُفسر قانون مكافحة الاحتكار وذلك منذ عام ١٩٩١. ويمكن أن تيسر هذه القرارات أيضاً إنفاذ القانون الجديد (مثل مفهوم الممارسات المتضافرة، وتعريف السوق ذات الصلة، وتقييم المشاريع المشتركة، وما الى ذلك). وهناك القرارات التالية:

١- "اتفاق شركة أو أم في (OMV) الطرق الرئيسية": تبين وجود قيد غير مشروع على المنافسة في عقد تأجير بين الشركة التي تدير محطات لوقود السيارات والمسؤول عن إدارة طريق رئيسية. فقد وعد هذا المسؤول بعدم بناء أو عدم السماح ببناء أية محطة لوقود السيارات من قِبَل طرف ثالث في حدود منطقة معينة تعييناً دقيقاً وهي المنطقة التي توجد فيها محطة هذه الشركة. وتبين أن جزءاً معيناً من الطريق الرئيسية يمثل سوقاً مستقلة ذات صلة. وحصلت الشركة من خلال الاتفاق على مركز احتكاري في المنطقة المعنية وبذلك أُلغيت امكانية المنافسة (قرار المكتب الصادر في عام ١٩٩١، أيدته المحكمة العليا)؛

٢- "معرض انشيبا الكيماوي": حظر المكتب سوء استخدام مركز الهيمنة لهذه الشركة التي نظمت معرضاً كيماوياً في براتيسلافا ووضعت وطبقت شروطاً مختلفة للمبيعات على المشاركين في المعرض. والمسألة الرئيسية هي تعريف السوق ذات الصلة (قرار المكتب الصادر في عام ١٩٩٢، أيدته المحكمة العليا)؛

٣- "كارتل وقود السيارات": حظر تضافر الجهود لتثبيت السعر في توزيع محروقات السيارات على شركتين رئيسيتين في السوق. فتبادل المعلومات بشأن الأسعار في المستقبل بين الشركتين المتنافستين يحظره القانون وذلك بالرغم من أن اتصالاتهما لم تبلغ مرحلة الاتفاق. واستند القرار الى كون المعلومات المتبادلة معلومات مهمة بالنسبة الى مستقبل السلوك التنافسي للشركتين العاملتين في سوق تتميز بدرجة عالية من التركيز (قرار المكتب الصادر في عام ١٩٩٣، أيدته المحكمة العليا)؛

٤- "مشروع يوروتل (Eurotel) المشترك": اتفاق على إنشاء مشروع مشترك يتضمن الالتزام بعدم التنافس من قِبَل الشركات الأم (التي يُحتمل أن تكون شركات متنافسة) يعتبر اتفاق دمج وليس اتفاق كارتل. فالنص على عدم المنافسة لا يُنشئ اتفاق كارتل مستقل ولكنه يعتبر قيداً فرعياً على اتفاق للدمج (قرار المكتب الصادر في عام ١٩٩٤)؛

٥- "كارتل الاسمنت": حظر تضافر الجهود لتقسيم السوق وتثبيت الأسعار بين جميع منتجي الاسمنت السلوفاكيين وفرض أعلى الغرامات (قرار المكتب الصادر في عام ١٩٩٤).

حاء - ثبت مرجعي موجز يورد مصادر التشريعات والقرارات الرئيسية، فضلا عن المنشورات التفسيرية التي تصدرها الحكومات، أو التشريعات أو أجزاء معينة منها

القانون رقم ١٩٩٤/١٨٨، مجموعة قوانين حماية المنافسة الاقتصادية، صدر في مجموعة قوانين الجمهورية السلوفاكية (الجريدة الرسمية)، الجزء ٥٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

القانون رقم ١٩٩١/٥١٣، مجموعة القوانين (القانون التجاري)، يعالج أيضاً المنافسة غير المنصفة، وقد نُشر في مجموعة قوانين الجمهورية السلوفاكية، الجزء ٩٨ لعام ١٩٩١؛

القانون رقم ١٩٩٢/٦٢٤، مجموعة قوانين حماية المستهلكين، نُشر في مجموعة قوانين الجمهورية السلوفاكية، الجزء ١٣٠ لعام ١٩٩٢؛

التقارير السنوية لمكتب مكافحة الاحتكار في الجمهورية السلوفاكية عن السنوات ١٩٩١-١٩٩٤، نشرها المكتب باللغتين السلوفاكية والانكليزية. توفر النسخ عند الطلب.

* * *

رابعا- تعليق من حكومة جمهورية زامبيا على قانون المنافسة والتجارة النزيهة رقم ١٨ لعام ١٩٩٤

ألف- قانون المنافسة والتجارة النزيهة رقم ١٨ لعام ١٩٩٤ هو التشريع الوحيد في زامبيا الذي يمنح المحاكم الولاية لاستعراض العقود أو أشكال السلوك التي تعتبر "مناهضة للمنافسة" أو "غير نزيهة.

باء- السبب الكامن وراء وضعه هو عدم الكفاءة في أداء الاقتصاد من حيث انتاج السلع والخدمات لوجود احتكارات وأشكال أخرى من أشكال تركيز القوة الاقتصادية، وللاعتقاد بأن عدم المساواة في القدرة على المساومة والتجاوز قد أصبحا سمة عامة في معاملات المستهلكين.

جيم- <u>الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة</u>

أي نوع من الاتفاقات أو القرارات أو الممارسات التي تستهدف منع أو تقييد أو تشويه المنافسة بدرجة ملموسة في زامبيا.

(أ) <u>الحظر الصريح لما يلي:</u>

(أأ) الاتفاقات التجارية على تثبت الأسعار بين أشخاص يعملون في بيع السلع أو الخدمات أو شراء السلع أو الخدمات بين الأشخاص، أو على تحديد أو تقييد شروط وظروف البيع أو العرض أو الشراء بين الأشخاص المشتغلين في بيع السلع أو الخدمات المشتراة.

(أب) العطاءات التواطئية.

(أج) اتفاقات تقاسم السوق أو المستهلكين.

(أد) تخصيص حصص للبيع والانتاج.

(أهـ) الاجراءات الجماعية لتطبيق ترتيبات.

(أو) تضافر الجهود لرفض عرض السلع والخدمات على مشترين محتملين.

(أز) الرفض الجماعي للسماح للآخرين بالاشتراك في ترتيب أو رابطة مشاركة تعتبر عاملاً حاسماً في المنافسة.

(ب) المكافحة على أساس النظر في كل حالة بمفردها

(ب أ) السلوك القائم على أسلوب النهب إزاء المنافسة بما فيه استخدام أسعار الكلفة لإخراج المنافسين من ساحة المنافسة.

(ب ب) التسعير التمييزي والتمييز من حيث الشروط والظروف في عرض السلع والخدمات.

(ب ج) جعل توريد السلع والخدمات رهناً بقبول قيود بشأن توزيع أو صنع سلع أخرى منافسة أو غير منافسة.

(ب د) جعل توريد سلع أو خدمات معينة رهناً بشراء المستلم سلعاً أو خدمات أخرى من المورّد.

(ب هـ) فرض قيود على وجهة أو جهة أو شكل أو كمية السلع المعروضة أو غيرها من سلع البيع أو التصدير .

(ب و) الدمج أو الشراء أو المشاريع المشتركة أو غيرها من أشكال اكتساب السيطرة سواء أكانت أفقية أم عمودية أو تجميعية.

(ب ز) التواطؤ في حالة الاحتكارات بين شركة أو أكثر، أو واحد أو أكثر من تجار الجملة أو تجار المفرق، أو المتعهدين، أو الموردين للخدمات، لوضع سعر موحد بهدف إزالة المنافسة.

(ج) الحظر من حيث المبدأ

(ج أ) الاستبعاد غير الوجيه في هيئة تجارية لأي شخص يضطلع أو يعتزم الاضطلاع بحسن نية بالأعمال التجارية التي شُكلت هذه الهيئة بصددها.

(ج ب) قيام الهيئات التجارية بتقديم توصيات لأعضائها بصدد الأسعار التي يتعين تحديدها أو بصدد شروط البيع.

التعامل غير النزيه

الفرع ١٢ من قانون المنافسة والتجارة النزيهة يحظر قيام أي شخص بممارسات تجارية محددة في هذا الفرع بوصفها ممارسات تجارية غير نزيهة. وتعريف "الشخص" يشمل الأفراد والشركات والشراكات والجمعيات وأية مجموعة من الأشخاص الذين يعملون معاً سواء أكانوا مسجلين كشركة أم لا. و"الممارسة التجارية" تعني أية ممارسة تتصل بالقيام بأية تجارة وتشمل أي شيء يُضطلع به أو يقترح الاضطلاع به من قِبَل أي شخص بحيث يؤثر أو يُرجح أن يؤثر في طريقة التجارة لأي تاجر أو فئة من التُجار في مجال الانتاج أو التوريد أو التسعير في الإتجار بأية سلع سواء أكانت حقيقية أم شخصية أو خدمات:

(أ) الحظر الصريح لما يلي:

(أأ) حجز أو إتلاف سلع المنتجين أو المستهلكين بهدف تخفيض الأسعار.

(أب) التخلص من المسؤولية عن السلع المعيبة.

(أج) أحكام الاستثناء في الكفالات؛

(أد) التضليل.

(أهـ) توريد منتجات معيبة.

دال- نطاق تطبيق القانون

تنطبق أحكام مكافحة الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة على جميع الممارسات أو الأفعال أو أشكال السلوك سواء أكانت واردة في اتفاق أم لم تكن طالما كان الهدف منها تثبيط المنافسة في زامبيا.

تتضمن أحكام التعامل غير النزيه شروطاً معينة تتعلق بالنوعية وملاءمة الغرض وممارسة العناية اللازمة والمهارة في جميع المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات.

والاستثناء الوحيد من هذه الأحكام يتصل بالأعمال أو الأنشطة التجارية التي قد يحددها الوزير بالاستناد الى صك قانوني.

هاء- جهاز التنفيذ

ينشئ الجزء الثاني من هذا القانون لجنة المنافسة في زامبيا لغرض رصد ومكافحة وحظر الأفعال أو السلوك التي يُرجح أن تؤثر سلباً على المنافسة والتجارة النزيهة في زامبيا.

ولهذه اللجنة صلاحية الاضطلاع، سواء بمبادرة منها أو بطلب من أي شخص، بالتحقيق في سلوك الذي يحظره هذا القانون.

ويرأس هذه اللجنة مدير تنفيذي بوصفه المسؤول التنفيذي الأول عن اللجنة. وللمدير التنفيذي أو أي مسؤول في اللجنة الصلاحية لأن يطلب، بموجب الجزء الرابع من القانون، الى المحاكم أن تمنحه:

(أ) سلطة دخول أية أماكن.

(ب) الوصول الى أو الحصول على أية كتب أو حسابات أو وثائق أخرى تتصل بتجارة أي شخص أو أعماله التجارية وأخذ نسخ من أي من هذه الكتب أو الحسابات أو الوثائق الأخرى.

والأفعال التي ترتكب انتهاكاً لهذا القانون تخضع في حالة الإدانة لغرامة لا تتجاوز ١٠ ملايين كواشا أو السجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات أو كليهما.

واو- لا ينطبق.

زاي- هذا التشريع حديث جداً وقد تم إقراره في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤. ولا توجد في إطاره أية قضايا حتى الآن.

حاء- اضطلع بدراسة شاملة لتنفيذ السياسة العامة في هذا المجال.

(Unofficial translation)

Annex I

LITHUANIA

Decree No.785 "The Law on Competition"

Regulations of State Price and Competition Office

I.General provisions

1. The State Price and Competition office shall be the executive body of the Republic of Lithuania in the fields of competition promotion and price policy (with the exception of direct state pricing control).

The State Price and Competition office shall develop anc pursue the competition policy, exice control over unfair and competition restrictive activities within the territory of the Republic of Lithuania.

2. The activities of the State Price and Competition office shall be based on the Constitution of the Republic of Lithuania (The Provisional Basic Law), Law on Competition, Law on Prices and other laws, decrees and directives of the Government of Lithuania as well as these regulations.

The State Price and Competition office within its scope shall organize the enforcement of the Law on Competition, Law on Prices and other standard acts, generalize the ways of their application, provide proposals concerning the improvement of these laws and submit them to the Government of the Republic of Lithuania.

3. The State Price and Competition office shall be a legal person shall have the seal with the Lithuanian State Emblem and its name as well as accounts with the banks of Lithuania.
4. The representatives from separate districts of the Republic of Lithuania shall be included into the State Price and Competition office.

II. Objectives and functions of the State Price and Competition Office

5. The principal objectives of the State Price and Competition office shall be as follows:
5.1. formulation of the state policy which promotes competition and involves anti-monopolistic measures, participation in formulating the price policy which is directly regulated by state;
5.2. carrying out of supervising functions regarding the observance of the Law on Competition and Law on Prices, with the exception of direct price regulation implemented by the state;
5.3. coordination of the interests of both the Lithuanian economy and consumers by putting stop to:
5.3.1. abuses of dominant position;
5.3.2. anti-competitive agreements (coordinated activities) between economic entities;
5.3.3. restriction of competition by bodies of state authority and government;
5.3.4. activities of unfair competition;

5.3.5. unpermittable market concentrations;
5.4. provision of methodological and informational assistance regarding price and competition issues;
5.5. investigation of market structure, level of concentration and fluctuations of market prices;
5.6. interpretation of the Law on Competition.

6. The State Price and Competition office by realizing the commissioned objectives shall :

6.1. present proposals to the Government concerning formulation of the competition and price policy;
6.2. control application and execution of the Law on Competition and Law on Prices as well as other standard acts regarding the issues on competition and prices (with the exception of direct state pricing control);
6.3. prepare the draft laws and other standard acts on issues regarding competition and prices, within its scope make the examination of draft laws and other standard acts;
6.4. carry out investigations and prepare material concerning determination of dominant enterprises, abuse of dominant position, prohibited agreements, unfair Competition or mergers (amalgamations), provide proposals regarding charge of fines and application of sanctions upon violation of the Law on Competition as well as adoption of standard acts and submit them to the Competition Council for making decisions;
6.5. supervise and analyse the Lithuanian market structure, level of concentration, economic juncture, market price fluctuations and possibilities of meeting consumer needs, collect and analyse information about economic juncture of foreign markets, level of world prices and their dynamics, furnish information to state government institutions and interested economic entities;
6.6. supervise economic-financial activities of dominant enterprises;
6.7. present proposals to the Government regarding restructuring (splitting) of monopolic enterprises, which abuse dominant position;
6.8. within its scope provide methodological professional and informative assistance to legal and natural persons;
6.9. analyse written complaints of legal and natural persons on issues concerning competition and prices;
6.10. upon realization objectives and functions of the office organize and direct the work of its representatives in separate districts of the Republic of Lithuania;
6.11. upon investigation of problems related to competition and prices, maintain contacts with respective economic interstate organizations, foreign economic missions and international funds.

III. Rights and obligations of The State Price and Competition Office

7. The State Price and Competition office shall be entitled to:
7.1. from economic entities, government institutions and statistical organizations receive financial and other documents (or corresponding copies), information as well as oral or written explanations necessary for the realization of the objectives provided for in the regulations;
7.2. obligate dominant economic entities to notify in the established manner the State Price and Competition office about the prospective price change of goods and apply compulsory rules and order in establishing prices of goods;
7.3. within its scope issue standard acts;
7.4. publish information and carry on publishing-commercial activities regarding price and competition issues;
7.5. take part at the meetings of corresponding state government institutions, in which the issues in the field of competition and prices are discussed;
7.6. establish commissions and working groups comprising the representatives and specialists from ministries, other state institutions, local municipalities, scientific and training institutions as well as invite necessary experts and foreign specialists to analyse the issues regarding the work of the State Price and Competition office;
7.7. interpret the Law on Competition;
7.8. have the right to carry out market investigations and examinations according to the orders of economic entities and other natural and legal persons, establish tariffs for services;
7.9. organize the meetings of the Competition Council and inform about them the members of the Competition Council and other interested parties.

8. The State Price and Competition office shall be obliged to ensure security of economic entities and commercial secrets. Officials are responsible for that according to the order established by the laws of the Republic of Lithuania.

IV. Organization of work of the State Price and Competition Office

9. The State Price and Competition office shall be run by Director, which shall be appointed or relieved of his post by the Prime Minister of the Republic of Lithuania.

The Director of the State Price and Competition office shall have deputy directors, which are appointed or relieved of their posts upon the proposal of the Prime Minister of the Republic of Lithuania.

10. The Director of the State Price and Competition office shall:

10.1. be personally responsible for realizing the commissioned objectives;

10.2. confirm the structure and staff of the office, fix the salaries not exceeding the wage fund settled by the Government of the Republic of Lithuania;

10.3. approve the regulations (bylaws) of the subdivisions of the office;

10.4. accept for a job and dismiss heads of the subdivisions and employees of the office;

10.5. impose disciplinary punishments or inducements for the employees of the office;

10.6. exercise other powers provided for by the laws.

11. The functions of the Director shall be performed by one of the deputy directors in case the Director is absent.

12. The State Price and Competition office, taking into account the existing laws of the Republic of Lithuania, decrees and directives of the Government of the Republic of Lithuania and upon execution of them shall issue decrees, instructions and other acts as well as organize and control their enforcement. If necessary, the State Price and Competition office in cooperation with other ministries, departments and state institutions shall issue common standard acts. All the standard acts of the State Price and Competition office adopted by the Competition Council shall be compulsory to the ministries, departments, state institutions, government bodies of municipalities and economic entities.

3.3. approvement of the list of goods markets and dominant enterprises;
3.4. upon adoption of decisions the Competition Council shall observe the following principles:
3.4.1. defence of the interests of the concumers and economy of Lithuania;
3.4.2. prohibition from abusing a dominant position;
3.4.3. prohibition of agreements (coordinated activities) which restrict or impede competition;
3.4.4. prohibition of bodies of state authority and Goverment from restricting competition;
3.4.5. prohibition from unfair competition activities;
3.4.6. protection of competition upon concentration of market structures.

III. Rights of the Competition Council

4. The Competition Council after having analysed the material provided by the State Price and Competition office shall be entitled to:
4.1. adopt the decisions on the violations of the Law on Competition, which are as follows:
4.1.1. abuse of a dominant position;
4.1.2. agreements (coordinated activities) between economic entities which restrict or impede competition;
4.1.3. restriction of competition by bodies of state authority and government;
4.1.4. unfair competition;
4.1.5. concentration of market structures;
4.2. after having determined the violations of the Law on Competition, which have been commited by the officials of the state government institutions and economic entities, apply the following sanctions:
4.2.1. impose fires comprising up to 10 per sent of the total annual gross income on economic subjects for infringements provided for in paragraphs 7.1.1, 7.1.2, 7.1.4 and 7.1.5, non observance of the agreement concerning the termination of illegal activities, intentional failure or untimely compliance with obligations and instructions;

4.2.2. impose fines amounting up to 3 per sent of the annual gross income on economic entities for submission of misleading information;
4.2.3. impose fines equaling up to 3 months average earnings on officers of bodies of state government and economic entities for the intentional failure or untimely compliance with the directions issued by the State Price and Competition office pursuant to the Law on Competition, or for submission of misleading information;
4.2.4. obligate economic entities to terminate agreements and practices which violate the Law on Competition;
4.2.5. obligate to lower the prices if they have increased as a concequence of practices prohibited in this Law;
4.2.6. obligate to terminate the illegal use of a company name, trade mark, product marking or innacurate indication of a product's origin, or to detain goods are to those infringements;
4.2.7. apply to either the Government of Lithuania or the Court to terminate illegal practices of managing bodies or to repeal the adopted decisions.

5. The Competition Council shall hold conferences, symposiums and seminars on issues concerning the supervision of the Law on Competition and competition policy, in which representatives from government institutions shall participate.

6. Within its powers, the Competition Council shall grant the right to the State Price and Competition office to analyse some issues concerning competition and adopt decisions.

IV. Organization of work of the Competition Council

7. The Competition Council shall consist of 7 members, who shall be appointed by the Government for a term of 3 years. At least 4 of the members shall be appointed taking into account the recomendations of consumer, scientific, business and industrial organizations, one shall be assigned from the

Department of State Control, and the others, on the proposal of the office, from the State Price and Competition office.

8. The Competition Council shall be headed by the Chairman, if he is absent - by the deputy chairman. The deputy chairman shall be elected by the Competition Council by majority vote, if the meeting is attended by no less than 5 members.

9. The Chairman of the Competition Council shall be appointed by Prime Minister of the Republic of Lithuania.

10. The Competition Council shall adopt the decisions related to the application of the Law by a 2/3 majority vote of the members present at the meeting, if it is attended by no less than 5 members of the Council. The decisions shall be adopted by a nominal vote. Under equal number of votes, the decision shall be adopted by the chairman of the Competition Council.

11. Means for the remuneration of the work of the members of the Competition Council shall be included into the maintenance assignments of the State Price and Competition office.

12. The meetings of the State Price and Competition office shall be held, if necessary, on the iniciative of the State Price and Competition office but not less than once a month.

13. All the interested parties shall have the right to attend the meetings of the Competition Council. In case of need the Competition Council may decide to hold a closed meeting.

14. The State Price and Competition office shall announce about the meeting the Competition Council and the issues to be discussed to the members of the Competition Council and interested parties not later than within 5 days.

15. The material of the Competition Council shall be drawn up by the protocol, which shall be signed by the Chairman of the Competition Council and the secretary of the meeting.

16. The Competition Council shall interpret the Law on Competition of the Republic of Lithuania and adopt decisions, which shall be presented as decrees. The interpretations and decrees of the Competition Council shall be obligatory to economic entities, governments institutions and officers.

17. Decisions of the State Price and Competition office and their motives shall be publicly announced.

18. Economic entities, managing bodies and officers may, within one month of the date the decision of the State Price and Competition office is received, apply to the court to revoke or alter the said decision and recover losses.

Appeals to the court shall not suspend compliance with directions and decisions oę the State Price and Competition office, unless the court stipulates otherwise.

Supreme Council of the Republic of Lithuania

RESOLUTION

on the Entry into Force of the Law on Competition

The Supreme Council of the Republic of Lithuania resolves:

1. To establish that the Law on Competition shall enter into force on November 1, 1992.

2. To commission the Government of the Republic of to prepare, prior to the enforcement of this Law, the executive acts required for its implementation and to approve the regulations of both the Competition Council and the Price and Competition Institution.

3. The commission the Ministry of Justice of the Republic of Lithuania to prepare a draft of amendments of the Code of Violations of Administrative Law which are connected with the enforcement of the Law on Competition.

4. To grant the Competition Council and the Price and Competition Institution the right to interpret the application of the Law on Competition.

Vytautas Landsbergis
President
Supreme Counsil
Republic of Lithuania
Vilnius,
15 September 1992
No. 1 - 2879

Law on Competition

Chapter 1

General provisions

Article 1. Objectives

1. This Law shall regulate the relations which arise from activities of economic entities, officials representing them, and bodies of State authority or government which restrict competition or compete unfairly in the commodity markets of the Republic of Lithuania, as shall also define the responsibility for these activities if they violate the interests of the consumers or the economy.

The Law shall apply to the regulation of the relations throughout the territory of the Republic of Lithuania which result from competition - restricting activities or unfair competition, which the exception of relations regulated by other laws.

Article 2. Basic Definitions

Definitions of concepts used in this Law:

'Economic entities' - legal and natural persons engaged in commercial-economic activity, regardless of its character, the form of property and the type of enterprise.

'Goods' - the result of activity, i. e. production and service meant for realization.

'Market' - the aggregate of certain goods involved in purchase-sales processes on the territory and parts of the Republic whose qualities, used and price are compared in such a way that producers and consumers can substitute one for the other in the process of manufacturing and consumption.

'Competition' - emulation during which economic entities, by acting independently in the market, restrict one another's abilities to attain a dominant position in the market, and promote the production and increase the effectiveness of goods necessary to consumers.

'Dominant position' - the position of an economic entity in the market which allows for the possibility to unilaterally and decisively influence that market. The economic entity cannot be considered to have a dominant position if its market share of certain goods is no more than 40 per cent.

'Market concentration' - the merger of two or more economic entities or the acquisition by one economic entity of the right to have either all or part of the total capital of another economic entity at its disposal, as well as the conclusion of contracts which have influence over the managing decisions made by one of the economic entities, due to which a dominant position in the market is attained and competition is restricted.

Chapter 2

Activities which Restrict Competition

Article 3. Prohibition of Abusing the Dominant Position

1. Activities of economic entities having a dominant position in the market which restrict or may restrict competition by infringing economic interests shall be prohibited.

2. Economic entities shall be prohibited from engaging in the following activities which restrict competition:
1) creating hindrances for competing economic entities to enter the market or to develop the activities of already existing ones;
2) abusing a dominant position by excluding the competing economic entities from the market;
3) restraining production, decreasing the amount volumes of sales and purchase of goods, or suspending trade with the intention to create a shortage in the market or to influence prices, and consequently harming the consumers;
4) anticipating discriminating economic conditions in contracts of an identical nature with different partners; and
5) establishing fixed selling prices to the third persons in contracts with suppliers or purchasers.

Article 4. Prohibition of Agreements (Coordinated Activities) between Economic Entities which Restrict or Impede Competition

Agreements or coordinated activities between the competing economic entities (or potential competitors) shall be prohibited if they restrict or impede competition. Considered as such shall be agreements and coordinated activities concerning:
1) prices (including those established by auctions or tenders), discounts, markups and other payments;
2) volume of production;
3) division of the market according to territorial principle, volume of sales and purchases, types of goods, groups of purchasers and sellers, or otherwise;

4) restriction of other economic entities from being ousted from or entering into the market (or part of it); and
5) refusal of conclude a contract with certain sellers or purchasers.

Article 5. Exceptions to Prohibited Activities

The activities enumerated in Articles 3 and 4 of this Law may be considered to be agreement with the Law if it is proved that they result in:
1) steady reduction of consumer prices; or
2) improvement of the quality of goods.

Article 6. Prohibition of Bodies of State Authority and Government from Restricting Competition

1. Bodies of state authority and government shall be prohibited from adopting standard acts or carrying out activities which restrict the independence of economic entities or the conclusion of economic contracts, which impede the foundation, reorganization or restructuring of existing economic entities, or which grant privileges to or discriminate separate economic entities, or which otherwise restrict competition.

2. Heads of bodies of state authority and government shall be prohibited from taking up commercial - economic activities, owning personal enterprises, or holding position in managing bodies of economic entities.

Chapter 3

Unfair Competition

Article 7. Prohibition of Activities of Unfair Competition

Economic entities shall be prohibited from carrying out the following activities of unfair competition:
1) the propagation of misleading, inaccurate and distorted information (including advertisement) which may cause another economic entity or its reputation to suffer;
2) the misleading of consumers through false information regarding the quality of goods, the characteristics of utilization, the place and manner of production, and the amount and price of sale;
3) the willful use of the name, product name, trade-mark, marking, or form of product packaging or appearance of another economic entity; and
4) the acquisition, use and publishing without consent of information conserning the industrial and commercial acti-

vities and scientific - technical investigations and results of an economic entity.

CHAPTER 4
Control of Activities which are Unfair or which Restrict Competition

Article 8. The Institution of Price and Competition Control

The functions of supervision of observance of this Law as well as the Law on Prices within the Republic of Lithuania shall be executed by the Institution of Price and Competition, the director of which shall be appointed by the Government.

The Competition Council shall be formed to adopt decisions related to issues of prices and competition within the scope of this Law. The Competition Council shall consist of 7 members who shall be appointed by the Government for a term of 3 years. At least 4 of the members shall be appointed taking into account the recommendations of consumer, scientific, business and industrial organizations, and the others shall be assigned from the Institution of Price and Competition. The Competition Council shall adopt the decisions related to the application of the Law by a 2/3 majority vote. The regulations of both the Competition Council and the Institution of Price and Competition shall be approved by the Government.

With the aim of protecting the economy and consumer rights, the Institution of Price and Competition shall observe the situation in the market and fluctuations of market prices, shall accumulate information concerning possibilities for meeting consumer needs, shall periodically provide recommendations to the Government on the formation of price policies, and shall perform other functions established in its regulations.

The Institution of Price and Competition shall have the right to obtain information from both economic entities and managing bodies as well as explanations - oral or written - which are necessary to carry out the functions established in this Law and in the regulations of the Institution.

Article 9. Powers of the Institution of Price and Competition

The Institution of Price and Competition, upon establishing that economic entities or managing bodies have violated this Law, shall compile material concerning the issue and present it to the Competition Council for the adoption of a

decision. On the basis of the Competition Council's decision, the Institution of Price and Competition may seek the termination of illegal practices through negotiations with the economic entity, if they have resulted minor negative changes (decrease in efficiency of production and distribution of goods, restriction of free trade) and provided that circumstances do not object to negotiation. Upon reaching an agreement, its results and terms for the termination of illegal practices shall be concluded in writing.

In other cases or if an agreement is not reached through negotiation, the Institution of Price and Competition has the right to:
1) obligate economic entities to terminate agreements and practices which violate the Law;
2) adopt a decision to lower the prices if they have increased as a consequence of practices prohibited in this Law;
3) obligate that illegal use of a company name, trade mark, product marking or inaccurate indication of a product's origin be terminated, and may detain goods due to those infringements; and
4) apply to either the Government of Lithuania or the court to terminate illegal practices of managing bodies or to repeal the adopted decisions.

CHAPTER 5
Protection of Competition in the Process of Concentration of Market Structures

Article 10. Control of the Concentration of Market Structures

If by virtue of agreement or acquisition of a controlling interest the maximum concentration of market structures (concentration of capital), which is established by the Competition Council, is exceeded, the party or parties involved in the concentration must notify the Institution of Price and Competition before undertaking any steps which may alter permanent market structure and degree of its concentration.

The Institution of Price and Competition, upon receiving notification from the interested economic entities about a planned concentration of market structures, must adopt a decision concerning the granting of permission within one month.

Upon an agreement between the parties, the deadline for the adoption of the decision may be extended, but for no longer than 9 months.

If within the indicated periods of time the Institution of Price and Competition does not take a decision, the economic entities shall acquire the right to carry out the planned concentration of market structures.

Article 11. Permitted and Prohibited Concentrations of Market Structures

Upon the execution of a concentration of market structures which has not announced in advance and for which permission of the Institution of Price and Competition was not granted, economic sanctions prescribed by Article 12 of this Law shall be applied.

Permission to concentrate market structures which has not been approved by the Institution of Price and Competition may be granted by the written decision of the Government of the Republic of Lithuania. Such permission may be granted if the parties involved in the concentration provide substantiation proving that this action will result in the increase of economic efficiency of production or competitiveness of goods, which cannot be achieved in any ways other than by the suggested concentration of market structures.

CHAPTER 6
Responsibility for Violations of the Law

Article 12. Consequences of Violating the Law

Decisions of the bodies of State government regarding violation of the Law may be appealed to the court.

Economic entities, having violated this Law, must:
1) execute the institutions of the Institution of Price and Competition to discontinue the activities, restore the previous situation, terminate or alter the agreement, and fulfill other obligations;
2) recover the losses incurred by a partner; and
3) fulfill the sanctions imposed by the Competition Council as provided by this Law.

The Competition Council have the right to:
1) impose fines comprising up to 10 per cent of the total annual gross income on economic entities for infringement of Articles 3, 4, 7, 10 and 11 of this Law, nonobservance of the agreement concerning the termination of illegal practices, or intentional failure or untimely compliance with obligations and instructions;

2) impose fines amounting up to 3 per cent of the annual gross income on economic entities for submission of misleading information; and
3) impose fines equaling up to 3 months average earnings on officers of bodies of State government and economic entities for the intentional failure or untimely compliance with the directions issued by the Institution of Price and Competition as prescribed by this Law, or for submission of misleading information.

Article 13. Exaction of Fines

Fines shall be transferred to the State budget within one month of the date that the economic entity or officer receives the decision of the Institution of Price and Competition to impose a fine.

A fine shall be exacted from the income of an economic entity without suit.

Article 14. Appeal against Decisions of the Institution of Price and Competition

Economic entities, managing bodies and officers may, within one month of the date the decision of the Institution of Price and Competition is received, apply to the court to revoke or alter the said decision and recover losses.

Appeals to the court shall not suspend compliance with directions and decisions of the Institution of Price and Competition unless the court stipulates otherwise.

Decisions of the Institution of Price and Competition and their motives shall be publicly announced.

Article 15. Procedure of Recovering Losses

Losses incurred by economic entities or consumers due to violation of this Law must be compensated for in the procedure established by law.

Losses incurred by economic entities due to decisions made by bodies of State authority and government or the Institution of Price and Competition which violate the requirements of this Law shall be compensated with the funds of either the respective bodies of government or the State budget, and shall later be exacted from the violators.

Losses shall be exacted by suit.

Vytautas Landsbergis
President
Supreme Counsil
Republic of Lithuania
Vilnius
15 September 1992
No. 1-2878

Annex II

MEXICO

"Ley Federal de Competencia Económica", 24 December 1992

CAPITULO I
DISPOSICIONES GENERALES

ARTICULO 1o.- La presente ley es reglamentaria del artículo 28 constitucional en materia de competencia económica, monopolios y libre concurrencia, es de observancia general en toda la República y aplicable a todas las áreas de la actividad económica.

ARTICULO 2o.- Esta ley tiene por objeto proteger el proceso de competencia y libre concurrencia, mediante la prevención y eliminación de monopolios, prácticas monopólicas y demás restricciones al funcionamiento eficiente de los mercados de bienes y servicios.

Para efectos de esta ley, se entenderá por Secretaría, la Secretaría de Comercio y Fomento Industrial, y por Comisión, la Comisión Federal de Competencia.

ARTICULO 3o.- Están sujetos a lo dispuesto por esta ley todos los agentes económicos, sea que se trate de personas físicas o morales, dependencias o entidades de la administración pública federal, estatal o municipal, asociaciones, agrupaciones de profesionistas, fideicomisos o cualquier otra forma de participación en la actividad económica.

ARTICULO 4o.- Para los efectos de esta ley, no constituyen monopolios las funciones que el estado ejerza de manera exclusiva en las áreas estratégicas a que se refiere el párrafo cuarto del artículo 28 de la Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos.

Sin embargo, las dependencias y organismos que tengan a su cargo las funciones a que se refiere el párrafo anterior, estarán sujetas a lo dispuesto por esta ley respecto de actos que no estén expresamente comprendidos dentro de las áreas estratégicas.

ARTICULO 5o.- No constituyen monopolios las asociaciones de trabajadores constituidas conforme a la legislación de la materia para proteger sus propios intereses.

Tampoco constituyen monopolios los privilegios que por determinado tiempo se conceden a los autores y artistas para la producción de sus obras y los que para el uso exclusivo de sus inventos, se otorgen a los inventores y perfeccionadores de alguna mejora.

ARTICULO 6o.- Tampoco constituyen monopolios las asociaciones o sociedades cooperativas que vendan directamente sus productos en el extranjero, siempre que:

I.Dichos productos sean la principal fuente de riqueza de la región en que se produzcan o no sean artículos de primera necesidad;

II.Sus ventas o distribución no se realicen además dentro del territorio nacional;

III.Su membresía sea voluntaria y se permita la libre entrada y salida de sus miembros;

IV.No otorguen o distribuyan permisos o autorizaciones cuya expedición corresponda a dependencias o entidades de la administración pública federal; y

V.Estén autorizadas en cada caso para constituirse por la legislatura correspondiente a su domicilio social.

ARTICULO 7o.- Para la imposición de precios máximos a los productos y servicios que sean necesarios para la economía nacional o el consumo popular, se estará a lo siguiente:

I.Corresponde en exclusiva al Ejecutivo Federal determinar mediante decreto cuáles bienes y servicios podrán sujetarse a precios máximos; y

II.La Secretaría, sin perjuicio de las atribuciones que correspondan a otras dependencias, determinará, mediante acuerdo debidamente fundado y motivado los precios máximos que correspondan a los bienes y servicios determinados conforme a la fracción anterior, con base en criterios que eviten la insuficiencia en el abasto.

La Secretaría podrá concertar y coordinar con los productores o distribuidores las acciones que sean necesarias en esta materia, sin que ello se entienda violatorio de lo dispuesto por esta ley, procurando minimizar los efectos sobre la competencia y la libre concurrencia.

La Procuraduría Federal del Consumidor, bajo la coordinación de la Secretaría de Comercio y Fomento Industrial, será responsable de la inspección, vigilancia y sanción, respecto de los precios máximos que se determinen conforme a este artículo, de acuerdo con lo que dispone la Ley Federal de Protección al Consumidor.

CAPITULO II
DE LOS MONOPOLIOS
Y LAS PRÁCTICAS MONOPOLICAS

ARTICULO 8o.- Quedan prohibidos los monopolios y estancos, así como las prácticas que, en los términos de esta ley, disminuyan, dañen o impidan la competencia y la libre concurrencia en la producción, procesamiento, distribución y comercialización de bienes o servicios.

ARTICULO 9o.- Son prácticas monopólicas absolutas los contratos, convenios, arreglos o combinaciones entre agentes económicos competidores entre sí, cuyo objeto o efecto sea cualquiera de los siguientes:

I.Fijar, elevar, concertar o manipular el precio de venta o compra de bienes o servicios al que son ofrecidos o demandados en los mercados, o intercambiar información con el mismo objeto o efecto;

II.Establecer la obligación de no producir, procesar, distribuir o comercializar sino solamente una cantidad restringida o limitada de bienes o la prestación de un número, volumen o frecuencia restringidos o limitados de servicios;

III.Dividir, distribuir, asignar o imponer porciones o segmentos de un mercado actual o potencial de bienes y servicios, mediante clientela, proveedores, tiempos o espacios determinados o determinables; o

IV.Establecer, concertar o coordinar posturas o la abstención en las licitaciones, concursos, subastas o almonedas públicas.

Los actos a que se refiere este artículo no producirán efectos jurídicos y los agentes económicos que incurran en ellos se harán acreedores a las sanciones establecidas en esta ley, sin perjuicio de la responsabilidad penal que pudiere resultar.

ARTICULO 10.- Sujeto a que se comprueben los supuestos a que se refieren los artículos 11, 12 y 13 de esta ley, se consideran prácticas monopólicas relativas los actos, contratos, convenios o combinaciones cuyo objeto o efecto sea o pueda ser desplazar indebidamente a otros agentes del mercado, impedirles sustancialmente su acceso o establecer ventajas exclusivas en favor de una o varias personas, en los siguientes casos:

I.Entre agentes económicos que no sean competidores entre si, la fijación, imposición o establecimiento de la distribución exclusiva de bienes o servicios, por razón de sujeto, situación geográfica o por periodos de tiempo determinados, incluidas la división, distribución o asignación de clientes o proveedores; así como la imposición de la obligación de no fabricar o distribuir bienes o prestar servicios por un tiempo determinado o determinable;

II.La imposición del precio o demás condiciones que un distribuidor o proveedor debe observar al expender o distribuir bienes o prestar servicios;

III.La venta o transacción condicionada a comprar, adquirir, vender o proporcionar otro bien o servicio adicional, normalmente distinto o distinguible, o sobre bases de reciprocidad;

IV. La venta o transacción sujeta a la condición de no usar o adquirir, vender o proporcionar los bienes o

servicios producidos, procesados, distribuidos o comercializados por un tercero;

V.La acción unilateral consistente en rehusarse a vender o proporcionar a personas determinadas bienes o servicios disponibles y normalmente ofrecidos a terceros;

VI.La concertación entre varios agentes económicos o la invitación a éstos, para ejercer presión contra algún cliente o proveedor, con el propósito de disuadirlo de una determinada conducta, aplicar represalias u obligarlo a actuar en un sentido determinado; o

VII.En general, todo acto que indebidamente dañe o impida el proceso de competencia y libre concurrencia en la producción, procesamiento, distribución y comercialización de bienes o servicios.

ARTICULO 11.- Para que las prácticas a que se refiere el artículo anterior se consideren violatorias de esta ley, deberá comprobarse:

I.Que el presunto responsable tiene poder sustancial sobre el mercado relevante; y

II.Que se realicen respecto de bienes o servicios que correspondan al mercado relevante de que se trate.

ARTICULO 12.- Para la determinación del mercado relevante, deberán considerarse los siguientes criterios:

I.Las posibilidades de sustituir el bien o servicio de que se trate por otros, tanto de origen nacional como extranjero, considerando las posibilidades tecnológicas, en qué medida los consumidores cuentan con sustitutos y el tiempo requerido para tal sustitución;

II.Los costos de distribución del bien mismo; de sus insumos relevantes; de sus complementos y de sustitutos desde otras regiones y del extranjero, teniendo en cuenta fletes, seguros, aranceles y restricciones no arancelarias, las restricciones impuestas por los agentes económicos o por sus asociaciones y el tiempo requerido para abastecer el mercado desde esas regiones;

III.Los costos y las probabilidades que tienen los usuarios o consumidores para acudir a otros mercados; y

IV.Las restricciones normativas de carácter federal, local o internacional que limiten el acceso de usuarios o consumidores a fuentes de abasto alternativas, o el acceso de los proveedores a clientes alternativos.

ARTICULO 13.- Para determinar si un agente económico tiene poder sustancial en el mercado relevante, deberá considerarse:

I.Su participación en dicho mercado y si puede fijar precios unilateralmente o restringir el abasto en el mercado relevante sin que los agentes competidores puedan, actual o potencialmente, contrarrestar dicho poder;

II.La existencia de barreras a la entrada y los elementos que previsiblemente puedan alterar tanto dichas barreras como la oferta de otros competidores;

III.La existencia y poder de sus competidores;

IV.Las posibilidades de acceso del agente económico y sus competidores a fuentes de insumos;

V.Su comportamiento reciente; y

VI.Los demás criterios que se establezcan en el reglamento de esta ley.

ARTICULO 14.- En los términos de la fracción V del artículo 117 de la Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos, no producirán efectos jurídicos los actos de autoridades estatales cuyo objeto directo o indirecto sea prohibir la entrada a su territorio o la salida de mercancías o servicios de origen nacional o extranjero.

ARTICULO 15.- La Comisión podrá investigar de oficio o a petición de parte si se está en presencia de los actos a que se refiere el artículo anterior y, en su caso, declarar su existencia. La declaratoria será publicada en el Diario Oficial de la Federación y podrá ser impugnada por la autoridad estatal ante la Suprema Corte de Justicia de la Nación.

CAPITULO III
DE LAS CONCENTRACIONES

ARTICULO 16.- Para los efectos de esta ley, se entiende por concentración la fusión, adquisición del control o cualquier acto por virtud del cual se concentren sociedades, asociaciones, acciones, partes sociales, fideicomisos o activos en general que se realice entre competidores, proveedores, clientes o cualesquiera otros agentes económicos. La Comisión impugnará y sancionará aquellas concentraciones cuyo objeto o efecto sea disminuir, dañar o impedir la competencia y la libre concurrencia respecto de bienes o servicios iguales, similares o sustancialmente relacionados.

ARTICULO 17.- En la investigación de concentraciones, la Comisión habrá de considerar como indicios de los supuestos a que se refiere el artículo anterior, que el acto o tentativa:

I.Confiera o pueda conferir al fusionante, al adquirente o agente económico resultante de la concentración, el poder de fijar precios unilateralmente o restringir sustancialmente el abasto o suministro en el mercado relevante, sin que los agentes competidores puedan, actual o potencialmente, contrarrestar dicho poder;

II.Tenga o pueda tener por objeto indebidamente desplazar a otros agentes económicos, o impedirles el acceso al mercado relevante; y

III.Tenga por objeto o efecto facilitar sustancialmente a los participantes en dicho acto o tentativa el ejercicio de las prácticas monopólicas a que se refiere el capítulo segundo de esta ley.

ARTICULO 18.- Para determinar si la concentración debe ser impugnada o sancionada en los términos de esta ley, la Comisión deberá considerar los siguientes elementos:

I.El mercado relevante, en los términos prescritos en el artículo 12 de esta ley;

II.La identificación de los agentes económicos que abastecen el mercado de que se trate, el análisis de su poder en el mercado relevante, de acuerdo con el artículo 13 de esta ley, y el grado de concentración en dicho mercado; y

III.Los demás criterios e instrumentos analíticos que prescriba el reglamento de esta ley.

ARTICULO 19.- Si de la investigación y desahogo del procedimiento establecido por esta ley resultara que la concentración configura un acto de los previstos por este capítulo, la Comisión, además de aplicar las medidas de apremio o sanciones que correspondan podrá:

I.Sujetar la realización de dicho acto al cumplimiento de las condiciones que fije la Comisión; o

II.Ordenar la desconcentración parcial o total de lo que se hubiera concentrado indebidamente, la terminación del control o la supresión de los actos, según corresponda.

ARTICULO 20.- Las siguientes concentraciones, antes de realizarse, deberán ser notificadas a la Comisión:

I.Si la transacción importa, en un acto o sucesión de actos, un monto superior al equivalente a 12 millones de veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal;

II.Si la transacción implica, en un acto o sucesión de actos, la acumulación del 35 por ciento o más de los activos o acciones de un agente económico cuyos activos o ventas importen más del equivalente a 12 millones de veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal; o

III.Si en la transacción participan, dos o más agentes económicos cuyos activos o volumen anual de ventas, conjunta o separadamente, sumen más de 48 millones de veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal, y dicha transacción implique una acumulación adicional de activos o capital social superior al equivalente a cuatro millones ochocientos mil veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal.

Para la inscripción de los actos que conforme a su naturaleza deban ser inscritos en el Registro Público de Comercio, los agentes económicos que estén en los supuestos I a III deberán acreditar haber obtenido resolución favorable de la Comisión o haber realizado la notificación a que se refiere este artículo sin que dicha Comisión hubiere emitido resolución en el plazo a que se refiere el siguiente artículo.

ARTICULO 21.- Para los efectos del artículo anterior, se estará a lo siguiente:

I.La notificación se hará por escrito, acompañada del proyecto del acto jurídico de que se trate, que incluya los nombres o denominaciones sociales de los agentes económicos involucrados, sus estados financieros del último ejercicio, su participación en el mercado y los demás datos que permitan conocer la transacción pretendida;

II.La Comisión podrá solicitar datos o documentos adicionales dentro de los veinte días naturales contados a partir de la recepción de la notificación, mismos que los interesados deberán proporcionar dentro de un plazo de quince días naturales, el que podrá ser ampliado en casos debidamente justificados;

III.Para emitir su resolución, la Comisión tendrá un plazo de cuarenta y cinco días naturales contado a partir de la recepción de la notificación o, en su caso, de la documentación adicional solicitada. Concluido el plazo sin emitir resolución, se entenderá que la Comisión no tiene objeción alguna;

mentos, por lo que conciernen a los aspectos de competencia y libre concurrencia;

VI.Cuando lo considere pertinente, emitir opinión en materia de competencia y libre concurrencia, respecto de leyes, reglamentos, acuerdos, circulares y actos administrativos, sin que tales opiniones tengan efectos jurídicos ni la Comisión pueda ser obligada a emitir opinión;

VII.Elaborar y hacer que se cumplan, hacia el interior de la Comisión, los manuales de organización y de procedimientos;

VIII.Participar con las dependencias competentes en la celebración de tratados, acuerdos o convenios internacionales en materia de regulación o políticas de competencia y libre concurrencia, de los que México sea o pretenda ser parte; y

IX.Las demás que le confieran ésta y otras leyes y reglamentos.

ARTICULO 25.- La Comisión estará integrada por cinco comisionados, incluyendo al Presidente de la misma. Deliberará en forma colegiada y decidirá los casos por mayoría de votos, teniendo su Presidente voto de calidad.

La Comisión tendrá el personal necesario para el despacho eficaz de sus asuntos, de acuerdo con su presupuesto autorizado.

ARTICULO 26.- Los comisionados serán designados por el titular del Ejecutivo Federal y deberán cumplir los siguientes requisitos:

I.Ser ciudadanos mexicanos, profesionales en materias afines al objeto de esta ley, mayores de treinta y cinco años de edad y menores de setenta y cinco;

II.Haberse desempeñado en forma destacada en cuestiones profesionales, de servicio público o académicas sustancialmente relacionadas con el objeto de esta ley.

Los comisionados deberán abstenerse de desempeñar cualquier otro empleo, trabajo o comisión pública o privada, con excepción de los cargos docentes. Asimismo, estarán impedidos para conocer de asuntos en que tengan interés directo o indirecto, en los términos del reglamento.

ARTICULO 27.- Los comisionados serán designados para desempeñar sus puestos por periodos de diez años, renovables, y sólo podrán ser removidos de sus cargos por causa grave, debidamente justificada.

ARTICULO 28.- El Presidente de la Comisión será designado por el Titular del Ejecutivo Federal y tendrá las siguientes facultades:

I.Coordinar los trabajos de la Comisión;

II.Instrumentar, ejecutar y vigilar la aplicación de las políticas internas que se establezcan en la materia;

III.Expedir y publicar un informe anual sobre el desempeño de las funciones de la Comisión, que incluya los resultados de sus acciones en materia de competencia y libre concurrencia;

IV.Solicitar a cualquier autoridad del país o del extranjero la información que requiera para indagar sobre posibles violaciones a esta ley;

V.Actuar como representante de la Comisión; nombrar y remover al personal; crear las unidades técnicas necesarias de conformidad con su presupuesto, así como delegar facultades; y

VI.Las demás que le confieran las leyes y reglamentos.

ARTICULO 29.- La Comisión contará con un Secretario Ejecutivo designado por el Presidente de la propia Comisión, quien tendrá a su cargo la coordinación operativa y administrativa. El Secretario Ejecutivo dará fé de los actos en que intervenga.

CAPITULO V
DEL PROCEDIMIENTO

ARTICULO 30.- El procedimiento ante la Comisión se inicia de oficio o a petición de parte.

ARTICULO 31.- La Comisión, en ejercicio de sus atribuciones, podrá requerir los informes o documentos relevantes para realizar sus investigaciones, así como citar a declarar a quienes tengan relación con los casos de que se trate.

La información y documentos que haya obtenido directamente la Comisión en la realización de sus investigaciones, así como los que se le proporcionen, son estrictamente confidenciales. Los servidores públicos estarán sujetos a responsabilidad en los casos de divulgación de dicha información, excepto cuando medie orden de autoridad competente.

ARTICULO 32.- Cualquier persona en el caso de las prácticas monopólicas absolutas, o el afectado en el caso de las demás prácticas o concentraciones prohibidas por esta ley, podrá denunciar por escrito ante la Comisión al presunto responsable, indicando en qué consiste dicha práctica o concentración.

En el caso de prácticas monopólicas relativas o concentraciones, el denunciante deberá incluir los elementos que configuran las prácticas o concentraciones y, en su caso, los conceptos que demuestren que el denunciante ha sufrido o puede sufrir un daño o perjuicio sustancial.

La Comisión podrá desechar las denuncias que sean notoriamente improcedentes.

ARTICULO 33.- El procedimiento ante la Comisión se tramitará conforme a las siguientes bases:

I.Se emplazará al presunto responsable, informándole en qué consiste la investigación, acompañando, en su caso, copia de la denuncia;

II.El emplazado contará con un plazo de treinta días naturales para manifestar lo que a su derecho convenga y adjuntar las pruebas documentales que obren en su poder y ofrecer las pruebas que ameriten desahogo;

III.Una vez desahogadas las pruebas, la Comisión fijará un plazo no mayor a treinta días naturales para que se formulen los alegatos verbalmente o por escrito; y

IV.Una vez integrado el expediente, la Comisión deberá dictar resolución en un plazo que no excederá de 60 días naturales.

En lo no previsto, se estará a lo dispuesto en el reglamento de esta ley.

ARTICULO 34.- Para el eficaz desempeño de sus atribuciones, la comisión podrá emplear los siguientes medios de apremio:

I.Apercibimiento; o

II.Multa hasta por el importe del equivalente a 1,500 veces el salario mínimo vigente para el Distrito Federal, cantidad que podrá aplicarse por cada día que transcurra sin cumplimentarse lo ordenado por la Comisión.

CAPITULO VI
DE LAS SANCIONES

ARTICULO 35.- La Comisión pondrá aplicar las siguientes sanciones:

I.Ordenar la suspensión, corrección o supresión de la práctica o concentración de que se trate;

II.Ordenar la desconcentración parcial o total de lo que se haya concentrado indebidamente, sin perjuicio de la multa que en su caso proceda;

III.Multa hasta por el equivalente a siete mil quinientas veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal por haber declarado falsamente o entregar información falsa a la Comisión, con independencia de la responsabilidad penal en que se incurra;

IV.Multa hasta por el equivalente a 375 mil veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal, por haber incurrido en alguna práctica monopólica absoluta;

V.Multa hasta por el equivalente a 225 mil veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal, por haber incurrido en alguna práctica monopólica relativa y hasta por el equivalente a 100 mil veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal, en el caso de lo dispuesto por la fracción VII del artículo 10 de esta ley;

VI.Multa hasta por el equivalente a 225 mil veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal, por haber incurrido en alguna concentración de las prohibidas por esta ley; y hasta por el equivalente a 100 mil veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal por no haber notificado la concentración cuando legalmente deba hacerse; y

VII.Multa hasta por el equivalente a siete mil quinientas veces el salario mínimo general vigente para el Distrito Federal, a los individuos que participen directamente en prácticas monopólicas o concentraciones prohibidas, en representación o por cuenta y orden de personas morales.

En caso de reincidencia, se podrá imponer una multa adicional hasta por el doble de la que corresponda.

ARTICULO 36.- La Comisión, en la imposición de multas, deberá considerar la gravedad de la infracción, el daño causado, los indicios de intencionalidad, la participación del infractor en los mercados; el tamaño del mercado afectado; la dura-

ción de la práctica o concentración y la reincidencia o antecedentes del infractor, así como su capacidad económica.

ARTICULO 37.- En el caso de las infracciones a que se refieren las fracciones IV a VII del artículo 35 que, a juicio de la Comisión, revistan particular gravedad, ésta podrá imponer, en lugar de las multas previstas en las mismas, una multa hasta por el diez por ciento de las ventas anuales obtenidas por el infractor durante el ejercicio fiscal anterior o hasta el diez por ciento del valor de los activos del infractor, cualquiera que resulte más alta.

ARTICULO 38.- Los agentes económicos que hayan demostrado durante el procedimiento haber sufrido daños y perjuicios a causa de la práctica monopólica o concentración ilícita, podrán deducir su acción por la vía judicial, para obtener una indemnización hasta por daños y perjuicios. Al efecto, la autoridad judicial podrá considerar la estimación de los daños y perjuicios que haya realizado la propia Comisión.

No procederá acción judicial o administrativa alguna con base en esta ley, fuera de las que la misma establece.

CAPITULO VII
DEL RECURSO DE RECONSIDERACIÓN

ARTICULO 39.- Contra las resoluciones dictadas por la Comisión con fundamento en esta ley, se podrá interponer, ante la propia Comisión, recurso de reconsideración, dentro del plazo de 30 días hábiles siguientes a la fecha de la notificación de tales resoluciones.

El recurso tiene por objeto revocar, modificar o confirmar la resolución reclamada y los fallos que se dicten contendrán la fijación del acto impugnado, los fundamentos legales en que se apoye y los puntos de resolución. El reglamento de la presente ley establecerá los términos y demás requisitos para la tramitación y sustanciación del recurso.

La interposición del recurso se hará mediante escrito dirigido al Presidente de la Comisión, en el que se deberá expresar el nombre y domicilio del recurrente y los agravios, acompañándose los elementos de prueba que se consideren necesarios, así como las constancias que acrediten la personalidad del promovente.

La interposición del recurso suspenderá la ejecución de la resolución impugnada. Cuando se trate de la suspensión de las sanciones a que se refieren las fracciones I y II del artículo 35 y se pueda ocasionar daño o perjuicio a terceros, el recurso se concederá si el promovente otorga garantía bastante para reparar el daño e indemnizar los perjuicios si no obtiene resolución favorable.

La Comisión dictará resolución y la notificará en un término que no excederá de 60 días contados a partir de la fecha en que se haya interpuesto el recurso. El silencio de la Comisión significará que se ha confirmado el acto impugnado.

TRANSITORIOS

PRIMERO.- La presente ley entrará en vigor a los 180 días de su publicación en el Diario Oficial de la Federación.

SEGUNDO.- La primera designación de los cinco comisionados a que se refiere esta ley, por única vez, se hará mediante nombramientos por plazos de dos, cuatro, seis, ocho y diez

años, respectivamente. Los subsecuentes se harán en los términos de esta ley.

TERCERO.- Se abrogan:

I.La Ley Orgánica del artículo 28 Constitucional en materia de Monopolios publicada en el Diario Oficial de la Federación el 31 de agosto de 1934 y sus reformas;

II.La Ley sobre Atribuciones del Ejecutivo Federal en Materia Económica, publicada en el Diario Oficial de la Federación el 30 de diciembre de 1950 y sus reformas;

III.La Ley de Industrias de Transformación, publicada en el Diario Oficial de la Federación el 13 de mayo de 1941; y

IV.La Ley de Asociaciones de Productores para la Distribución y Venta de sus Productos, publicada en el Diario Oficial de la Federación el 25 de junio de 1937.

En lo que no se opongan a la presente ley, continuarán en vigor las disposiciones expedidas con base en los ordenamientos que se abrogan, hasta en tanto no se deroguen expresamente.

Publicado en el Diario Oficial de la Federación el 24 de diciembre de 1993

REGLAMENTO INTERIOR DE LA COMISIÓN FEDERAL DE COMPETENCIA

TITULO PRIMERO
DISPOSICIONES GENERALES

ARTICULO 1o.- El presente reglamento tiene por objeto establecer la estructura orgánica y las bases de operación de la Comisión Federal de Competencia.

ARTICULO 2o.- Para efectos del presente reglamento se entenderá por:

I.Secretaría, la Secretaría de Comercio y Fomento Industrial;

II.Ley, la Ley Federal de Competencia Económica; y

III.Comisión, la Comisión Federal de Competencia.

ARTICULO 3o.- La Comisión es un órgano administrativo desconcentrado de la Secretaría, dotado de autonomía técnica y operativa para dictar sus resoluciones, en los términos de la Ley, este reglamento y las demás disposiciones que resulten aplicables.

ARTICULO 4o.- El presupuesto de la Comisión y los lineamientos para su ejercicio se sujetarán a la normatividad que la Secretaría de Hacienda y Crédito Público establece para las unidades de gasto autónomo. El presupuesto que se autorice para la Comisión no podrá ser objeto de transferencia a otras unidades de la Secretaría.

ARTICULO 5o.- La Comisión podrá establecer mecanismos de coordinación con dependencias y entidades de la administración pública federal, de los estados, de los municipios u otros organismos, públicos o privados, para la prevención e investigación de los monopolios, estancos, concentraciones y prácticas monopólicas, y para el cumplimiento de las demás disposiciones de la Ley, este reglamento u otras disposiciones aplicables.

ARTICULO 6o.- Los servidores públicos que laboren en la Comisión estarán obligados a guardar confidencialidad respecto de la información y documentación que por razones de su trabajo manejen y que estén relacionadas con la tramitación de los procedimientos radicados ante la misma, observando estrictamente las disposiciones internas que en esta materia expida la Comisión.

ARTICULO 7o.- Los días y horas laborables de la Comisión se sujetarán al calendario anual que al efecto apruebe el Pleno de la misma, a propuesta del Presidente.

Los días en que la Comisión suspenda sus labores, o cuando sus oficinas permanezcan cerradas, serán considerados como inhábiles para todos los efectos legales, salvo en los casos de habilitación expresa para la realización o práctica de diligencias.

TITULO SEGUNDO
DE LA ORGANIZACION Y FACULTADES DE LA COMISION

CAPITULO I
De la organización de la Comisión

ARTICULO 8o.- Para el ejercicio de sus funciones y el despacho de los asuntos que le competen, la Comisión contará con los siguientes órganos:

I. El Pleno;

II. La Presidencia;

III. La Secretaría Ejecutiva;

IV. Las Direcciones Generales:

a) De Asuntos Jurídicos y Contenciosos;

b) De Estudios Económicos;

c) De Concentraciones;

d) De Investigaciones;

e) De Administración; y

V. Las demás unidades y personal técnico y administrativo que autorice el Presidente de la Comisión, de acuerdo con el presupuesto autorizado y de conformidad con lo establecido por el artículo 28, fracción V de la Ley, y

sujeto a las normas y lineamientos que la Secretaría de Hacienda y Crédito Público emita en la materia.

ARTICULO 9o.- El Presidente de la Comisión será sustituido en sus ausencias temporales por el comisionado que designe, mediante acuerdo, el propio Presidente.

ARTICULO 10.- El Secretario Ejecutivo será suplido en sus ausencias temporales por el Director General que designe mediante acuerdo el Presidente.

ARTICULO 11.- Los Directores Generales serán suplidos por el Director de Area que designe mediante acuerdo el Secretario Ejecutivo.

ARTICULO 12.- Sin perjuicio de lo previsto por otras normas aplicables, en casos de ausencia temporal, accidental, excusa o impedimento, los servidores públicos de la Comisión serán suplidos conforme al acuerdo correspondiente.

ARTICULO 13.- La Comisión contará con las unidades técnicas y administrativas, así como con las delegaciones u oficinas regionales, que sean necesarias para la debida aplicación y vigilancia de las funciones y atribuciones que le corresponden, de conformidad con lo establecido en la Ley, este reglamento y las demás disposiciones aplicables.

CAPITULO II
Del Pleno de la Comisión

ARTICULO 14.- El Pleno es el órgano supremo de decisión de la Comisión y se integra por cinco comisionados incluyendo al Presidente. Bastará la presencia de tres para que pueda sesionar válidamente, pero nunca podrá sesionar sin la presencia del Presidente o del comisionado que lo supla legalmente.

Las resoluciones del Pleno se tomarán por unanimidad o mayoría de votos de los comisionados presentes, quienes no podrán abstenerse de votar, excepto cuando tengan impedimento legal. El Presidente de la Comisión presidirá las sesiones del Pleno y en caso de empate tendrá voto de calidad.

ARTICULO 15.- Las resoluciones del Pleno o los extractos de las mismas podrán ser publicados en el informe de la Comisión y en periódicos o publicaciones especializadas.

ARTICULO 16.- Las sesiones del Pleno podrán ser ordinarias o extraordinarias. Las sesiones ordinarias se celebrarán cuando menos bimestralmente. Las sesiones extraordinarias serán convocadas por el Presidente de la Comisión o por tres comisionados, cuando menos, a través del Secretario Ejecutivo. En el último caso, se deberán expresar en la convocatoria las razones para sesionar.

De las sesiones del Pleno se levantará acta, en la que se asentará una síntesis, y se transcribirán los acuerdos o resoluciones que hayan sido aprobados por el Pleno en el libro o sistema de registro que al efecto determine el Secretario Ejecutivo. El acta respectiva será sometida a la aprobación del Pleno en la sesión inmediata posterior.

ARTICULO 17.- Para la realización de las sesiones del Pleno, el Secretario Ejecutivo deberá notificar por lo menos con 36 horas de anticipación, el lugar, fecha, hora y orden del dia de la misma, salvo en el caso de sesiones extraordinarias, las cuales se podrán convocar con 24 horas de anticipación. Asimismo, las sesiones serán válidas, sin necesidad de formalidades ulteriores, en el caso de que todos los comisionados estén presentes.

ARTICULO 18.- Una vez integrados los expedientes por la Secretaría Ejecutiva, se turnarán por acuerdo del Presidente al Comisionado Ponente, quien presentará su proyecto de resolución al Pleno para aprobación o modificación.

ARTICULO 19.- Los comisionados, una vez terminada la etapa de instrucción de cada caso, contarán con el apoyo técnico y de investigación a través de la Secretaría Ejecutiva para la ampliación o aclaración de los expedientes correspondientes en que proceda, sin perjuicio de que se les asigne personal técnico y administrativo, de acuerdo con el presupuesto autorizado y sujeto a las normas y lineamientos que la Secretaría de Hacienda y Crédito Público emita en la materia.

Los comisionados podrán participar en eventos de difusión, convenciones y congresos relacionados con las tareas de la Comisión.

ARTICULO 20.- Corresponde al Pleno de la Comisión:

I.Resolver los casos de su competencia, sancionar administrativamente la violación de la Ley y sus reglamentos, y acordar la presentación de denuncias o querellas ante el Ministerio Público, en su caso;

II.Interpretar para efectos administrativos en caso de duda, confusión o desacuerdo, cualquier disposición de este reglamento, así como resolver aquellas situaciones no previstas por el mismo;

III.Resolver aquellos asuntos que al efecto le presente el Presidente de la Comisión;

IV.Aprobar los mecanismos de coordinación con las dependencias y entidades de la administración pública federal, de los estados, los municipios u otros organismos, públicos o privados, para la prevención e investigación de los monopolios, estancos, concentraciones, prácticas monopólicas y, en general, para la debida aplicación de la Ley y sus reglamentos;

V.Opinar sobre los proyectos de leyes y reglamentos en lo relativo a competencia y libre concurrencia, cuando se lo solicite el Ejecutivo Federal;

VI.Aprobar los manuales de organización y de procedimientos, así como la normatividad interna de la Comisión;

VII.Conocer el informe previo sobre posibles desechamientos de denuncias notoriamente improcedentes, y aprobar o impugnar total o parcialmente dicho informe;

VIII.Resolver los recursos de reconsideración que se interpongan contra los actos de la propia Comisión;

IX.A propuesta del Presidente, aprobar el establecimiento y las sedes de las delegaciones regionales y las funciones conferidas a dichas delegaciones;

X.En su caso, designar de entre sus miembros al comisionado o comisionados visitadores de las delegaciones regionales, los cuales darán cuenta del funcionamiento de éstas a la Comisión;

XI.Conceder licencias a los comisionados cuando exista causa justificada para ello, hasta por un mes cada año, con goce de sueldo, y siempre que no se perjudique el buen funcionamiento de la Comisión; y

XII.Las demás que le señalen la Ley, este reglamento u otros ordenamientos.

CAPITULO III
Del Presidente de la Comisión

ARTICULO 21.- El Presidente representa legalmente a la Comisión en el ámbito de sus facultades, y será designado en los términos del artículo 28 de la Ley.

ARTICULO 22.- El Presidente podrá delegar, mediante acuerdo, sus facultades en los servidores públicos de la Comisión de conformidad con el acuerdo de delegación respectivo.

Se considerarán facultades indelegables del Presidente, las señaladas en la fracción III del artículo 28 de la Ley y las señaladas en las fracciones I, II, V y XI a XIII del artículo 24 de este reglamento, así como la facultad para crear las unidades técnicas necesarias de conformidad con el presupuesto de la Comisión, y de acuerdo con la normatividad o lineamientos establecidos por la Secretaría de Hacienda y Crédito Público.

ARTICULO 23.- Corresponde al Presidente de la Comisión, salvo las excepciones establecidas en la Ley, este reglamento u otras disposiciones aplicables, nombrar y remover discrecionalmente a los servidores públicos de confianza de la misma.

ARTICULO 24.- Corresponde al Presidente de la Comisión:

I.Proponer al Pleno las políticas de la Comisión y, cuando sean aprobadas, cuidar que se apliquen o ejecuten;

II.Someter a consideración del Pleno la interpretación para efectos administrativos de cualquier disposición de este reglamento, cuando exista duda, confusión o desacuerdo respecto de su alcance o sentido;

III.Admitir a trámite los casos y recursos interpuestos ante la Comisión y acordar con el Secretario Ejecutivo, en su caso, el desechamiento de los notoriamente improcedentes sin necesidad de prevención en caso alguno;

IV.Formular las bases, revisar los requisitos y suscribir los convenios y contratos que celebre la Comisión;

V.Enviar a la Secretaría, una vez autorizado por la Secretaría de Hacienda y Crédito Público, el proyecto de presupuesto de la Comisión, para que se integre al presupuesto global de esa dependencia;

VI.Emitir opinión sobre los ajustes a los programas y políticas de la administración pública federal, cuando de éstos resulten efectos que puedan ser contrarios a la competencia y libre concurrencia;

VII.Expedir órdenes de presentación de documentación o información conforme a lo dispuesto por los artículos 21 ó 31 de la Ley, así como citar a declarar a quienes tengan relación con los casos de que se trate, utilizando en su caso las medidas de apremio señaladas por la Ley;

VIII.Emitir opinión en materia de competencia y libre concurrencia, cuando lo considere pertinente, respecto de leyes, reglamentos, acuerdos, circulares, o proyectos de todos éstos, así como respecto de actos administrativos, sin que dicha opinión tenga efectos jurídicos, ni pueda ser obligado a emitirla;

IX.Ordenar la publicación de las resoluciones completas que emita el Pleno, o bien extractos de aquellas, así como de artículos o de materiales de difusión relacionados con la legislación y las políticas de competencia, en el informe que publique la Comisión. Dicho informe deberá ser anual, por lo menos, y será el órgano oficial de difusión de la Comisión;

X.Participar con las dependencias competentes en la negociación y discusión de tratados o convenios internacionales en materia de competencia económica;

XI.Asignar los asuntos a los comisionados;

XII.Emitir los lineamientos en materia de difusión, y autorizar que los comisionados, el Secretario Ejecutivo y los servidores de la Comisión participen en eventos o ponencias, cuidando la uniformidad de criterios y políticas de la Comisión, salvo en lo relativo a votos particulares;

XIII.Emitir los acuerdos de suplencia y delegación de facultades;

XIV.Proponer a la aprobación del Pleno los manuales de organización y de procedimientos de la Comisión, así como la normatividad en materia de confidencialidad y los demás ordenamientos internos que juzgue convenientes para el buen desempeño de sus funciones; y

XV.Las demás que señalen la Ley, este reglamento u otros ordenamientos.

CAPITULO IV
Del Secretario Ejecutivo

ARTICULO 25.- Corresponde al Secretario Ejecutivo:

I.Auxiliar al Presidente en la asignación y tramitación de los casos, recursos y demás asuntos interpuestos ante la Comisión;

II.Coordinar a las Direcciones Generales de la Comisión para la integración de los expedientes y su posterior envío al Presidente;

III.Representar a la Comisión en toda clase de procedimientos administrativos, contenciosos administrativos, laborales y judiciales, y suplir al Presidente de la Comisión en los juicios de amparo;

IV. Dar cuenta y levantar actas de las sesiones del Pleno y de las votaciones de los comisionados y notificar las resoluciones, así como tramitar la ejecución de éstas y de las sanciones impuestas por la Comisión;

V.Coordinar y supervisar el debido seguimiento de los procedimientos que se sigan ante la Comisión, cuidando la uniformidad de criterios y evitando duplicidad en los procedimientos que se tramiten ante la Comisión;

VI. Coordinar y supervisar la administración de la Comisión;

VII.Acordar con el Presidente de la Comisión lo relativo a las sesiones del Pleno;

VIII.Expedir órdenes de presentación de documentación o información conforme a lo dispuesto por los artículos 21 ó 31 de la Ley, así como citar a declarar a quienes tengan relación con los casos de que se trate, aplicando en su caso las medidas de apremio señaladas por la Ley;

IX.Resolver, previo acuerdo del Presidente de la Comisión, las consultas que presenten los interesados, sin que éstas tengan ningún efecto jurídico ni vinculativo;

X.Promover y coordinar las relaciones de la Comisión con las distintas dependencias y entidades de la administración pública federal, de los estados, los municipios, u otros organismos públicos o privados, nacionales o internacionales, en materia de competencia económica y libre concurrencia;

XI.Admitir a trámite los casos y recursos interpuestos ante la Comisión y acordar con el Presidente de la misma, en su caso, el desechamiento de los notoriamente improcedentes sin necesidad de prevención en caso alguno;

XII.Presentar a la aprobación del Presidente el proyecto de presupuesto de la Comisión;

XIII.Expedir copias certificadas de las constancias que obren en el archivo de la Comisión, cuando deban ser exhibidas en algún procedimiento, proceso o averiguación, o cuando se considere procedente por existir causas análogas. Asimismo, se deberán expedir copias certificadas cuando medie mandamiento escrito de autoridad competente, que funde y motive la causa legal del procedimiento;

XIV.Recibir, tramitar y turnar las denuncias o quejas que por violaciones a la Ley o al reglamento se presenten o inicien ante la Comisión;

XV.Encargarse del establecimiento, operación y control de la Oficialía de Partes de la Comisión;

XVI.Colaborar con el Presidente en la elaboración del informe anual de la Comisión, así como en los informes especiales que se requieran;

XVII.Coordinar la participación de los servidores públicos de la Comisión en reuniones, convenciones, congresos, simposios y cualquier otra reunión a nivel nacional o internacional, en materia de competencia y libre concurrencia, bajo los lineamientos e instrucciones que señale el Presidente;

XVIII.Compilar las resoluciones de la Comisión y publicarlas cuando el Presidente así se lo señale;

XIX.Formar, mantener, custodiar y acrecentar el acervo biblio-hemerográfico de la Comisión; y

XX.Las demás que señalen la Ley, este reglamento y otros ordenamientos, o que mediante acuerdo de delegación le otorgue el Presidente de la Comisión.

CAPITULO V
De las Direcciones Generales

ARTICULO 26.- Para el desempeño de sus funciones, las Direcciones Generales tendrán un Director General, Directores de Area, Subdirectores, Jefes de Departamento, Analistas y demás personal técnico y administrativo que autorice el Presidente de la Comisión, de acuerdo con el presupuesto asignado y conforme a lo establecido en el artículo 28, fracción V, de la Ley.

Las Direcciones Generales responderán directamente del desempeño de sus funciones y del ejercicio de sus atribuciones ante el Secretario Ejecutivo. Las demás unidades o áreas administrativas lo harán ante su superior inmediato.

ARTICULO 27.- Corresponde a las Direcciones Generales:

I.Planear, programar, organizar, dirigir, controlar y evaluar el desempeño de las labores encomendadas a los órganos a su cargo;

II.Acordar con el Secretario Ejecutivo la resolución de los asuntos que sean de su competencia;

III.Formular los dictámenes, opiniones e informes que les sean solicitados por el Presidente o el Secretario Ejecutivo;

IV.Proponer a la Secretaría Ejecutiva el ingreso, promociones y licencias del personal a su cargo;

V.Elaborar proyectos sobre la organización de la Dirección General a su cargo y proponerlas al Secretario Ejecutivo;

VI.Formular los proyectos de programación y presupuestación de la Dirección General a su cargo;

VII.Asesorar y apoyar a los comisionados en los asuntos que sean de su especialidad, a través del Secretario Ejecutivo y de acuerdo con los lineamientos que autorice el Presidente;

VIII.Coordinar sus actividades con otras Direcciones Generales o unidades de la Comisión cuando así lo requiera el buen funcionamiento de la misma;

IX.Firmar los acuerdos o resoluciones de trámite que sean de su competencia;

X.Inspeccionar, supervisar y aplicar la normatividad interna de la Comisión;

XI.Aplicar los mecanismos de cooperación e intercambio de información con las distintas dependencias y entidades de la Administración Pública Federal, de los estados, los municipios u otros organismos públicos o privados, siempre que no se trate de información confidencial y de acuerdo con los lineamientos que hayan sido aprobados;

XII.Dar el debido cumplimiento a los sistemas de documentación, transmisión e intercambio de información;

XIII.Proponer al Presidente o al Secretario Ejecutivo la celebración de bases de concertación y colaboración con otras dependencias, entidades, instituciones u organismos públicos o privados, con el objeto de facilitar el despacho de los asuntos que les correspondan; y

XIV.Los demás que les señalen los reglamentos de la Ley u otros ordenamientos o que, mediante acuerdo de delegación, se les otorguen.

ARTICULO 28.- Corresponde a la Dirección General de Asuntos Jurídicos y Contenciosos:

I.Apoyar, conforme a los lineamientos que señale el Secretario Ejecutivo y en coordinación con la Dirección General de Estudios Económicos, en el análisis de los proyectos de iniciativas de leyes, reglamentos, acuerdos, decretos, normas oficiales mexicanas y demás disposiciones de observancia general en materia de competencia económica y libre concurrencia, incluyendo actos de autoridad;

II.Asesorar a los distintos órganos de la Comisión cuando éstos así se lo soliciten, y vigilar la legalidad de la actuación de los servidores públicos de la Comisión en el ejercicio de sus atribuciones;

III.Proponer a la Secretaría Ejecutiva la interpretación y los criterios generales de aplicación de las disposiciones normativas;

IV.Opinar respecto de los dictámenes que le turnen otras Direcciones Generales, y supervisar o tramitar el desahogo de los procedimientos jurídicos que realice la Comisión, incluyendo el conocimiento, trámite o desahogo de las pruebas en los mismos y del incidente de suspensión de la ejecución de resoluciones;

V.Representar a la Comisión en toda clase de procedimientos judiciales, administrativos, contenciosos administrativos y laborales, y coadyuvar en la elaboración de

los informes justificados en los juicios de amparo, así como presentar denuncias o querellas ante el Ministerio Público en los casos en que procedan;

VI.Asesorar a los órganos de la Comisión en los asuntos laborales relativos al personal, incluyendo las prácticas y levantamiento de constancias y actas administrativas, y dictaminar sobre las bajas y demás sanciones que procedan respecto del personal;

VII.Expedir, por acuerdo del Secretario Ejecutivo, órdenes de presentación de documentación o información conforme a lo dispuesto por los artículos 21 ó 31 de la Ley, así como citar a declarar a quienes tengan relación con los casos de que se trate, aplicando en su caso las medidas de apremio señaladas por la Ley;

VIII.Supervisar la debida cumplimentación de las resoluciones de la Comisión, notificando al Secretario Ejecutivo el incumplimiento o insuficiencia en su ejecución;

IX.Señalar las bases y requisitos legales a que deban sujetarse los convenios y contratos que suscriba la Comisión, dictaminarlos y llevar registro de los mismos;

X.Recibir, tramitar y proponer los dictámenes sobre los recursos de reconsideración que se interpongan ante la Comisión, de conformidad con el artículo 39 de la Ley; y

XI.Vigilar la aplicación de las medidas de apremio previstas en el artículo 34 de la Ley y proponer al Secretario Ejecutivo, en coordinación con las Direcciones Generales competentes, el monto de la multa que corresponda.

ARTICULO 29.- Corresponde a la Dirección General de Estudios Económicos:

I.Realizar el análisis técnico-económico de los diversos mercados de bienes y servicios, de acuerdo con las políticas aprobadas por el Pleno;

II.Realizar los estudios técnicos para la resolución de los casos que se presenten ante la Comisión;

III.Estudiar leyes, reglamentos y normatividad vigente o en proyecto, así como los actos de autoridad, para determinar su impacto en la competencia económica y libre concurrencia, en coordinación con las Direcciones Generales correspondientes;

IV.Analizar el comportamiento de los distintos agentes económicos en los sectores regulados, por lo que respecta a competencia económica;

V.Estudiar las políticas, legislación y análisis de mercado en otros países, en materia de competencia económica y libre concurrencia para los efectos que el Presidente, algún comisionado, la Secretaría Ejecutiva o la misma Dirección General determine; y

VI.Formular estudios y elaborar propuestas para establecer las políticas de competencia de la Comisión.

ARTICULO 30.- Corresponde a la Dirección General de Concentraciones:

I.Estudiar y dictaminar los casos que en materia de concentraciones se presenten a la Comisión, así como

colaborar con las demás áreas en los asuntos en que se lo soliciten;

II.Estudiar los sectores económicos regulados y dictaminar, en lo conducente, los casos que en esta materia se presenten a la Comisión;

III.Proponer las condiciones conforme a las cuales deban ser aprobadas las concentraciones y supervisar su cumplimiento;

IV.Expedir por acuerdo del Secretario Ejecutivo, requerimientos de datos o documentos adicionales conforme a lo dispuesto por el artículo 21 de la Ley;

V.Estudiar los mercados, de acuerdo a los niveles de concentración o participación de los agentes económicos, así como las experiencias, normatividad y casos de concentraciones internacionales;

VI.Llevar el registro de las autorizaciones u observaciones que formule la Comisión, conforme a las normas aplicables; y

VII.Estudiar y hacer propuestas en materia de leyes, reglamentos y normatividad vigente o en proyecto, así como en materia de actos de autoridad relacionados con concentraciones, en coordinación con las Direcciones Generales correspondientes.

ARTICULO 31.- Corresponde a la Dirección General de Investigaciones:

I.Iniciar y coordinar las investigaciones que se lleven a cabo de oficio o a instancia de parte por la Comisión, así como colaborar con las demás áreas en los asuntos en que se lo soliciten;

II.Expedir, por acuerdo del Secretario Ejecutivo, órdenes de presentación de documentación o información conforme a lo dispuesto por el artículo 31 de la Ley, así como citar a declarar a quienes tengan relación con los casos de que se trate, utilizando en su caso las medidas de apremio señaladas por la Ley;

III.Dictaminar los casos en que haya intervenido;

IV.Coordinar acciones conjuntas con otras instituciones o dependencias públicas o privadas, nacionales o extranjeras, así como solicitar información, cuando lo requiera la naturaleza de la investigación;

V.Supervisar, en coordinación con la Dirección General de Asuntos Jurídicos y Contenciosos, el desarrollo de las diligencias, evaluar los resultados de las mismas, y formular los informes correspondientes, así como las observaciones que considere pertinentes; y

VI.Recabar pruebas y cualquier otro elemento de convicción en los casos e investigaciones a su cargo, de acuerdo con las políticas de la Comisión, y en coordinación con la Dirección General de Asuntos Jurídicos y Contenciosos.

ARTICULO 32.- Corresponde a la Dirección General de Administración:

I.Proponer al Secretario Ejecutivo las medidas técnicas y administrativas que estime convenientes para la mejor organización y funcionamiento de la Comisión;

II.Atender las necesidades administrativas de información interna, de acuerdo con los lineamientos señalados por la Secretaría Ejecutiva;

III.Proponer al Secretario Ejecutivo el proyecto de programa y presupuesto anual de la Comisión, así como vigilar su cumplimiento y realizar su evaluación, proponiendo las modificaciones pertinentes;

IV.Autorizar, conforme a los lineamientos que señale el Secretario Ejecutivo, la documentación necesaria para las erogaciones con cargo al presupuesto, así como presentar las que deban ser autorizadas conforme a la normatividad aplicable;

V.Atender, conforme a los lineamientos que señale el Secretario Ejecutivo, los asuntos del personal, su capacitación y el mejoramiento de sus condiciones económicas, sociales, culturales y de trabajo;

VI.Tramitar los nombramientos de los servidores públicos, y los movimientos del personal y resolver, en coordinación con la Dirección General de Asuntos Jurídicos y Contenciosos, los casos de terminación de los efectos del nombramiento de conformidad con las disposiciones jurídicas aplicables; así como emitir y, en su caso, certificar las constancias relativas al puesto o cargo que ocupen o hayan ocupado, sueldos y demás actividades inherentes de conformidad con los lineamientos que señalen el Presidente y el Secretario Ejecutivo;

VII.Participar en la elaboración de las condiciones generales de trabajo, coordinar los estímulos y recompensas establecidos, y vigilar, en coordinación con la Dirección General de Asuntos Jurídicos y Contenciosos, su cumplimiento y difusión;

VIII.Ejecutar, en coordinación con la Dirección General de Asuntos Jurídicos y Contenciosos, las sanciones administrativas a que se haga acreedor el personal de la Comisión, de conformidad con los lineamientos establecidos por el Presidente o por el Secretario Ejecutivo;

IX.Autorizar, en coordinación con la Dirección General de Asuntos Jurídicos y Contenciosos, los contratos de arrendamiento, adquisiciones, prestación de servicios o cualquier otro que implique actos de administración, que celebre la Comisión, conforme a los lineamientos que señale el Secretario Ejecutivo;

X.Proponer a la Secretaría Ejecutiva los programas administrativos de operación, equipamiento, normatividad, vigilancia y seguridad, así como de racionalización del presupuesto, conforme a los lineamientos que señale la misma; y

XI.Determinar y difundir los lineamientos y normas para el diseño y desarrollo de los sistemas informáticos y electrónicos que la Comisión requiera.

TITULO TERCERO
DE LOS IMPEDIMENTOS Y EXCUSAS

ARTICULO 33.- Cada comisionado estará impedido de conocer cualquier asunto o caso en el que tenga interés directo o indirecto en los términos del artículo 26, último párrafo, de la Ley. Se considera que existe un interés directo o indirecto, cuando:

I.Tenga parentesco en línea recta, sin limitación de grado, en la colateral por consanguinidad, hasta el cuarto grado, y en la colateral por afinidad, hasta el segundo, con alguno de los interesados, sus representantes;

II.Tenga amistad intima con alguna de las personas a que se refiere la fracción anterior;

III.Tenga interés personal en el asunto, o lo tenga su cónyuge;

IV.Sea heredero, legatario, donatario o fiador de alguno de los interesados, si el comisionado ha aceptado la herencia, el legado o la donación;

V.Haya sido perito, testigo, apoderado, patrono o defensor en el asunto de que se trata, o haya gestionado o recomendado anteriormente el asunto, en favor o en contra de alguno de los interesados;

VI.Esté en una situación que pueda afectar su imparcialidad en forma análoga a las anteriores.

Los comisionados tienen la obligación de excusarse del conocimiento de los negocios en que se presente alguno de los impedimentos señalados en este artículo, expresando concretamente la causa del impedimento, en cuyo caso el Pleno calificará la excusa.

TITULO CUARTO
DE LA RESPONSABILIDAD DE
LOS SERVIDORES PUBLICOS DE LA COMISION

ARTICULO 34.- Los funcionarios y demás empleados de la Comisión estarán sujetos a responsabilidad administrativa en los casos de divulgación indebida de la información que obtengan en el ejercicio de sus funciones, sin perjuicio de la responsabilidad civil o penal que pudiera resultar.

TITULO QUINTO
DE LAS MEDIDAS DE APREMIO

ARTICULO 35.- De conformidad con lo dispuesto por el artículo 34 de la Ley, la Comisión, a través de los servidores públicos competentes, podrá hacer uso de las medidas de apremio señaladas, en forma indistinta.

TRANSITORIO

UNICO.- El presente reglamento entrará en vigor al día siguiente de su publicación en el Diario Oficial de la Federación.

Publicado en el Diario Oficial de la Federación el 12 de octubre de 1993.

DIRECTORIO

COMISION FEDERAL DE COMPETENCIA

Presidente
Dr. Santiago Levy Algazi

Comisionados

Lic. Javier Aguilar Alvarez
Lic. Pedro Bosch García
Dr. Pascual García Alba Iduñate
Dr. Santiago Levy Algazi
Dr. Leonel Pereznieto Castro

Secretario Ejecutivo
Lic. Gabriel Castañeda Gallardo

Director General de Concentraciones,
Dr. Aslan Cohen Cohen

Director General de Administración,
Lic. Armando González González

Director General de Estudios Económicos,
Dr. Rafael del Villar Alrich

Dirección General de Investigaciones,
Lic. José Guillermo Zozaya

Director General Jurídico,
Lic. Miguel Rosillo Sánchez

Consultas:

Para mayor información y formatos para denuncias y notificaciones de concentraciones, favor de recurrir a la Oficialía de Partes de la Comisión, Tamaulipas No. 150, Col. Hipódromo Condesa, México, D.F. 06140, México, o llamar al teléfono 286-23-92.

Diseño Editorial:
Harte Reinking y Asociados, S.A. de C.V.

Esta 2a. edición se terminó de imprimir en febrero de 1994,
en los talleres de Diseño y Color S.A. de C.V.
La impresión se hizo en papel cultural de 90 grs.
Edición de 3,000 ejemplares, más sobrantes para reposición.

THE ACT No. 188

of the NATIONAL COUNCIL of the SLOVAK REPUBLIC of July 8, 1994

ON PROTECTION OF THE ECONOMIC COMPETITION

The National Council of the Slovak Republic has adopted this Act:

Part I
INTRODUCTORY PROVISIONS

Article 1
Purpose of the Act

The purpose of this Act is to protect economic competition in the markets for products and services (hereinafter only "goods") against prevention, restriction or distortion (hereinafter only "restriction on competition") as well as to create conditions for its further development, in order to promote economic progress for the benefit of consumers.

Article 2
Scope of the Act

(1) This Act shall apply to:

(a) entrepreneurs[1], other natural persons and legal persons who undertake economic activities and their associations (hereinafter only "entrepreneurs");

(b) state administrative authorities and municipalities in their administrative activities which are linked to economic competition.

(2) This Act shall apply to all activities and negotiations, with the exception of restrictions on competition to the extent ensuing from special laws.[2]

(3) This Act shall also apply to activities and negotiations taking place abroad, if they lead or may lead to a restriction on competition in the domestic market.

(4) This Act shall not apply to a restriction on competition with exclusive effects in a foreign market, unless international agreements binding for the Slovak Republic state otherwise.

---

1) Article 2, Paragraph (2) of the Commercial Code.

2) E. g. Article 2 of the Act No. 222/1946 Coll. of Laws on Postal Services;
Articles 5 and 7 of the Act No. 2/1991 Coll. of Laws on Collective Bargaining;
Article 18 of the Act of the National Council of the Slovak Republic No. 566/1992 Coll. of Laws on the National Bank of Slovakia;
Article 1 of the Act of the National Council of the Slovak Republic No. 7/1993 Coll. of Laws on Establishing of the National Insurance and on Financing of Health Insurance, Sickness Insurance and Retirement Insurance.

Part II
TYPES OF THE UNLAWFUL RESTRICTIONS ON COMPETITION AND CONCENTRATION

Agreements Restricting Competition
Article 3

(1) Agreements and concerted practices between entrepreneurs as well as decisions of their associations whose object or effect is or may be the restriction on competition (hereinafter only "agreements restricting competition") are prohibited, if this Act does not state otherwise.

(2) There are prohibited agreements restricting competition that involve in particular:

(a) direct or indirect fixing of prices;

(b) commitment to limit or control production, sales, technical development, or investment;

(c) division of the market or of sources of supply;

(d) commitment by the parties to the agreement that different conditions of trade, relating to the same subject matter of the contract will be applied to individual entrepreneurs that will disadvantage some of them in competition;

(e) conditions that conclusion of contracts will require the acceptance of supplementary obligations which are not related to the subject of these contracts either by their nature or according to commercial usage.

(3) The agreements restricting competition prohibited in accordance with Paragraph (1) shall be void. If the reason for nullity is related only to a part of the agreement, then only that particular part is void. If the portion of the agreement restricting competition cannot be separated from the remainder of the agreement, then the entire agreement is void.

Article 4

(1) Agreements for the transfer of rights or the grant of licences over inventions, industrial designs, trade marks, names of entrepreneurs, protected varieties of plants or breeds of animals, utility models and protected topographies of semiconductor products[3] or part of these agreements are prohibited and void in accordance with Article 3, if restrictions on competition imposed to an acquirer of these rights are not necessary for the safeguarding of existence of these rights.
The same shall apply to agreements granting rights to works and performances protected under the Authorship Act.[4]

(2) The provision of Paragraph (1) shall apply similarly to transfer of rights or the granting of licences over objects of industrial ownership and to manufacturing and commercial knowledge and experience (know-how) that are not protected by special laws.

---

3) Act No. 527/1990 Coll. of Laws on Inventions, Industrial Designs and Rationalization Proposals;
Act No. 174/1988 Coll. of Laws on Trade Marks;
Article 18 of the Commercial Code (protection of names of entrepreneurs);
Act No. 132/1989 Coll. of Laws on Protection of Rights to New Varieties of Plants and Breeds of Animals;
Act No. 478/1992 Coll. of Laws on Utility Models;

4) Act No. 35/1965 Coll. of Laws on Literal, Scientific and Artistic Works (The Authorship Act) as amended.

Article 5

(1) The ban in accordance with Articles 3 and 4 shall not apply to agreements restricting competition that at the same time:

(a) contribute to improving the production or distribution of goods or to promoting technical or economic progress;
(b) allow users a fair share of the resulting benefit;
(c) do not impose on the parties to the agreement restricting competition such restrictions which are not indispensable to the attainment of these objectives; and
(d) do not afford the parties to the agreement restricting competition the possibility of eliminating competition in respect of a substantial part of the goods in question.

(2) Antimonopoly Office of the Slovak Republic[5] (hereinafter only the "Authority") may require entrepreneurs to prove that their agreements restricting competition fulfil the conditions set out in Paragraph (1).

(3) Entrepreneurs can apply to the Authority for a decision, whether the agreements restricting competition within the meaning of Articles 3 and 4 fulfil the conditions described in Paragraph (1), (negative clearance).

(4) The Authority shall issue a decree with detailed provisions of the conditions described in Paragraph (1).

Article 6

The Authority shall modify or withdraw the decision in accordance with Article 5, Paragraph (3), if:

(a) circumstances decisive for its issuing have changed substantially;
(b) the decision was based on untrue or incomplete data, or was induced by a deceit.

Article 7
Abuse of a Dominant Position in the Market

(1) A dominant position in the market is held by one entrepreneur or by several entrepreneurs, who are not subjected to substantial competition, or as a result of their economic strength they can behave independently from other entrepreneurs and consumers and can restrict competition.

(2) If it is not proved otherwise, it shall be presumed that an entrepreneur is not subjected to substantial competition within the meaning of Paragraph (2), if his share of supply or purchase of identical or inter-changeable goods in the relevant market is at least 40 per cent.

(3) Relevant market is a geographical and temporal equilibrium of supply and demand of such group of goods, which are for the satisfaction of certain needs of users identical or mutually interchangeable. Relevant market is defined in product, geographical and time dimensions.

---

5) Articles 20 and 23 of the Act No. 347/1990 Coll. of Laws on Organization of Ministries and Other Central State Administrative Bodies of the Slovak Republic as amended.

(4) Abuse of a dominant position in the market is prohibited.

(5) The abuse of a dominant position in the market is in particular:

(a) direct or indirect enforcement of disproportionate conditions in contracts;

(b) restricting the production, sale or technological development of goods to the detriment of consumers;

(c) applying different conditions for equal or comparable transactions to individual entrepreneurs in the market, which constituting a competitive disadvantage;

(d) making the conclusion of the contract conditional upon another party accepting additional conditions, unrelated to the object of the contract both in substance and in customary commercial practice.

Concentration
Article 8

(1) A concentration shall be a process of an economic combining through:

(a) merger or amalgamation of two or more previously independent entrepreneurs or transfer of an enterprise, or a part of an enterprise to another entrepreneur; or

(b) acquisition of control by one or more entrepreneurs over an enterprise of another entrepreneur or over a part of it.

(2) Acquisition of control within the meaning of Paragraph (1), part (b) is the possibility to exercise decisive influence on an enterprise's activities, especially by means of:

(a) ownership or the right to use the whole enterprise or a part thereof;

(b) rights, contracts or other means which permit the exercise of decisive influence on composition, voting or decisions of the organs of the enterprise.

(3) A creation of an enterprise jointly controlled by several entrepreneurs (joint venture) shall be deemed to be an acquisition of control within the meaning of Paragraph 1, part (b).

(4) A concentration shall not be deemed where:

(a) credit and other financial institutions or insurance companies temporarily acquire securities providing control over an enterprise of another entrepreneur or over a part thereof with the view to reselling it, provided they do not exercise voting or other rights with a view to determining the competitive behaviour of that enterprise;

(b) temporary acquiring of control over an enterprise of another entrepreneur or over a part thereof is ensuing from special laws.[6]

Article 9

(1) Concentration is subject to control by the Authority, if:

(a) the combined turnover of the participants of the concentration is at least 300 million Slovak crowns and at least two of the participants of the concentration achieved turnover, each one at least 100 million Slovak crowns for the previous accounting time period[7]; or

---

6) Article 11 of the Act No. 92/1991 Coll. of Laws on Conditions of Transfer of the State Property to Other Persons as amended;
Articles 4a and 8 of the Act No. 328/1991 Coll. of Laws on Bankruptcy as amended;
Article 68 of the Commercial Code (on liquidation of an undertaking).

7) Article 3 of the Act No. 563/1991 Coll. of Laws on Book-keeping.

(b) the joint share of the participants of concentration exceeds 20 per cent of the total turnover in identical or interchangeable goods in the market of the Slovak Republic.

(2) The combined turnover or joint share within the meaning of Paragraph (1) shall be the sum of turnovers of:

(a) participants of concentration;
(b) entrepreneurs, in which the participant of concentration owns more than half of the capital, or has the power to exercise more than half of the voting rights, or the power to appoint more than half of the members of organs of the enterprise, or the right to manage the enterprise;
(c) entrepreneur who owns or has the rights described in part (b) in an enterprise of the participant of concentration;
(d) all other entrepreneurs in which the entrepreneur mentioned in part (c) owns or has the rights described in part (b).

(3) If a mutual fund or investment company acquires control over an enterprise of another entrepreneur, the combined turnover or joint share within the meaning of Paragraph (1) shall be the sum of turnovers of entrepreneurs in which the mutual fund or investment company - including all mutual funds administered by the investment company - owns more than 10 per cent of the capital, or has the right to exercise more than 10 per cent voting rights, or has the right to manage the enterprise.

(4) The concentration which is subject to control within the meaning of Paragraph (1) must be notified to the Authority within 15 days after the submission of the bid in a public tender, or the conclusion of the agreement, or the acquisition of control over an enterprise of another entrepreneur or over a part thereof by other means.

(5) The notification of concentration in accordance with Article 8, Paragraph 1 part (a) and Paragraph (3) shall be submitted by the participants jointly, and in other cases shall be submitted by the entrepreneur who acquired control over an enterprise of another entrepreneur or over a part thereof. The notification must contain:

(a) a written agreement or description of the means, by which concentration will occur;
(b) identification data on participants of concentration to the extent in which they are registered in the Commercial Register;
(c) data on property and personnel linkage of each of the participants involved in concentration;
(d) calculations of shares in the relevant markets, balance sheets and financial statements of the participants of concentration for the previous accounting time period including entrepreneurs by property or personnel linked to them;
(e) reasons and effects of concentration and its impact on competition;
(f) the list of main suppliers, buyers and competitors of the participants of concentration in the relevant markets.

(6) It is prohibited for the participants of the concentration which is subject to control within the meaning of Paragraph (1), to realize any such measures connected with concentration that could lead to irreversible changes, and this in time period before the notification to one month after the notification. The Authority may at the request of the participants of concentration grant an exemption from the ban, if there is a danger of damage to the participants of concentration or other legal persons or natural persons. The decision may be made subject to conditions in order to preserve market structure before concentration.

Article 10

(1) On the basis of the notification of concentration, the Authority shall issue within one month from its submission a decision on concentration, and in case the Authority shall not issue a decision, it shall issue a preliminary ruling that will prolong suspension of concentration in accordance with Article 9, Paragraph (6). If the Authority has issued a preliminary ruling, the decision on concentration will be issued within three months after the issuing of the preliminary ruling. If the Authority shall not decide within stipulated time period, then it means that it shall acquiesce to the concentration. The stipulated time period does not begin if the notification is incomplete and the Authority shall call participant's attention on insufficiency of the notification in written form.

(2) The Authority shall prohibit the concentration if it creates or strengthens a dominant position in the market unless the participants prove that the harm which results from the restriction on competition will be outweighed by overall economic advantages of the concentration.

(3) If the concentration is not contrary to this Act, the Authority shall issue a decision that it agrees with concentration. The Authority can impose conditions for completion of concentration connected to competition.

(4) The Authority shall change or withdraw a decision in accordance with Paragraphs (1) to (3), if:

(a) the concentration was completed other than as notified, or the participants of concentration have acted in contravention of the conditions established in decision;
(b) the decision was based on untrue or incomplete data submitted by the participants of concentration or was induced by deceit.

(5) If the concentration which is subject to control within the meaning of Article 9, Paragraph (1) was consummated without notification, the Authority may impose measures for remedy, including division of an enterprise of the participants on concentration. The Authority shall act in this way only if the conditions for prohibition of concentration according to the Paragraph (2) are met.

Part III
THE AUTHORITY

Article 11

(1) The Authority is entitled:

(a) to investigate and to determine the position of entrepreneurs in the relevant market;
(b) to issue the decision whether the agreement restricting competition is prohibited and void in accordance with Articles 3 and 4;
(c) to issue the decision on obligation to refrain from fulfilment of agreement restricting competition and to remedy a breach;
(d) to decide whether the agreement restricting competition fulfils conditions described in Article 5;
(e) to issue the decision, whether certain behaviour is by its nature an abuse of dominant position in the market in accordance with Article 7;
(f) to issue the decision on obligation to refrain from the abuse of a dominant position in the market and to remedy a breach, if it is in contrary with Article 7;
(g) to issue the decision whether a concentration is under control of the Authority in accordance

with Articles 8 and 9 and to issue the decision granting an exemption from the ban to realize measures within the meaning of Article 9, Paragraph (6);

(h) to issue decisions on concentration in accordance with Article 10;

(i) to issue preliminary rulings in accordance with Articles 10 and 12, Paragraph (6);

(j) to impose fines on entrepreneurs in accordance with Article 14;

(k) to publicize notifications of the concentrations, decisions of the Authority, which have come into force and additional corrective measures;

(l) to control implementation of decisions issued in proceedings by the Authority;

(m) to require state administrative and local bodies to remedy the state of affairs in accordance with Article 18;

(n) to conduct general inquiry into particular economic sectors, if restriction on competition has occurred in them;

(o) to propose other measures for protection and support of competition.

(2) In the execution of this Act the employees of the Authority have the right to request from entrepreneurs all materials and information which are necessary for activities of the Authority, in particular:

(a) business records or legal documents and to take copies or extracts from them;

(b) to ask for oral or written explanation on the spot;

(3) When fulfilling the goals of this Act the employees of the Authority have the right to enter any premises, land and means of transportation of entrepreneurs.

(4) The Authority may request from other state administrative bodies materials and information about the entrepreneur, which are protected by special laws.[8)]

(5) The Authority shall represent the Slovak Republic in international negotiations about agreements in the area of the economic competition.

Part IV
PROCEEDINGS BEFORE THE AUTHORITY

Article 12

(1) Proceedings before the Authority shall begin on its own initiative or if petitioned by an entrepreneur.

(2) The participants in the proceedings shall be the petitioner and the entrepreneurs about whose rights, interests protected by the law or duties stipulated by this Act shall be decided.

(3) In cases in which a special law stipulates an obligation to pay an administrative fee, the petitioner must submit a receipt indicating payment of the administrative fee.

(4) The Authority may stop the proceedings, if

(a) the petitioner does not eliminate insufficiency of the petition or does not submit requested materials and information within the time period stated by the Authority;

(b) the petitioner has withdrawn its petition;

(c) reason for proceedings did not exist or ceased to exist.

---

8) E. g. Article 36 of the Act No. 322/1992 Coll. of Laws on State Statistics;
Article 28 of the Act No. 248/1992 Coll. of Laws on Investment Companies and Mutual Funds.

(5) If the nature of the case requires, the Authority shall make its decision following a hearing, to which the participants shall be invited. The Authority is obliged to ask participants in the proceedings to make submissions on the subject matter of the proceedings and on the outcome of the investigations carried out by the Authority.

(6) In proceedings begun in accordance with the preceding Paragraphs, the Authority is entitled to issue a preliminary ruling temporarily governing legal relations until the final decision is reached, if this is necessary to safeguard legitimate interests or if execution of the final decision would otherwise be thwarted or seriously hampered.

(7) Unless stated otherwise in this Act, proceedings before the Authority are governed by the provisions of the Administrative Procedure Act.[9]

Article 13

(1) If a party to the proceedings disagrees with the final decision of the Authority, it may bring an action before the Supreme Court requesting a review of the decision.[10]

(2) The deadline for bringing an action in accordance with Paragraph (1) is 30 days from the date on which the decision was delivered to the party to the proceedings.

Article 14
Fines

(1) The Authority is entitled to fine entrepreneurs for breaching duties stipulated by this Act according to its importance up to 10 per cent of their turnover for the previous accounting time period and if it is not possible to calculate the turnover, up to 10 million Slovak crowns. If it is proved that the entrepreneur obtained material profit from breaching a duty, the fine shall be at least equal to this profit. The Authority cannot impose a fine to entrepreneurs that applied for the decision within the meaning of Article 5, Paragraph (3).

(2) The Authority may impose a fine up to 1 million Slovak crowns to an entrepreneur who does not submit in the determined time period the requested material or true information or who do not allow their inspection or entry in accordance with Article 11, Paragraphs (2) and (3).

(3) The Authority may impose a fine up to 100 000 Slovak crowns to entrepreneur who does not participate in hearings without having any serious reason for not doing so, or who by their action make the process of the proceedings more difficult.

(4) The Authority may impose a fine up to the amount described in Paragraph (1) to entrepreneur who does not keep with the decision of the Authority which came into force.

(5) The fines, described in the previous paragraphs, may be imposed even repeatedly.

---

9) Act No. 71/1967 Coll. of Laws on Administrative Proceedings (The Administrative Procedure Act).

10) Article 244 of the Civil Procedure Code.

(6) The fines in accordance with Paragraphs (1), (2) and (4) may be imposed by the Authority within one year of discovery of the breach, however, at least within three years following the day in which the breach of duty occurred.

(7) If an entrepreneur fails to pay the imposed fine before the set deadline, he shall be obliged to pay a penalty 0,5 per cent of the amount of the imposed fine per day of delay.

Part V
OBLIGATIONS OF THE ENTREPRENEURS AND CONFIDENTIALITY

Article 15

Entrepreneurs are obliged to deliver to the Authority requested materials and information and to submit its investigations in accordance with Article 11, Paragraph (2), to cooperate with the Authority in its examination and to allow employees of the Authority to enter any premises, land and means of transportation of entrepreneurs.

Article 16

(1) Materials and information acquired by the Authority from entrepreneurs may be used only for the purpose for which they were requested.

(2) All employees of the Authority as well as those entrusted with occurred tasks that fall within the competence of the Authority, are required to keep as confidential all facts relating to the commercial secrets[11] which they have learned in connection with the implementation of their professional duties.

Part VI
CIVIL LAW LITIGATIONS ARISING FROM UNLAWFUL RESTRICTION ON COMPETITION

Article 17

(1) Consumers whose rights have been violated by unlawful restriction on competition may require the violating party to refrain from behaviour or to remedy the breach. This right may also be claimed by a legal person authorized to protect the interests of consumers.

(2) After the commencement or the final conclusion of litigation to halt such unlawful conduct or rectify such a detrimental situation, lawsuits brought by other entitled persons involved in the same matter shall not be admissible; these other entitled persons may, however, join the proceedings as subsidiary participants according to special provisions.[12] A legitimate ruling on such claims - providing it is made to only one claimant - shall similarly be applied to the other entitled persons.

---

11) Article 17 of the Commercial Code.

12) Article 93 of the Civil Procedure Code.

(3) The procedure for raising claims in accordance with Paragraph (1) is governed by civil law regulations, if not stated otherwise by this Act. The court may permit the party who won the case the right to have the judgement publicized at the expense of the losing party and if necessary, may determine the scope, manner and form of the publication. The cost of the proceedings shall be governed by the respective provisions of the Civil Procedure Code.[13]

Part VII
INTERVENTIONS BY THE STATE ADMINISTRATIVE AUTHORITIES AND MUNICIPALITIES

Article 18

(1) State administrative authorities and municipalities may not, by their own actions, by support or in any other way, restrict competition.

(2) The Authority shall supervise the observance of Paragraph (1). Based on evidence and an assessment of the effect, the Authority may require state administrative authorities or municipalities to remedy the state of affairs.

Part VIII
SUPPORT OF ECONOMIC COMPETITION DURING THE PRIVATIZATION PROCESS

Article 19

(1) State organizations and state administrative bodies are required, when transferring state property to other persons within the meaning of the special law[14] to proceed in the way that secures appropriate de-concentration of privatized enterprises. Where the state organization's market share has exceeded the threshold stipulated in Article 7 Paragraph (2), the state administrative body which is the establisher or creator of the state organization (hereinafter only "establisher") shall ensure the carrying out of an assessment, containing in particular:

(a) determining of market share of the state organization and expected market share of a new enterprise in the relevant market;

(b) an assessment of the competitiveness of the new enterprise taking into account its existing involvement in the world market and foreseeable foreign competition in the domestic market, particularly taking into account the technological level, the size of the competing enterprises and other considerations characteristic of competitiveness in a certain field of industry;

(c) turnover of the state organization for the previous accounting time period.

---

13) Article 137 of the Civil Procedure Code.

14) Act No. 92/1991 Coll. of Laws on Conditions of Transfer of State Property to Other Persons as amended.

(2) The Authority shall be required to advance its view to the draft of privatization project submitted by the establisher in accordance with the special law[15] from the viewpoint appropriate de-concentration described in Paragraph (1) within 8 working days. If the establisher disagrees with the ruling of the Authority, then the case will be decided by the government of the Slovak Republic, following an appeal of the establisher.

(3) If the Ministry for Administration and Privatization of National Property of the Slovak Republic (hereinafter only "Ministry") when approving draft of the privatization project shall proceed in the way that it changes conditions for appropriate de-concentration contained in the draft of the privatization project, the Ministry shall be required to submit a draft of the privatization project to the Authority for review. The Authority shall be required to advance its view to it from the viewpoint of the appropriate de-concentration described in Paragraph (1) within 8 working days. If the Ministry disagrees with the ruling of the Authority, the case will be decided by the Government of the Slovak Republic, following an appeal of the Ministry.

(4) If direct sale of property of the state organization or a part thereof shall be proposed and the combined turnover of the state organization, or as the case may be its privatized part and the entrepreneur who would acquire this property in accordance with draft of the privatization project will reach threshold settled in Article 9, the entrepreneur shall proceed in accordance with suitable provisions of Articles 8 and 9. When determining turnover the Article 9 shall be applied analogous. Notification of intention to acquire the property shall be submitted by entrepreneur at whatever time, at least when submitting draft of the privatization project to the establisher. The Authority shall proceed in accordance with suitable provisions of Articles 8 to 10 analogous.

Article 20
Actions by Municipalities to Prevent the Creation of Dominant Position of Entrepreneurs During the Transfer of Municipal Property

Municipalities during the transfer of municipal property are required to care of the creation of a competitive environment in respective regional or local markets.

Article 21

(1) Decisions of the associations of entrepreneurs accordance with Articles 3 which were adopted before this Act came into force and their effects continue for the next time, shall be harmonized to this Act by entrepreneurs within three months time period after this Act shall come into force, otherwise they shall be void.

(2) Proceedings before the Authority which had begun before the day in which this Act came into force, will be resolved according to the recent provisions of the Act.

---

15) Article 8 Paragraph (1) of the Act No. 92/1991 Coll. of Laws as amended.

Part IX
FINAL PROVISIONS

Article 22

The Government of the Slovak Republic by its order may set the limits described in Article 9 Paragraph (1) for some industries or may modify these limits according to a development of the economic conditions.

Article 23

Provision of the Article 7 on dominant position in the market and relevant market shall apply analogous to other provisions of the Act, in which these terms are applied.

Article 24

The Act No. 63/1991 Coll. of Laws on Protection of Economic Competition as amended by the Act No. 495/1992 Coll. of Laws shall be hereby repealed.

Article 25

This Act shall come into force on August 1, 1994.

Annex IV

REPUBLIC OF ZAMBIA

The Competition and Fair Trading Act No. 18, 1994

THE COMPETITION AND FAIR TRADING ACT, 1994

ARRANGEMENT OF SECTIONS

PART I
PRELIMINARY

Section
1. Short title and commencement
2. Interpretation
3. Non-application

PART II
ZAMBIA COMPETITION COMMISSION

4. Establishment of Commission
5. Seal of Commission
6. Functions of Commission

PART III
ANTI-COMPETITIVE TRADE PRACTICES, ETC.

7. Enumeration of anti-competitive trade practices
8. Control of mergers and takeovers
9. Trade agreements
10. Anti-competitive trade practices by associations
11. Criteria for controlling monopolies and concentrations of economic power
12. Unfair trading
13. Authorisation of allowable acts
14. Powers of Executive Director

PART IV
GENERAL

15. Appeals
16. Offences and penalties
17. Regulations

SCHEDULE—Zambia Competition Commission

Single copies of this Act may be obtained from the Government Printer, P.O. Box 30136, Lusaka 10100. Price K375.00 each.

GOVERNMENT OF ZAMBIA

ACT

No. 18 of 1994

Date of Assent: 11th May, 1994

An Act to encourage competition in the economy by prohibiting anti-competitive trade practices; to regulate monopolies and concentrations of economic power; to protect consumer welfare; to strengthen the efficiency of production and distribution of goods and services; to secure the best possible conditions for the freedom of trade; to expand the base of entrepreneurship; and to provide for matters connected with or incidental to the foregoing.

[3rd June, 1994

Enactment

ENACTED by the Parliament of Zambia.

PART I
PRELIMINARY

Short title and commencement

1. This Act may be cited as the Competition and Fair Trading Act, 1994, and shall come into operation on such date as the Minister may, by statutory instrument, appoint.

Interpretation

2. In this Act, unless the context otherwise requires—

" affiliated " means associated with each other, formally or informally, by shareholding or otherwise;

" anti-competitive trade practices " means the trade practices enumerated in sections *seven*, *eight*, *nine* and *ten*;

" Chairman " means the Chairman of the Commission, elected under paragraph 1 of the Schedule;

" Committee " means a committee of the Commission, established under paragraph 5 of the Schedule;

" consumer " includes any person—

(a) who purchases or offers to purchase goods otherwise than for the purpose of resale but does not include a person who purchases any goods for the purpose of using them in the production and manufacture of any other goods or articles for sale;

(b) to whom a service is rendered;

" customer " means a person who purchases goods or services;

" distribution " includes any act by which goods are sold or services supplied for consideration;

" distributor " means a person who engages in distribution;

" Executive Director " means the Executive Director appointed under paragraph 7 of the Schedule;

" manufacturing " means transforming, on a commercial scale, raw materials into finished or semi-finished products, and includes the assembling of inputs into finished or semi-finished products but does not include mining;

" member" means a member of the Commission;

" monopoly undertaking " means a dominant undertaking or an undertaking which together with not more than two independent undertakings—

(a) produces, supplies, distributes or otherwise controls not less than one-half of the total goods of any description that are produced, supplied or distributed throughout Zambia or any substantial part of Zambia; or

(b) provides or otherwise controls not less than one-half of the services that are rendered in Zambia or any substantial part thereof;

" person " includes an individual, a company, a partnership, an association and any group of persons acting in concert, whether or not incorporated;

" sale " includes an agreement to sell or offer for sale and includes the exposing of goods for sale, the furnishing of a quotation, whether verbally or in writing, and any other act or notification by which willingness to enter into any transaction for sale is expressed;

" Secretary " means the person appointed as such under paragraph 8 of the Schedule;

" service " includes the sale of goods where the goods are sold in conjunction with the rendering of a service;

" supply ", in relation to goods, includes supply or resupply by way of sale, exchange, lease, hire or hire purchase;

" trade association " means a body of persons which is formed for the purpose of furthering the trade interests of its members or of persons represented by its members; and

" trade practice " means any practice related to the carrying on of any trade and includes anything done or proposed to be done by any person which affects or is likely to affect the method of trading of any trader or class of traders or the production, supply or price in the course of trade of any goods, whether real or personal, or of any service.

Non-application

3. Nothing in this Act shall apply to—

(a) activities of employees for their own reasonable protection as employees;

(b) arrangements for collective bargaining on behalf of employers and employees for the purpose of fixing terms and conditions of employment;

(c) activities of trade unions and other associations directed at advancing the terms and conditions of employment of their members;

(d) the entering into an agreement in so far as it contains a provision relating to the use, licence or assignment of rights under, or existing by virtue of, any copyright, patent or trade mark;

(e) any act done to give effect to a provision of an agreement referred to in paragraph *(d)*;

(f) activities expressly approved or required under a treaty or agreement to which the Republic of Zambia is a party;

(g) activities of professional associations designed to develop or enforce professional standards reasonably necessary for the protection of the public; and

(h) such business or activity as the Minister may, by statutory instrument, specify.

PART II

ZAMBIA COMPETITION COMMISSION

Establishment of Commission

4. (1) There is hereby established the Zambia Competition Commission which shall be a body corporate with perpetual succession and a common seal, capable of suing and being sued in its corporate name and with power, subject to the provisions of this Act, to do all such acts and things as a body corporate may by law do or perform.

(2) The provisions of the Schedule shall apply as at to the constitution of the Commission and otherwise in relation thereto.

Seal of Commission

5. (1) The seal of the Commission shall be such device as may be determined by the Commission and shall be kept by the Secretary.

(2) The affixing of the seal shall be authenticated by the Chairman or the Vice-Chairman and the Secretary or any other person authorised in that behalf by a resolution of the Commission.

(3) Any contract or instrument which if entered into or executed by a person not being a body corporate would not be required to be under seal may be entered into or executed without seal on behalf of the Commission by the Secretary or any other person generally or specifically authorised by the Commission in that behalf.

Functions of Council

6. (1) It shall be the function of the Council to monitor, control and prohibit acts or behaviour which are likely to adversely affect competition and fair trading in Zambia.

(2) Without limiting the generality of subsection (1), the functions of the Council shall be—

(a) to carry out, on its own initiative or at the request of any person, investigations in relation to the conduct of business, including the abuse of a dominant position, so as to determine whether any enterprise is carrying on anti-competitive trade practices and the extent of such practices, if any;

(b) carry out investigations on its own initiative or at the request of any person who may be adversely affected by a proposed merger;

(c) to take such action as it considers necessary or expedient to prevent or redress the creation of a merger or the abuse of a dominant position by any enterprise;

(d) to provide persons engaged in business with information regarding their rights and duties under this Act;

(e) to provide information for the guidance of consumers regarding their rights under this Act;

(f) to undertake studies and make available to the public reports regarding the operation of this Act;

(g) to co-operate with and assist any association or body of persons to develop and promote the observance of standards of conduct for the purpose of ensuring compliance with the provisions of this Act; and

(h) to do all such acts and things as are necessary, incidental or conducive to the better carrying out of its functions under this Act.

PART III

ANTI-COMPETITIVE TRADE PRACTICES, ETC.

Enumeration of anti-competitive trade practices

7. (1) Any category of agreements, decisions and concerted practices which have as their object the prevention, restriction or distortion of competition to an appreciable extent in Zambia or in any substantial part of it are declared anti-competitive trade practices and are hereby prohibited.

(2) Subject to the provisions of subsection (1), enterprises shall refrain from the following acts or behaviour if, through abuse or acquisition of a dominant position of market power, they limit access to markets or otherwise unduly restrain competition, or have or are likely to have adverse effect on trade or the economy in general:

(a) predatory behaviour towards competition including the use of cost pricing to eliminate competitors;

(b) discriminatory pricing and discrimination, in terms and conditions, in the supply or purchase of goods or services, including by means of pricing policies in transactions between affiliated enterprises which overcharge or undercharge for goods or services purchased or supplied as compared with prices for similar or comparable transactions outside the affiliated enterprises;

(c) making the supply of goods or services dependant upon the acceptance of restrictions on the distribution or manufacture of competing or other goods;

(d) making the supply of particular goods or services dependant upon the purchase of other goods or services from the supplier to the consignee;

(e) imposing restrictions where or to whom or in what form or quantities goods supplied or other goods may be sold or exported;

(f) mergers, takeovers, joint ventures or other acquisitions of control whether of horizontal, vertical or conglomerate nature; or

(g) colluding, in the case of monopolies of two or more manufacturers, wholesalers, retailers, contractors or suppliers of services, in setting a uniform price in order to eliminate competition.

Control of mergers and takeovers

8. (1) Any persons who, in the absence of authority from the Commission, whether as a principal or agent and whether by himself or his agent, participates in effecting—

(a) a merger between two or more independent enterprises engaged in manufacturing or distributing substantially similar goods or providing substantially similar services;

(b) a takeover of one or more such enterprises by another enterprise, or by a person who controls another such enterprise;

shall be guilty of an offence and shall be liable, upon conviction, to a fine not exceeding ten million kwacha or imprisonment not exceeding five years or to both.

(2) No merger or takeover made in contravention of subsection (1) shall have any legal effect and no rights or obligations imposed on the participating parties by any agreement in respect of the merger or takeover shall be legally enforceable.

Trade agreements

9. (1) It shall be an offence for enterprises engaged on the market in rival or potentially rival activities to engage in the practices appearing in subsection (2) where such practices limit access to markets or otherwise unduly restrain competition:

Provided that this subsection shall not apply where enterprises are dealing with each other in the context of a common entity wherein they are under common control or where they are otherwise not able to act independently of each other.

(2) This section applies to formal, informal, written and unwritten agreements and arrangements.

(3) For the purposes of subsection (1), the following are prohibited:

(a) trade agreements fixing prices between persons engaged in the business of selling goods or services.

or purchase of goods or services between persons, or limit or restrict the terms and conditions of sale or supply or purchase between persons engaged in the sale of purchased goods or services;

(b) collusive tendering;

(c) market or customer allocation agreements;

(d) subject to the Coffee Act, 1989, allocation by quota as to sales and production; Act No. 24 of 1989

(e) collective action to enforce arrangements;

(f) concerted refusals to supply goods and services to potential purchasers; or

(g) collective denials of access to an arrangement or association which is crucial to competition.

Anti-competitive trade practices by associations

10. The following practices conducted by or on behalf of a trade association are declared to be anti-competitive trade practices:

(a) unjustifiable exclusion from a trade association of any person carrying on or intending to carry on in good faith the trade in relation to which the association is formed; or

(b) making of recommendations, directly or indirectly, by a trade association, to its members or to any class of its members which relate to—

(i) the prices charged or to be charged by such members or any such class of members or to the margins included or to be included in the prices or to the pricing formula used or to be used in the calculation of those prices; or

(ii) the terms of sale (including discount, credit, delivery, and product and service guarantee terms) of such member or any class of members and which directly affects prices or profit margins included in the pricing formula.

Criteria for controlling monopolies and concentrations of economic power

11. (1) The Commission shall keep the structure of production of goods and services in Zambia under review to determine where concentration of economic power exist whose detrimental impact on the economy outweigh the efficiency advantages, if any.

(2) For the purposes of subsection (1) but without limiting the generality thereof, the Commission shall consider whether—

(a) a person controls a chain of distributing units the value of whose sales accounts for a significant portion of the relevant market;

(b) a person, by virtue of controlling two or more physically distinct enterprises which manufacture substantially similar goods, supplies a significant portion of the domestic market at unreasonably low prices; or

(c) a person has substantial shares in a manufacturing enterprise and whether he simultaneously has a beneficial interest, however small, of outstanding shares in one or two wholesale or retail enterprises which distribute products of the manufacturing enterprise.

Unfair trading

12. A person shall not—

(a) withhold or destroy producer or consumer goods, or render unserviceable or destroy the means of production and distribution of such goods, whether directly or indirectly, with the aim of bringing about a price increase;

(b) exclude liability for defective goods;

(c) in connection with the supply of goods or services, make any warranty—

(i) limited to a particular geographic area or sales point;

(ii) falsely represent that products are of a particular style, model or origin;

(iii) falsely represent that the goods are new or of specified age; or

(iv) represent that products or services have any sponsorship, approval, performance and quality characteristics, components, materials, accessories, uses or benefits which they do not have;

(d) engage in conduct that is likely to mislead the public as to the nature, price, availability, characteristics, suitability for a given purpose, quantity or quality of any products or services; or

(e) supply any product which is likely to cause injury to health or physical harm to consumers, when properly used, or which does not comply with a consumer safety standard which has been prescribed under any law.

Authorisation of allowable acts

13. (1) The Commission may authorise any act which is not prohibited outright by this Act, that is, an act which is not necessarily illegal unless abused if that act is considered by the Commission as being consistent with the objectives of this Act.

(2) The Minister may, on the recommendation of the Commission, by statutory instrument, make regulations prescribing the particulars to be furnished to the Commission for the purposes of subsection (1).

PART IV
GENERAL

Powers of Executive Director

14. (1) Where the Executive Director or any officer has reasonable cause to believe that an offence under this Act or any regulations made hereunder has been or is being committed, he may seek from a court a warrant granting—

(a) authority to enter any premises;

(b) access to, or production of, any books, accounts or other documents relating to the trade or business of any person and the taking of copies of any such books, accounts or other documents:

Provided that any books, accounts or other documents produced shall be returned forthwith if they are found to be irrelevant.

(2) In the exercise of the powers contained in subsection (1), the Executive Director or other officer of the Council may be accompanied or assisted by any such police officers as he thinks necessary to assist him to enter into or upon any premises.

Appeals

15. Any person aggrieved by a decision of the Commission made under this Act or under any regulations made hereunder may, within thirty days after the date on which a notice of that decision is served on him, appeal to the High Court subject to a further appeal to the Supreme Court.

Offences and penalties

16. (1) Any person who—

(a) contravenes or fails to comply with any provision of this Act or any regulations made hereunder, or any directive or order lawfully given, or any requirement lawfully imposed under this Act or any regulations made hereunder, for which no penalty is provided;

(b) omits or refuses—

(i) to furnish any information when required by the Commission to do so; or

(ii) to produce any document when required to do so by a notice sent by the Commission: or

(c) knowingly furnishes any false information to the Commission;

shall be guilty of an offence and shall be liable upon conviction to a fine not exceeding ten million kwacha or imprisonment for a term not exceeding five years or to both.

(2) If the offence is committed by a body corporate, every director and officer of such body corporate, or if the body of persons is a firm, every partner of that firm, shall be guilty of that offence provided that no such director, officer or partner shall be guilty of the offence if he proves on a balance of probability that such offence was committed without his knowledge or consent, or that he exercised all due diligence to prevent the commission of the offence.

Regulations

17. The Commission may, with the approval of the Minister, by statutory instrument, make regulations governing—

(a) anything which under this Act is required or permitted to be prescribed;

(b) any forms necessary or expedient for purposes of this Act;

(c) any fees payable in respect of any service provided by the Commission; or

(d) such other matters as are necessary or expedient for the better carrying out of the purposes of this Act.

SCHEDULE
(Section 4)

ZAMBIA COMPETITION COMMISSION

Composition of Commission

1. (1) The Commission shall consist of—

(a) a representative from each of the Ministries responsible for finance, and commerce and industry;

(b) a representative of the Zambia Bureau of Standards;

(c) two representatives from the Zambia Council of Commerce and Industry, each representing different sections of that body;

(d) a representative of the Law Association of Zambia;

(e) a representative of the Zambia Federation of Employers;

(f) a representative of the Zambian Congress of Trade Unions;

(g) two persons representing consumer interests and appointed by the Minister;

(h) a representative of the Engineering Institution of Zambia;

(i) a representative of the accounting profession; and

(j) the Economics Association of Zambia.

(2) All members shall be nominated by their respective institutions and shall be appointed by the Minister.

(3) The Chairman and the Vice-Chairman shall be elected by the Commission from amongst its members:

Provided that the members appointed under items *(a)* and *(b)* of sub-paragraph (1) shall not be elected as Chairman or Vice-Chairman.

Tenure of office and vacancy

2. (1) The members shall hold office for a period of three years from the date of appointment and may, upon the expiration of that term, be re-appointed for a like term and, for this purpose, paragraph 1 (2) of this Schedule shall apply.

(2) A member referred to in items *(b)*, *(c)*, *(d)*, *(e)*, *(f)*, *(g)* and *(h)* of paragraph 1 (1) of this Schedule may resign upon giving one month's notice in writing to the organisation which nominated him and to the Minister and shall be removed by the Minister at any time if the body which nominated him withdraws its recognition and so informs the Minister in writing.

(3) The office of a member shall become vacant—

(a) upon his death;

(b) if he is absent without reasonable excuse from three consecutive meetings of the Commission of which he has had notice; or

(c) if he is lawfully detained or his freedom of movement is restricted for a period exceeding six months;

(d) if he becomes an undischarged bankrupt;

(e) if he becomes of unsound mind; or

(f) by operation sub-paragraph (2).

Remuneration and allowances

3. A member shall be paid such remuneration or allowances as the Council may, subject to the approval of the Minister, determine.

Proceedings of Commission

4. (1) Subject to the other provisions of this Act, the Commission may regulate its procedure.

(2) The Commission shall meet as often as necessary or expedient for the discharge of its business and such meetings shall be held at such places, times and days as the Commission may determine.

(3) The Chairman may at any time call a meeting of the Commission and shall call a special meeting to be held within ten days of receipt of a written request for that purpose addressed to him by at least one-third of the members of the Commission.

(4) Seven members shall form a quorum at any meeting of the Commission.

(5) There shall preside at any meeting of the Commission—

(a) the Chairman;

(b) in the absence of the Chairman, the Vice-Chairman; or

(c) in the absence of both the Chairman and Vice-Chairman, such member as the members present may elect for the purpose of the meeting.

(6) The decision of the Commission shall be by a majority of members present and voting at the meeting and, in the event of an equality of votes, the Chairman or other person presiding at the meeting shall have a casting vote in addition to his deliberative vote.

(7) The Commission may invite any person, whose presence is in its opinion desirable, to attend and to participate in the deliberation of a meeting of the Commission but such person shall have no vote.

(8) The validity of any proceedings, act or decision of the Commission shall not be affected by any vacancy in the member-

ship of the Commission or by any defect in the appointment of any member or by reason that any person not entitled to do so took part in the proceedings.

(9) The Commission shall cause minutes to be kept of every meeting of the Commission and of every meeting of any committee established by the Commission.

Committees of Commission

5. (1) The Commission may for the purpose of performing its functions under this Act establish committees and delegate to any such committee such of its functions as it considers necessary.

(2) The Commission may appoint as members of a committee established under sub-paragraph (1) persons who are or are not members of the Commission and such persons shall hold office for such period as the Commission may determine.

(3) Subject to any specific or general direction of the Commission, a committee established under sub-paragraph (1) may regulate its own procedure.

Disclosure of interest

6. (1) If any person is present at a meeting the Commission or committee of the Commission at which any matter is the subject of consideration and in which matter that person is directly or indirectly interested, he shall as soon as is practicable after the commencement of the meeting disclose such interest and shall not, unless the Commission or the committee otherwise directs, take part in any consideration or discussion of, or vote on, any question touching such matter.

(2) A disclosure of interest made under this paragraph shall be recorded in the minutes of the meeting at which it is made.

Executive Director of Commission

7. (1) The Commission shall appoint, on such terms and conditions as it may determine, an Executive Director who shall be the chief executive officer of the Commission.

(2) The Executive Director shall be responsible for the day-to-day administration of the Commission.

Secretary and other staff

8. (1) There shall be a Secretary to the Commission who shall be appointed by the Commission on such terms and conditions as the Commission may determine.

(2) The Secretary shall, under the general supervision of the Executive Director, carry out corporate secretarial duties.

(3) The Commission may appoint, on such terms and conditions as it may determine, such other staff as it considers necessary for the performance of its functions under this Act.

Prohibition of publication or disclosure of information to unauthorised persons

9. (1) No person shall, without the consent in writing given by or on behalf of the Commission publish or disclose to any person, otherwise than in the course of his duties, the contents of any document, communication or information which relates to and which has come to his knowledge in the course of his duties under this Act.

(2) Any person who knowingly contravenes the provisions of sub-paragraph (1) shall be guilty of an offence and shall be liable upon conviction to a fine not exceeding six hundred thousand kwacha or to imprisonment for a term not exceeding three years or to both.

(3) If any person having information which to his knowledge has been published or disclosed in contravention of sub-paragraph (1) unlawfully publishes or communicates any such information to any other person he shall be guilty of an offence and shall be liable upon conviction to a fine not exceeding six hundred thousand kwacha or to imprisonment for a term not exceeding three years or to both.

Immunity

10. No action or other proceeding shall lie against any member, member of staff, servant, agent or representative of the Commission for or in respect of any act done or omitted to be done in good faith in the exercise or purported exercise of his functions under this Act.

Funds of Commission

11. (1) The funds of the Commission shall consist of such moneys as may—

(a) be appropriated by Parliament for the purposes of the Commission;

(b) be paid to the Commission by way of grants or donations; and

(c) vest in or accrue to the Commission.

(2) The Commission may—

(a) accept money by way of grants or donations;

(b) raise by way of loans or otherwise from any source in Zambia and, subject to the approval of the Minister, from any source outside Zambia, such money as it may require for the discharge of its functions; and

(c) charge and collect fees in respect of programmes, publications, seminars, consultancy and other services provided by the Commission.

(3) There shall be paid from the funds of the Commission—

(a) the salaries, allowances, loans, gratuities and pensions of the staff of the Commission and other payments for the recruitment and retention of staff;

(b) such reasonable travelling and subsistence allowances for members or members of any committee of the Commission when engaged on the business of the Commission and at such rates as the Commission may determine; and

(c) any other expenses incurred by the Commission in the performance of its functions.

(4) The Commission may after the approval of the Minister, invest in such manner as it thinks fit such of its funds as it does not immediately require for the discharge of its functions.

Financial year

12. The financial year of the Commission shall be the period of twelve months ending on 31st December in each year.

Accounts

13. (1) The Commission shall cause to be kept proper books of account and other records relating to its accounts.

(2) The accounts of the Commission shall be audited annually by independent auditors appointed by the Minister.

(3) The auditors' fees shall be paid by the Commission.

Annual reports

14. (1) As soon as practicable but not later than six months after the expiry of the financial year, the Commission shall submit to the Minister a report concerning its activities during the financial year.

(2) The report referred to in subsection (1) shall include information on the financial affairs of the Commission and there shall be appended to the report—

(a) an audited balance sheet;

(b) an audited statement of income and expenditure; and

(c) such other information as the Minister may require.

(3) The Minister shall, not later than seven days after the first sitting of the National Assembly next after receipt of the report referred to in subsection (1), lay it before the National Assembly.